عمادة الدراسات العليا
جـــامعـــة القـــدس

دور مؤسسات التمويل الصغير في الحد من الفقر والبطالة من وجهة نظر المستفيدين

زينة راتب حسن هديب

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1439هـ/2018

دور مؤسسات التمويل الصغير في الحد من الفقر والبطالة من وجهة نظر المستفيدين

إعداد:

زينة راتب حسن هديب

بكالوريوس علوم إدارية ومالية – جامعة بيرزيت

إشراف: الدكتور نصر عبد الكريم

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التنمية الريفية المستدامة – مسار بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية – معهد التنمية المستدامة- جامعة القدس

القدس – فلسطين

1439هـ/2018م

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد التنميــة المستدامة

إجازة رسالة

دور مؤسسات التمويل الصغير في الحد من الفقر والبطالة من وجهة نظر المستفيدين

اسم الطالبة: زينه راتب حسن هديب

الرقم الجامعي: 21420109

المشرف: الدكتور نصر عبد الكريم

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 07 /2018/07 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

رئيس لجنة المناقشة: د. نصر عبد الكريم التوقيع:.....

ممتحناً داخلياً: د. إبراهيم عوض التوقيع:.....

ممتحناً خارجياً: د.عفيف حمد التوقيع:.....

القدس– فلسطين

1439 هـ - 2018م

الإهداء:

إلى والدي وقدوتي بالحياة ومنارتي التي لا تنطفئ.

إلى من ساندتني يوم ضعفي ... إلى من ذرفت الدموع من أجلي...الى من سقتني الحب في صغري

حتى ارتوت منه عروق جسدي.... إليك يا نبع الحنان... والدتي.

إلى رفيق دربي زوجي الغالي ماهر عامر الذي ساندني من اجل أن نكون الأفضل.

إلى فلذات كبدي أبنائي الأعزاء عمر وجميلة ويحيى.

إلى الذي كان لتشجيعه ودعمه المتواصل الدور الكبير في الوصول إلى ما وصلت اليه.

أهدي ثمرة جهدي هذا إليهم جميعاً.

زينة راتب هديب

إقرار:

أقرّ أنا معدّة هذه الرسالة بأنّها قدّمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنّها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأنّ هذه الرسالة أو أيّ جزء منها، لم يقدم لنيل أية درجة عليا لأيّ جامعة أو معهد آخر.

التوقيع: ..... .

الاسم: زينة راتب حسن هديب

التاريخ: 2018/07/07

شكر وعرفان:

لا يسعني الا أن أتقدم بالشكر والتقدير والعرفان إلى الدكتور نصر عبد الكريم المشرف على هذه الدراسة لما قدمه لي من نصائح وتوجيهات حتى تمكنت من انجاز هذا الجهد.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى مدير معهد التنمية الدكتور عزمي الأطرش وإلى أساتذة وطاقم المعهد.

كما أود ان أشكر السادة أعضاء لجنة المناقشة، الدكتور ابراهيم عوض، والدكتور عفيف حمد .

وكما وأتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من قدم لي المساعدة لاخراج هذا الجهد إلى حيز الوجود.

زينة هديب

الملخص:

هدفت هذه الدراسة الى التعرف الى دور مؤسسات التمويل الصغير من خلال ما توفره من خدمات تمويل في الحد من الفقر وفي خلق فرص عمل في محافظة رام الله والبيرة لعام 2017.

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي وأداته الاستبانة، وقد عبرت الاستبانة المكونة من 46 فقرة عن متغيرات الدراسة وتم التأكد من صدقها وثباتها ووزعت على عينة الدراسة وهم المستفيدين من خدمات التمويل المقدمة من ثلاثة مؤسسات للتمويل الصغير.

وتوصلت الدراسة الى أن خدماتالتمويل الصغير المقدمة من مؤسسات التمويل الصغير أسهمت في الحد من الفقر كما أسهمت في الحد من البطالة من خلال تحسين مستوى المعيشة وتمكين المقترضين من تنمية مشاريعهم وتوفير فرص عمل. وأن المقترضين من مؤسسات التمويل الصغير العاملين في قطاعي الزراعة والخدمات هم الأكثر تأثرا بشكل إيجابي من التمويل الذي حصلوا عليه. كذلك فإن المقترضين من مؤسسات التمويل الصغير الحاصلين على مستويات علمية متدنية هم الأكثر تأثرا بشكل إيجابي من التمويل الذي حصلوا عليه. وأوصت الباحثة بضرورة عمل مؤسسات التمويل الصغير على زيادة حجم محافظها التمويلية الموجهة لقطاع الزراعه، من خلال توسيع قاعدة المقترضين منها ممن يعملون بالقطاع الزراعي حيث أنهم كانو الأكثر استفادة من القروض التي حصلوا عليها. وتوسيع قاعدة المقترضين من العاملين في قطاع الصناعة لتميز هذا القطاع بكثافة عنصر العمل، وبالتالي فان هذا القطاع هو الأقدر على توفير فرص عمل والتخفيف من حدة البطالة. وتوفير الدعم الحكومي لمؤسسات التمويل الصغير وتطوير عمل هذه المؤسسات ضمن خطط الدولة المستقبلية، وتوجيه توزيع محافظ الإقراض لهذه المؤسسات حسب القطاعات الاقتصادية بما يتناسب مع خطط الدولة الاقتصادية.

The Role of Microfinance Institutions In Reducing Poverty and Unemployment from the Beneficiaries Perspective

Prepared by: Zaia Rateb Hasan Hudaib.

Supervised by: Dr. Naser Abdel Kareem.

Abstract:

This study aimed to investigate the role of microfinance institutions 2017. To achieve the objectives of this study the descriptive method was used. A questionnaire was developed covering all relevant study variables.

The questionnaire was revised and approved by referees with expertise in the area of the study, subsequently the questionnaire was distributed and responses gathered.

the study concluded the following: The microfinance has a positive social and economic impacts on the poverty and unemployment by decreasing the unemployment and improving the living standards and supports the borrowers to develop their projects. The borrowers active in the fields of agriculture and services benefited the most from the loans they have received.

The study recommends the microfinance institutions to increase their exposure towards the agricultural sector through offering more loans for the borrowers active in this sector as they benefitted the most from the loans. The researcher also recommends the institutions to extend the loan offering to include borrowers from the industrial sector as it is labor intensive and therefore would contribute to increasing job opportunities and decreasing unemployment. The government has to increase its support to this kind of institutions and develop their work as part of the governmental future plans. Also the institutions should consider distributing their lending portfolios to take into account the structure of Palestinian economy and the current and future governments' economic policies.

مصطلحات الدراسة

التمويل الصغير: هو توفير الخدمات المالية وهي في المقام الأول الائتمان والأوعية الادخارية والتحويلات المالية للعملاء الفقراء النشيطين اقتصاديا غير القادرين على الحصول على التمويل من المؤسسات المالية الرسمية (سعيد، 2008).

المشاريع الصغيرة:

هي المشاريع التي يعمل بها (25) عامل، واجمالي الأصول والمبيعات السنوية لها(7) مليون دولار. (سلطة النقد الفلسطينية، 2013)

الفقر: هو النقص في توفير الحاجات الأساسية اللازمة لحياة الانسان، أو النقص في الغذاء، أو النقص في الخدمات الصحية والتعليمية وانخفاض في الدخل. (الأسود، 2001)

خط الفقر: هو معيار الحد الأدنى المطلوب من مستويات الاستهلاك لسد الاحتياجات الأساسية (من غذاء وسكن وتعليم وصحة واحتياجات أساسية أخرى)، والذي يسأوي اجمالي تكلفة السلع المطلوبة لسد هذه الاحتياجات الأساسية (علي، 2002).

خط الفقر في فلسطين: خط الفقر في فلسطين لأسرة مكونة من خمسة أفراد هو (2293شيكل) ما يعادل (640) دولار امريكي، وخط الفقر المدقع هو (1832) شيكل ما يعادل (510) دولار امريكي، والمقصود بالفقر المدقع هو مستوى الاستهلاك من الحاجات الأساسة:(المأكل والملبس والمشرب فقط)، وذلك حسب بيانات مسح الفقر لسنة 2011(جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني،2011).

البطالة: اختلال التوازن في سوق العمل بحيث لا يتمكن جزء من قوة العمل في المجتمع من الحصول على عمل منتج على الرغم من رغبته وسعيه وقدرته على القيام بذلك. (الخصاونة، 1998).

مؤسسات التمويل الصغير:

هي المؤسسات التي تقدم خدمات مالية للفقراء، وأغلبها مؤسسات قائمة على بـــرامج القـــروض الصغرى وتقبل إيداع المبالغ الصغرى من عملائها فقط (عبد الحميد، 2009).

فهرس المحتويات:

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الاهداء	
	اقرار	أ
	شكر وعرفان	ب
	الملخص باللغة العربية	ج
	الملخص باللغة الانجليزية	د
	مصطلحات الدراسة	هـ
	فهرس المحتويات	ز
	فهرس الجداول	ك
	فهرس الاشكال	م
	الفصل الأول أهمية الدراسة وخلفيتها	
1.1	خلفية الدراسة	1
2.1	مشكلة الدراسة	3
3.1	مبررات الدراسة	4
1.3.1	مبررات الدراسة الموضوعية	4
2.3.1	المبررات الشخصية	4
4.1	أهمية الدراسة	5
5.1	اهداف الدراسة	5
6.1	أسئلة الدراسة	6

7.1	محددات الدراسة	6
8.1	حدود الدراسة	6
9.1	متغيرات الدراسة	7
10.1	هيكلية الدراسة	8
	الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة	
1.2	الإطار النظري	9
1.1.2	التمويل الصغير	10
1.1.1.2	نشأة التمويل الصغير	11
2.1.1.2	مفهوم التمويل الصغير	11
3.1.1.2	أهداف التمويل الصغير	15
2.1.2	مؤسسات التمويل الصغير في فلسطين	16
1.2.1.2	خدمات مؤسسات التمويل الصغير في فلسطين	24
3.1.2	المشروعات الصغيرة	29
1.3.1.2	أهمية المشروعات الصغيرة	30
2.3.1.2	العوامل المؤثرة على التوظيف في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	31
4.1.2	التمكين الاقتصادي للفقراء	34
1.4.1.2	مفهوم التمكين	35
2.4.1.2	أبعاد التمكين	36
5.1.2	الفقر	37
1.5.1.2	أسباب الفقر	39

2.5.1.2	أساليب قياس الفقر	40
3.5.1.2	أنواع مستويات الفقر	44
6.1.2	الفقر في فلسطين	45
7.1.2	البطالة	50
1.7.1.2	أنواع البطالة	51
8.1.2	البطالة في فلسطين	52
2.2	الدراسات السابقة	55
1.2.2	الدراسات العربية	55
2.2.2	الدراسات الاجنبية	62
3.2.2	التعقيب على الدراسات	66
	الفصل الثالث **المنهجية والمجتمع وعينة الدراسة**	
1.3	الطريقة والإجراءات	68
2.3	منهج الدراسة	68
1.2.3	المصادر الأولية	69
2.2.3	المصادر الثانوية	69
3.3	أداة الدّراسة	69
1.3.3	ثبات الأداة	70
4.3	مجتمع الدراسة	71
5.3	عينة الدراسة	71
1.5.3	خصائص عينة الدراسة	71

	الفصل الرابع تحليل نتائج الدراسة	
1.4	نتائج الدّراسة	77
2.4	تصحيح الأداة	77
1.2.4	مفتاح التصحيح	78
	الفصل الخامس ملخص النتائج والاستنتاجات والتوصيات	
1.5	الاستنتاجات	105
2.5	التوصيات	106
3.5	مقترحات للأبحاث المستقبلية	107
4.5	المراجع	108
5.5	الملاحق	113

قائمة الجداول:

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
جدول (1.2)	محافظ مؤسسات التمويل الصغير المنضمة لشبكة شراكة	24
جدول (2.2)	توزيع التمويل المقدم من مؤسسات التمويل الصغير المنضمه لشبكة (شراكة)، موزعة على القطاعات. علما أن المبالغ بالدولار الأمريكي.	25
جدول (3.2)	نسبة العملاء من النساء الحاصلين على قروض من مؤسسات التمويل الصغير	27
جدول (4.2)	حجم القروض لمؤسسات الإقراض المنضمة لشبكة شراكة	28
جدول (5.2)	يوضح نسب الفقر بين الأفراد وفقاً لانماط استهلاك الأسرة الشهري في فلسطين حسب المنطقة	49
جدول (1.3)	معامل كرونباخ ألفا ثبات الاستمارة	70
جدول(2.3)	خصائص عينة الدراسة حسب النوع الاجتماعي	72
جدول(3.3)	خصائص عينة الدراسة حسب الفئة العمرية	72
جدول(4.3)	خصائص عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	73
جدول(5.3)	خصائص عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية	73
جدول (6.3)	خصائص عينة الدراسة حسب عدد أفراد الأسرة	73
جدول (7.3)	خصائص عينة الدراسة حسب المنطقة	74
جدول(8.3)	خصائص عينة الدراسة حسب مبلغ التمويل الذي حصلت عليه	74
جدول(9.3)	خصائص عينة الدراسة حسب كيف تم استخدام التمويل الذي حصلت عليه	74
جدول(10.3)	خصائص عينة الدراسة حسب القطاع المستخدم به التمويل	75
جدول(11.3)	خصائص عينة الدراسة حسب هل يعمل إلى جانبك بالمشروع اشخاص اخرون	75
جدول(12.3)	خصائص عينة الدراسة حسب هل حقق التمويل الذي حصلت عليه زيادة في دخل الأسرة	76
جدول(13.3)	خصائص عينة الدراسة حسب هل ساعد الدخل الإضافي بتحسين قدرتك الشرائية	76
جدول(14.3)	خصائص عينة الدراسة حسب هل العائد المتأتي من المشروع جعل دخل الاسرة يزداد فوق 2293 شيقل	76
جدول (1.4)	تصحيح الاداة	78
جدول (2.4)	مفتاح التصحيح	78

جدول(3.4)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية للمجال التاثير على الفقر حسب استجابات أفراد العينة، مرتبة ترتيباً تنازليا:	79
جدول (4.4)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية للمجال الثاني وهو التمكين من تنمية الاعمال حسب استجابات أفراد العينة، مرتبة ترتيباً تنازليا:	84
جدول (5.4)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية للمجال الثالث توفير فرص العمل حسب استجابات أفراد العينة، مرتبة ترتيباً تنازليا	90
جدول (6.4)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة لدور مؤسسات التمويل الصغير في الحد من الفقر والبطالة حسب متغير جنس.	95
جدول (7.4)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة لدور مؤسسات التمويل الصغير في الحد من الفقر والبطالة حسب متغير الفئات العمرية.	95
جدول (8.4)	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance) لدور مؤسسات التمويل الصغير في الحد من الفقر والبطالة حسب متغير الفئات العمرية.	96
جدول (9.4)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة لدور مؤسسات التمويل الصغير في الحد من الفقر والبطالة حسب متغير المستوى التعليمي.	96
جدول (10.4)	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance) لدور مؤسسات التمويل الصغير في الحد من الفقر والبطالة حسب متغير المستوى التعليمي.	97
جدول (11.4)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة لدور مؤسسات التمويل الصغير في الحد من الفقر والبطالة حسب متغير الحالة الاجتماعية.	98
جدول (12.4)	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance) لدور مؤسسات التمويل الصغير في الحد من الفقر والبطالة حسب متغير الحالة الاجتماعية.	98
جدول (13.4)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة لدور مؤسسات التمويل الصغير في الحد من الفقر والبطالة حسب متغير عدد افراد الاسرة.	99
جدول رقم (14.4):	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance) لدور مؤسسات التمويل الصغير في الحد من الفقر والبطالة حسب متغير عدد افراد الاسرة.	99
جدول (15.4)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة لدور مؤسسات التمويل الصغير في الحد من الفقر والبطالة حسب متغير مكان السكن.	100

جدول (16.4)	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance) لدور مؤسسات التمويل الصغير في الحد من الفقر والبطالة حسب متغير مكان السكن.	100
جدول (17.4)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة لدور مؤسسات التمويل الصغير في الحد من الفقر والبطالة حسب متغير استخدام التمويل.	101
جدول (18.4)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة لدور مؤسسات التمويل الصغير في الحد من الفقر والبطالة حسب متغير القطاع المستخدم به التمويل:	102
جدول (19.4)	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance) لدور مؤسسات التمويل الصغير في الحد من الفقر والبطالة حسب متغير القطاع المستخدم به التمويل.	102
جدول (20.4)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة لدور مؤسسات التمويل الصغير في الحد من الفقر والبطالة حسب متغير عمل الاشخاص إلى جانب صاحب المشروع.	103

قائمة الاشكال التوضيحية

رقم الشكل	التوضيح	صفحة
1.1	متغيرات الدراسة	7

الفصل الأول

1.2 خلفية الدراسة

قد أصبحت منشآت الأعمال الصغيرة (الفردية، العائلية، والخاصة) تعتبر ذات أهمية كبيرة خاصة في الدول النامية، وذلك لدورها الايجابي والهام، فهي تشكل قاعدة لنشاط المنشآت الاقتصادية الكبيرة بسبب العلاقة التبادلية والمتداخلة فيما بينها، وهي المحرك الأساسي لعجلة النمو الاقتصادي وذلك من خلال خلق فرص عمل لشريحة واسعة من المجتمع خصوصا بين الفقراء، وتوليد دخل لهذه الشريحة وتوسيع قاعدة الملكية للقطاع الخاص. كما تعمل على تضييق الفجوة بين الادخار والاستثمار، وتعزيز الصادرات، وإحلال الواردات، وتحقيق الاكتفاء الذاتي جزئيا في بعض القطاعات، وتوسيع مصادر الدخل القومي، إلى جانب تميزها بالتأقلم، والتجاوب السريع مع المتغيرات المختلفة وكذلك تمتعها بدرجة منخفضة من المخاطر، وتساهم المنشأت الصغيرة والمتوسطة بقدر ملموس بمجالات التطوير والإبداع والابتكار والتجديد، وكتوجه جديد فقد انتهجت الكثير من الدول استراتيجيات متكاملة لمحاربة الفقر والبطالة وزيادة الانتاجية، والمنشأت الصغيرة والمتوسطة لها دور حيوي بذلك (حرب، 2006).

ونظراً لأهمية المنشأت الصغيرة والمتوسطة، لا بد من الاخذ بعين الاعتبار ضرورة الاهتمام بالعوامل التي تساعد في استمرارية هذه المشاريع في عملها وتعزيز قدرتها على التطور، ومن هنا جاء دور وجود مصادر تمويل لهذه المنشأت، وللإفكار الفردية التي تساهم في تعزيز وتحقيق النمو

الاقتصادي. فظهرت مؤسسات التمويل الصغير والمتوسط كأحد الوسائل المساعدة والمساندة لهذه المشاريع، في ظل احجام المصارف التقليدية بسياساتها وإجراءاتها المالية عن تقديم الدعم من خلال الاقراض لهذه المشاريع، حيث أن منشآت الاعمال الصغيرة والمتوسطة تعاني من مشاكل تمويلية، تتمثل بنقص مصادر التمويل المتاحة، وإن توفرت فهناك محدودية في قدرتها على الوصول للتمويل.المطلوب. (الشايب، 2010).

ففي قمة العالم للأمم المتحدة المنعقدة في ايلول2005 اشارت الجمعية العامة إلى وجود ادلة على مساهمة التمويل الصغير في الحد من الفقر، وحماية مصادر دخل الفقراء. حيث اكدت على ضرورة تقوية القطاعات المالية المحلية كمصدر لرأس المال، لما لذلك من أثر على توسيع قاعدة الوصول إلى مختلف الخدمات المالية للفقراء ومحدودي الدخل، أنشطة الائتمان والتمويل (دودين، 2013). ورغم الاهتمام الكبير بقطاع التمويل الصغير عالميا، إلا أنه واجه بعض الأزمات حيث اصطدم بين هدفه الأساسي الذي قام لأجله وهو احتواء الفقر، وجشع تعظيم الربح والذي تبلور بدخول الشركات المالية لهذا القطاع. بالإضافة لعدم تنظيم هذا القطاع ومؤسسته بسبب عدم وضوح الشكل القانوني لمؤسسات التمويل الصغير، وتعدد جهات الرقابة عليها، وعدم ضمان استمرارية التمويل لارتباطه بالمانحين. لذا شرعت كثير من الدول بإنتهاج حركة تقنينة تهدف لخلق حالة من التوازن، تكفل بقاء الاهداف الإجتماعية لهذا القطاع وتطويرها من جهة، ودمجها في النظام المالي الرسمي لدعم نموه والحفاظ على استقراره.

وتشكل المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حوالي 99% من اجمالي المنشأت العاملة في فلسطين (الجهاز المركزي للإحصاء، 2008)، كما ان هذه المنشأت توظف ما يقارب 80% من مجموع قوة العمل في القطاع الخاص(USAID,2008). ويقع 45% من المشروعات الصغيرة

ضمن القطاع غير المنظم وهذه المنشروعات غير المنظمة توظف ما يقارب 28% من قوة العمل في القطاع الخاص (منظمة العمل الدولية، 2012).

بالرغم من أن النسبة الأكبر من المشروعات العاملة في فلسطين هي مشاريع متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة الا أنها لا زالت تعاني من مشاكل وتحديات عديدة تحد من قدرتها على النمو والاستمرار، ومن أهم هذه المشاكل تلك المتعلقة بالتمويل من حيث قلة توفره وضعف هذه المشاريع من الوصول اليه (عبد الكريم، 2013)، حيث أن خدمات التمويل الصغير متوفرة لكنها تعتبر متواضعة جداً حيث بلغت قيمة اجمالي محفظة التمويلات لها حوالي 223.5 مليون دولار انظر الجدول رقم (1.2) مقارنة بالقطاع المصرفي الذي بلغت محفظة التسهيلات له حوالي10.8 مليار دولار (سلطة النقد الفلسطينية، 2017) ومن هنا جاء الاهتمام بدراسة هذا القطاع حيث أنه بحاجة الى المزيد من الاهتمام

2.1 مشكلة الدراسة

تشكل مؤسسات التمويل الصغير اداة من ادوات التنمية الاقتصادية التي ترتكز على دعم الافراد والافكار الريادية والابداعية، وتساهم في اقامة المشروعات الصغيرة والفردية التي تعتبر وسيلة من وسائل مكافحة البطالة والفقر، وزيادة دخل الافراد.

تعاني الأراضي الفلسطينية و خصوصاً محافظة رام الله و البيرة من ارتفاع في نسب البطالة والفقر حيث سجلت محافظة رام الله و البيرة في عام 2015 أعلا معدل بطالة في محافظات الضفة الغربية بواقع 19.7%، بينما بلغت نسبة الفقراء في محافظة رام الله و البيرة 8.8% في نهاية عام 2014 (الجهاز المركزي للإحصاء، 2015)، وعليه فأن الحاجة إلى وجود مؤسسات متخصصة (مؤسسات التمويل الصغير) أصبح ضرورة لتعزيز الاقتصاد الفلسطيني، من خلال الحد من البطالة والفقر بما

يساهم في توفير مقومات الحياة الكريمة للمواطن الفلسطيني. من هنا فأن الباحثة تسعى لإجراء هذه الدراسة للإطلاع والاستفادة من الدور الذي تلعبه مؤسسات التمويل الصغير في فلسطين.

ومن خلال ذلك اختيرت مشكلة الدراسة والتي تتمثل بالسؤال الرئيسي التالي:

ما دور مؤسسات التمويل الصغير في الحد من الفقر والبطالة في محافظة رام الله والبيرة؟

3.1 مبررات الدراسة

هناك مبررات موضوعية وأخرى شخصية، كما يلي:

1.3.1 مبررات الدراسة الموضوعية: التمويل الصغير من مقومات التنمية في فلسطين، من خلال العديد من البرامج التمويلية الخاصة بهذه الفئات، لذلك من الضروري ابراز هذا الدور ومدى تأثيره على الفقر والبطالة.

و مما يعزز الدوافع للدراسة و البحث في موضوع التمويل الصغير الاهتمام العالمي المتزايد به، من خلال العديد من المؤتمرات العالمية و العربية التي تناولت موضوع التمويل الصغير و أهميته و دوره في حل المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية، مثل مؤتمر القمة العالمي للمشاريع الصغيرة و المتوسطة لعام 2017 في مصر، و المؤتمر الدولي لتمويل المشاريع الصغيرة لعام 2016 في قطر.

2.3.1 المبررات الشخصية: من واقع عمل الباحثة في المجال المصرفي لاحظت الاهتمام العالمي بتوفير فرص اقراض لفئات المجتمع من محدودي الدخل واصحاب المشروعات الصغيرة.

4.1 أهمية الدراسة

تنبثق اهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تتناوله كونها:

- تسلط الضوء على الدور الذي تلعبه مؤسسات التمويل الصغير والذي يحتاج إلى مزيد من الاهتمام، لذا تأتي أهمية البحث من الدور الفاعل الذي تلعبه مؤسسات التمويل الصغير في خدمة أهداف السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الدولة.
- الاسهام بشكل عملي في توضيح العلاقة بين خدمات التمويل التي تقدمها مؤسسات التمويل الصغير والحد من الفقر والبطالة.
- أن اهمية هذه الدراسة تكمن في أثراء معلومات الباحثة حول موضوع مؤسسات التمويل الصغير وآلية مساهمتها في خلق ارضية للحد من البطالة في فلسطين.

5.1 اهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيس في التعرف على دور مؤسسات التمويل الصغير في الحد من مشكلة البطالة والفقر في محافظة رام الله والبيرة من خلال ما تقدمه مؤسسات التمويل الصغير من تمويل وخدمات فنية وادارية واستشارية للمشاريع الصغيرة بمختلف المناطق، كما تهدف الدراسة إلى:

- التعرف على واقع مؤسسات التمويل الصغير في فلسطين.
- التعرف على مدى تأثير التمويل الممنوح من مؤسسات التمويل الصغير على مستوى الفقر.
- استكشاف مدى مساهمة التمويل الممنوح من مؤسسات التمويل الصغير في تمكين الفقراء من تنمية أعمالهم.
- قياس مدى مساهمة مؤسسات التمويل الصغير في الحد من مشكلة البطالة.

6.1 أسئلة الدراسة

تحاول هذه الدراسة الاجابة على مجموعة من الاسئلة الرئيسية والفرعية. حيث تلخص السؤال الرئيسي بالأتي: **ما دور مؤسسات التمويل الصغير في الحد من الفقر والبطالة في محافظة رام الله والبيرة؟**

أما الاسئلة الفرعية فهي:

- ما واقع مؤسسات التمويل الصغير في فلسطين؟
- ما هو دورالتمويل الممنوح من مؤسسات التمويل الصغير في الحد من الفقر؟
- هل يساعد التمويل الممنوح من مؤسسات التمويل الصغير في تمكين الفقراء من تنمية مشاريعهم؟
- هل يساعد التمويل الممنوح من مؤسسات التمويل الصغير في الحد من البطالة؟

7.1 محددات الدراسة

واجهت الباحثة مجموعة من العقبات خلال اجراء هذه الدراسة ومنها:

– صعوبة الوصول إلى المبحوثين، خاصة ان أماكن تواجد المبحوثين كانت متوزعة على قراً مختلفة في محافظة رام الله و البيرة، إضافة إلى حساسية هذا البيانات المطلوبة مثل قيمة الدخل وهي تعتبر من البيانات الخاصة التي لا يفضل أفراد العينة الإفصاح عنها.

8.1 حدود الدراسة

تقتصر حدود الدراسة على المستفيدين من برامج مؤسسات التمويل الصغير التالية: فاتن لخدمات التمويل الصغير والمستفيدين من برامج شركة ريف وأصالة.

الحدود المكانية: اقتصرت هذه الدراسة على فروع شركات التمويل الصغير المستهدفة، وبعض المشاريع الممولة منها في محافظة رام الله والبيرة.

الحدود الموضوعية: ستتناول الدراسة دور مؤسسات التمويل الصغير في الحد من مشكلة البطالة والفقر في محافظة رام والبيرة.

الحدود الزمانية: الإطار الزمني لهذه الدراسة هي الفترة الزمنية بين شهر مارس 2017 وكانون ثاني 2017.

9.1 متغيرات الدراسة

المتغير المستقل: التمويل الممنوح من مؤسسات التمويل الصغير.

المتغيرات التابعة:

- الفقر: حيث تم التعبير عنه بـــأسئلة حول (مستوى المعيشة، مستوى الدخل، مستوى الاستهلاك، التمكين من تنمية الاعمال).
- البطالة: حيث تم التعبير عنها بـــ (خلق فرص عمل).

وسيتم قياس متغيرات الدراسة من خلال المستفيدين من خدمات مؤسسات التمويل الصغير في محافظة رام الله والبيرة. ويعبر الشكل رقم (1.1) عن متغيرات الدراسة.

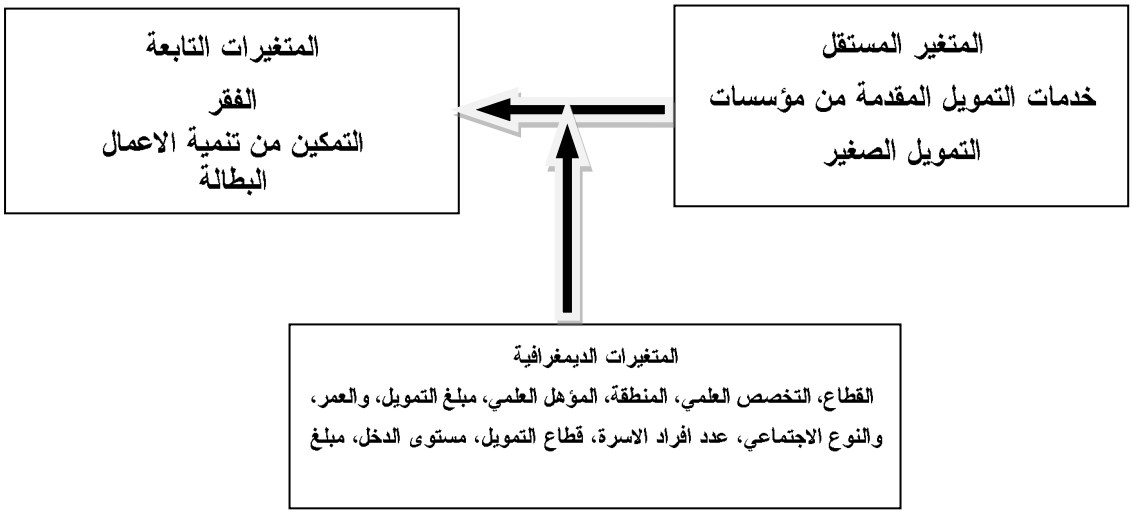

10.1 هيكلية الدراسة

شملت هذه الدراسة خمس فصول اساسية:

الفصل الأول: تضمن الإطار العام للدراسة ومشكلة الدراسة واهمية الدراسة واهداف ومبررات الدراسة، والفرضيات ومحددات الدراسة. وهيكلية الدراسة.

الفصل الثاني: استعراض الإطار النظري والدراسات السابقة.

الفصل الثالث: استعراض منهجية الدراسة، وأدواتها، ومجتمع الدراسة، وعينة الدراسة وخصائصها، وادواتها، وصدق اداة الدراسة والتحكيم، وثبات الاداة، والتحليل الاحصائي لخصائص عينة الدراسة.

الفصل الرابع: التحليل الاحصائي وعرض النتائج ومناقشتها.

الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

المقدمة

شكلت معضلة الفقر والبطالة أولوية اهتمام مختلف دول العالم وخاصة الدول النامية منها، وسعت مختلف الدول الى البحث عن الوسائل والأدوات والآليات الكفيلة بالحد من هذه المعضلة، وكان لظهور مؤسسات التمويل الصغير أهمية في هذا المجال، فقد أخذت دورا مهما في المساهمة بمعالجة هذه المشاكل التي تثقل كاهل الدول.

وبناءً على التجربة الناجحة للعديد من مؤسسات التمويل الصغير، ومنها بنك غرامين (بنك الفقراء) في بنغلادش، وبنك سول في بوليفيا وتجربة بنك راكيت في إندونيسيا، أصبح التمويل الصغير يأخذ اهتماما عالميا، واخذت العديد من الأبحاث والدراسات، تسلط الضوء على تجارب هذه المؤسسات والكيفية المطلوبة للنهوض بها) سعيد،2007).

وقد شكلت مؤسسات التمويل الصغير، رافعة مهمة لتعزيز النمو الاقتصادي للعديد من الدول النامية، وأعطت مجالاً لاستفادة العديد من الشرائح المهمشة (كالمرأة والشباب، والفقراء، ومحدودي الدخل)، من خلال الاهتمام بتكييف منتجات مالية خاصة بهذه الشرائح من المجتمع، والتي تقع خارج دائرة

اهتمام البنوك بسبب عدم مقدرة أصحابها على توفير الضمانات الكافية وفق متطلبات قطاع التمويل المصرفي (عبد الكريم، 2013).

سيتناول هذا الفصل الدراسات السابقة، حول نشأة التمويل الصغير ومفهومه، ومبادئ التمويل الصغير، وأهداف التمويل الصغير، وموضوع الفقر، والبطالة والتمكين.

1.2 الإطار النظري

1.1.2 التمويل الصغير

أصبح توفير التمويل الصغير، توجها دوليا سائدا في العقدين المنصرمين حيث درجت المنظمات والمؤسسات العاملة في مجال التنمية تضمينه في سياستها وبرامجها، نظرا لأنه من أدوات الحد من الفقر بتوفيره الخدمات المالية للفقراء ومنخفضي الدخل، وتحديدا للمستبعدين من أنظمة المالية الرسمية بسبب ظروفهم الإقتصادية المتدنية.

وساعد توفير الخدمات المالية للفقراء على زيادة الدخل الأسري، وبناء الأصول للحد من الضعف المالي، كما يزيد من طلبات الفقراء على السلع والخدمات الأخرى (خاصة فيما يتعلق بالتغذية والتعليم والصحة) وتحفيز الاقتصادات المحلية.

أن بطء عجلة التنمية الاقتصادية، وعدم القدرة على مواكبة التطورات المتسارعة التي تحدث في العالم، وانعدام الأمل لدى الفئات المهمشة بحياة كريمة، أصبح لزاما على هذه الدول العمل على تقليل الفجوة بين الفئات العاطلة عن العمل، واستغلال الطاقات الكامنة لديهم، وذلك من خلال توفير فرص عمل لهم تؤمن مصدر دخل، وتعمل على دفع عجلة الاقتصاد، فمن ذلك انطلقت فكرة اقامة المشاريع الصغيرة، وما تلاها من متطلبات توفير تمويل يتناسب مع هذه المشاريع. فكانت البداية لظهور مؤسسات التمويل الصغيرومتناهي الصغر.

1.1.1.2 نشأة التمويل الصغير:

لقد ظهرت أول تجربة للتمويل الأصغر في بنغلاديش من طرف محمد يونس في سنة 1976، بعد المجاعة الكبيرة التي عرفتها البلاد في سنة 1974، ونتيجة لذلك حصل محمد يونس على جائزة نوبل في 2006، فقد أنشأ بنك غرامين الذي قام بتمويل الفقراء وخاصة النساء، باعتبارهن الفئة المهمشة في المجتمع، بالرغم من أهميته المرأة في تحقيق التنمية الاقتصادية، وبلغت نسبة النساء من مجموع التمويلات الممنوحة من طرف بنك غرامين نسبة95% (Rahman A. R., 2007).

ثم شهد التمويل الصغير الانتشار في باقي الدول الأخرى كأمريكا اللاتينية التي انشأت بنك القرية (village bank)، ثم ظهر في بوليفيا عن طريق بنك سول، وظهر في اندونيسيا من طرف بنك (rakyat)راكيات. وقد قامت كثير من الدول بإنشاء مؤسسات التمويل الصغير وحتى في الدول الغنية كالولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا، وغيرها من الدول الأخرى.(Obaidullah, 2008).

2.1.1.2 مفهوم التمويل الصغير:

توجد عدة مسميات للتمويل الصغير منها: القروض الصغيرة microcredit، microdebt والمديونية الصغيرة، والتمويل متناهي الصغرmicrofinance، والتمويل الأصغر، وهي مصطلحات تستخدم أحيانا وكأنها مترادفات لبعضها.

لا يوجد اتفاق بين علماء التمويل الصغير حول تعريف واحد للتمويل الصغير، حتى قيل إن مفهوم التمويل الصغير مفهوم يمكن فهمه ولكن لا يمكن تحديده. وفي نظر الغالبية فإن التمويل الصغير هو تقديم قروض صغيرة لأسر في غاية من الفقر بشروط تمويل ميسرة، وذلك بهدف مساعدة الفقراء على البدء في أنشطة إنتاجية، أو تنمية مشاريعهم الصغيرة(إبراهيم، 2008).

تعددت تعريفات للتمويل الصغير، وفيما يلي نستعرض أهمها:

يشير مصطلح" التمويل الصغير": إلى توفير الخدمات المالية وهي في المقام الأول الائتمان والأوعية الادخارية والتحويلات المالية، التي تقدم للعملاء الفقراء النشيطين اقتصاديا غير القادرين على الحصول على الخدمات التي تقدمها مؤسسات مالية رسمية، وذلك بهدف التغلب على أحد المعوقات الرئيسية التي يواجهها الفقراء في جميع أنحاء العالم ألا وهي، ندرة الفرص للحصول على القروض وعلى الخدمات المصرفية الأخرى، والتي تقدم من خلال النظم المصرفية الرسمية (سعيد، 2008).

وكتعريف أخر للتمويل الأصغر: هو كل الخدمات المصرفية التي تمنح للفقراء وللعائلات ذوي الدخل المنخفض والذين لا يستطيعون الوصول إلى المؤسسات المالية الرسمية، من اجل استعمال هذا التمويل في الأعمال الصغيرة لتحسين أحوالهم الاقتصادية (Mejeha, 2009).

كما عرف التمويل الصغير أيضا، على أنه تقديم خدمات مصرفية إلى الشرائح السكانية الأقل دخلاً، وخاصة الفقراء والناس الأشد فقرا، وتختلف التعاريف المنطبقة على هذه المجموعات من بلد إلى آخر (آريستين، 2003).

وكذلك تم تعريف التمويل الصغير على أنه: عملية تقديم خدمات مالية متعددة، مثل خدمات الودائع، والقروض، وتحويل النقود، والتامين للفقراء وأصحاب الدخول المتدنية من الأسر وأصحاب المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة (إسماعيل، 2006).

وقد عرفته لجنة بازل في أحد وثائقها المتعلقة بالتنظيم والإشراف على التمويل الصغير: بإن التمويل الصغير يمكن اعتباره عموما على أنه نشاط مالي يمكن أن تضطلع به طائفة واسعة من المؤسسات، التي تقدم مجموعة من الخدمات المالية، مثل الإقراض وقبول الإيداعات والتأمين وسداد المدفوعات وتحويل المبالغ المالية.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التمويل الصغير موجه للفقراء، ولأصحاب المشاريع الخاصة الذين لا يقدرون على الاستفادة من الخدمات المصرفية الممنوحة من طرف البنوك التجارية. وما يمكن قوله في هذا المجال ضمن التعاريف المختارة للإحاطة بمفهوم التمويل الصغير هو أن مصطلح التمويل الصغير يقصد به تلك البرامج التي تركز على تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية، وليس خدمات الإقراض فقط للأفراد الذين ليس لهم القدرة على الحصول على تلك الخدمات من المؤسسات المالية الرسمية، والقادرين في نفس الوقت على البدء بمشروعات إستثمارية مدرة للدخل، بمعنى أنه يأتي لمعالجة مشكلة الإقصاء الاقتصادي والإجتماعي الذي يعانيه الكثير من الأفراد قليلي المردودية، والكثيري المخاطرة من وجهة نظر المؤسسات المالية الرسمية. لذ اعتبر التمويل الصغير أحد أهم آليات تنفيذ أهداف الألفية التنموية الرامية للحد من الفقر.

وقد أصبح هذا النوع من التمويل وسيلة فاعلة للقضاء على الفقر وتبعاته. إذ أن أثره لا يقتصر على مجرد الحصول على القروض التجارية "فالفقراء لا يستفيدون من الخدمات المالية فقط في مجرد الاستثمار التجاري في مشروعاتهم الصغرى، ولكن يستفيدون منها أيضاً لأجل الاستثمار في الرعاية الصحية والتعليم، والتعامل مع الطوارئ المنزلية، والوفاء بالاحتياجات النقدية الكثيرة التي يواجهونها. وتتضمن مجموعة الخدمات المالية القروض، والتسهيلات الادخارية، والتأمين، والمدفوعات التحويلية، وحتى المعاشات التقاعدية الصغرى أيضا" (هاشمي، 2003).

وتتعدد الجهات التي تقوم بتوفير خدمات التمويل الصغير بحيث تشمل:

-الرسمية مثل البنوك.

-غير الرسمية مثل مجموعات الادخار والائتمان أو التسليف، وأصحاب المتاجر والمجموعات التي تخدم شبه الرسمية مثل التعاونيات والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات التمويل الصغير وبنوك الادخار في القرى.

وتعرف مؤسسات التمويل الصغير على أنها المؤسسات التي تقدم خدمات مالية للفقراء، واغلبها مؤسسات قائمة على برامج القروض الصغرى وتقبل ايداع المبالغ الصغرى من عملائها فقط وليس من العامة (عبد الحميد، 2009).

يقدم التمويل الصغير في الغالب بواسطة ثلاثة مصادر رئيسية، مؤسسات ماليه تركز على تقديم خدمات التمويل الصغير وهي تضم أنواع مختلفة من المؤسسات تتراوح ما بين: (روزنبرح، 2004).

حيث تقوم هذه المؤسسات بالوصول إلى الفقراء وذوي الدخل المحدود محلياً (كل حسب منطقة تغطيته)، وتزويدهم بخدمات التمويل الصغير. كما تقوم كذلك بتوعية المجتمعات المحلية لتوضيح فرص تحسين حياتهم مع التمويل الصغير، وكذلك تقوم بتقديم القروض متناهية الصغر وتقديم خدمات مالية أخرى مثل حسابات التوفير والتأمين، وجمع مدفوعات القروض الأسبوعية؛ ومساعدة العملاء في حل بعض من تحديات الحياة التي قد يواجهونها. كما توفر العديد من الخدمات الاجتماعية، مثل الرعاية الصحية الأساسية للعملاء وعائلاتهم. (العوض، 2008).

أما عملاء التمويل الصغير فهم في العادة من ذوي الدخل المحدود غير القادرين على الوصول إلى المؤسسات المالية الرسمية، وهم غالبا من أصحاب المشاريع الصغرى المشتغلين لحسابهم الخاص، والذين يديرون أنشطتهم الاقتصادية في اغلب الأحيان من منازلهم، وفي المناطق الريفية يكون عميل التمويل الصغير عادة من صغار المزارعين أو ممن يقومون بأعمال تدر دخلا متواضعا، مثل إعداد وبيع المأكولات المنزلية، أو غيرها من أنواع التجارة البسيطة، أما في المدن فتتسم أنشطة التمويل الصغير بالتنوع، مثل أصحاب المتاجر، مقدمي الخدمات، الصناع الحرفيين والباعة المتجولين وغيرهم، وهنا يمكن القول ان عملاء التمويل الصغير هم الفقراء وغير الفقراء المعرضون للفقر والذين لهم مصدر دخل ثابت نسبيا.(عبد الحميد، 2009).

3.1.1.2 أهداف التمويل الصغير:

لقد أثبتت تجارب الدول النامية أن التمويل الصغير يمكن أن يكون أسلوبا فاعلاً في توفير التمويل للاستثمارات صغيرة الحجم، كما انها وسيلة ناجحة في توليد الدخول وفرص التشغيل الذاتي للأسر الفقيرة، وبالتالي مساعدتها في الخروج من حلقة الفقر، والأهم من ذلك تحولها من تلقي المساعدات، إلى الاعتماد على الذات أي من أفراد مستهلكين فقط إلى منتجين، ومن هذا المنطلق نلاحظ لجوء الدول المختلفة لاستخدام قطاع التمويل الصغير، كمجالات جادة منها للتخفيف من حدة الفقر من خلال تحقيق الأهداف التالية: (بشارة، 2014).

- **التمكين:** يهدف التمويل الصغير إلى تمكين الفئات السكانية الفقيرة حيث أنه يوفر نوعا من التفاؤل للكثير من الفقراء أملا في تحسين أوضاعهم، من خلال جهودهم الشخصية حيث يركز مانحو التمويل الصغير على موضوع الدخل، انطلاقا من رؤيتهم بأن زيادة الدخل تؤدي تلقائيا إلى التخفيف من نسب الفقر، مغفلين بذلك أهمية كيف يتصرف الفقراء في هذه الدخول الإضافية المحققة نتيجة ما توفر لهم من فرص تشغيل، من التمويل الصغير هل ينفقون هذه الدخول على احتياجات أسرهم، كالصحة، و التعليم، و الغذاء أم أن هذه الأموال يتم انفاقها في أمور غير ضرورية لذا فان التركيز على الدخل وحده غير كاف.
- **توفير فرص عمل:** يهدف التمويل الصغير لاصغر الي توفير فرص عمل من خلال تمويل المشروعات ومتابعتها، وبما ان العمل هو رأس المال الاساسي للفقراء، فان استدانة أكبرعدد ممكن من فرص التمويل المرتقبة، ومن الضروري التصدي للعقبات التي تعترض فرص التدريب وانسيابه، والعمل على توسيعه بالاستخدام الذاتي واتخاذ التدابير اللازمة لتحسين نظام الوصول للمهن التقليدية وغير التقليدية من مؤسسات التمويل الرسمية وغير الرسمية.

كذلك المساهمة في خلق وظائف جديدة، وبالتالي الخروج من أزمة البطالة التي كانوا يعانون منها، في دراسة للمستفيدن من قروض التمويل الصغير بمصر فتبين أن 30% منهم قد حصلوا على فرص عمل مستديمة (عبد القادر، 2012).

بالرغم من معيقات التوظيف في المشروعات الصغيرة تبقى للمشروعات الصغيرة مزاياها الخاصة التي تجعلها أكثر فاعلية في توفير فرص عمل واستحداث مناصب شغل.

- **نمو الاعمال الصغيرة وتنويع انشتطتها:** تدل كثرة التجارب الدولية في مجال تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتطويرها، على أهمية الدور الكبير الذي تلعبه تلك المشاريع في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الا أن اهتمام الأكاديميين وصناع القرار لم يأت فقط من الأهمية الاقتصادية. بل من الصعوبات التي تواجهها المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والمشاكل التي تعترض طريقها سواء كانت مشاكل فنية، أو تسويقية، أو تمويلية أوعدم توفر الضمانات الكافية، أو مشاكل التدريب.

2.1.2 مؤسسات التمويل الصغير في فلسطين:

يعتبر التمويل الصغير أحد أهم الآليات المبتكرة في تخفيف حدة البطالة، خاصة في المجتمعات التي ظلت تعاني من مشكلة البطالة الحادة والفقر ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي والأخلاقي، وبتأثيراتها المتعددة التي تلقى على المجتمع واستقراره، وتكتسب آلية التمويل الصغير أهميتها في فلسطين، ليس فقط من خلال أهدافها الاقتصادية والاجتماعية التي ترمي إليها وإنما كأحد روافد النمو والاستقرار بالمجتمع الفلسطيني وتحريره من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي.

كما انها تسهم في تعزيز صمود المواطن الفلسطيني المستهدف بالاقتلاع والتهجير، حيث يساعد التمويل الصغير في تمكين شرائح متعددة من المجتمع على الاستثمار في الأنشطة التي تساعد على

زيادة الأمان الاقتصادي وغيرها من خدمات التمويل الصغير وهي أشياء ضرورية لبناء حياة تتوفر فيها كرامة الإنسان، وعملية توفير الخدمات المالية تعتبر مطلباً أساسياً لحياة فئات مثل الشباب والمرأة والمزارعين وصغار التجار والتي تساعد في أدماجهم في التيار المجتمعي السائد. وكذلك تساعد في تشجيع المسئولية واستقرار النشاط الاقتصادي لعملاء التمويل الصغير.

ورغم الاهتمام الكبير بقطاع التمويل الصغير عالميا الا أنه واجه بعض الازمات، حيث اصطدم بين هدفه الأساسي الذي قام لإجله وهو احتواء الفقر، وجشع تعظيم الربح والذي تبلور بدخول الشركات المالية لهذا القطاع، وعدم تنظيم هذا القطاع ومؤسساته بسبب عدم وضوح الشكل القانوني لمؤسسات التمويل الصغير، وتعدد جهات الرقابة عليها، وعدم ضمان استمرارية التمويل لارتباطه بالمانحين، لذا شرع كثير من الدول الى انتهاج حركة تقنينة تهدف لخلق حالة من التوازن تكفل بقاء الاهداف الاجتماعية لهذا القطاع، وتطويرها من جهة ودمجها في النظام المالي الرسمي لدعم نموه والحفاظ على استقراره.

وكانت دولة فلسطين ضمن هذه الدول التي عملت على ترسيم عمل هذه المؤسسات، وتنظيم عملها وتبعيتها لسلطة النقد الفلسطينية. وتصنف مؤسسات الإقراض المتخصصة العاملة في فلسطين على أنها مؤسسات مالية معظمها غير ربحية، تهدف للمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية، والحد من الفقر والبطالة في المجتمع. ويوفر هذا القطاع خدمات مالية أساسية لشريحة واسعة من المجتمع، مقابل ضمانات وشروط ائتمان ميسرة لتتوافق مع المقدرة الاقتصادية البسيطة لهذه الشرائح.

وقد عانى قطاع التمويل الصغير على مر السنوات الماضية من فراغ قانوني، نتيجة حداثته وعدم تنظيمه، إضافة إلى تعدد الأشكال القانونية للمؤسسات، فكل منها يعمل في إطار مرجعي مختلف عن الآخر، إلى أن تم إدراجها ضمن المؤسسات التي تتبع لإشراف سلطة النقد ورقابتها في العام 2011،

بهدف الحفاظ على سلامة وفاعلية أعمال هذه المؤسسات، لضمان استقرار النظام المالي في فلسطين.

وخلال العام 2012 أصدرت سلطة النقد العديد من التعليمات الهادفة إلى تنظيم إدارة وحَكْوَمَة هذه المؤسسات، إضافة إلى بيان آلية ترخيصها، والأعمال المسموحة والمحظورة عليها .ووفق بيانات سلطة النقد الفلسطينية فأن ثماني مؤسسات إقراض صغير مسجلة في دفاتر المؤسسة الناظمة لهذه السوق التي تستحوذ على نسبة من سوق القروض في فلسطين. وهي (مؤسسة فاتن، اصالة، فيتاس، ريف، صندوق التنمية الفلسطيني، المركز العربي للتطوير الزراعي، دائرة التمويل الصغير –الأونروا).

1. الأونروا

تقدم الأونروا (وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى) المساعدة والحماية وكسب التأييد لحوالي خمسة ملايين لاجئ من فلسطين في الأردن ولبنان وسورية والأراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك إلى أن يتم التوصل إلى حل لمعاناتهم.

ويتم تمويل الأونروا بشكل كامل تقريبًا من خلال التبرعات الطوعية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة. (https://donate.unrwa.org)

وتقدم الوكالة خدمات: التعليم، والرعاية الصحية، والإغاثة، والبنية التحتية، وتحسين المخيمات، والدعم المجتمعي، والتمويل الصغير، والاستجابة الطارئة في أوقات النزاع المسلح.

التأسيس:

في أعقاب النزاع العربي الإسرائيلي عام 1948، تم تأسيس الأونروا بموجب القرار رقم 302 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 8 كانون الأول 1948، بهدف تقديم برامج الإغاثة المباشرة للاجئي فلسطين وتشغيلهم. وبدأت الوكالة نشاطاتها في الأول من شهر أيار عام 1950. وفي غياب حل لمسألة لاجئي فلسطين، عملت الجمعية العامة وبشكل متكرر على تجديد ولاية الأونروا، وكان آخرها تمديد عمل الأونروا لغاية 30 حزيران 2014.

2. الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال "أصالة".

جمعية فلسطينية بدأت عملها عام 1997م، باسم "مركز المشاريع النسوية"، وتم تسجيلها حسب قانون الجمعيات الأهلية الفلسطينية، في كانون ثاني من عام 2001، باسم الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال "أصالة."(http://www.asala-pal.org).

الأهداف:

الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال "أصالة" مؤسسة تنموية فلسطينية تساهم في تعزيز وتمكين النساء اللواتي يعشن في حالة من الفقر ليقمن بتغيير أوضاعهن الاقتصادية والاجتماعية بطريقة إيجابية، من خلال تقديم خدمات مالية وغير مالية لهن.

3. المركز العربي للتطوير الزراعي"اكاد:"

"أكاد" هي مؤسسة التمويل الصغير، أسست لتشجيع ريادة الأعمال الصغيرة من خلال الأنشطة الممولة للدخل الصغير، خاصة الأفراد الفقراء وذوي الدخل المنخفض. يوفر ACAD الخدمات المالية مع التركيز على المناطق الريفية التي تعاني معدل فقر عالٍ في الأراضي الفلسطينية في ظل الوضع السياسي الصعب.(http://www.acad.ps).

الأهداف:

- الترويج لمشاريع العمالة وتحقيق الاكتفاء الذاتي في المجتمعات الريفية والحضرية الفقيرة والمنخفضة الدخل.
- توسيع نطاق الوصول الجغرافي للموارد المالية.
- مساعدة المنتجين الفقراء في أسواق الإقراض "رأس المال"، عن طريق تحويل ميزان القوى تجاه أولئك الذين يحتاجون الائتمان.
- تمكين المجتمعات الفقيرة.

4.مؤسسة ريادة (فيتاس):

وتأسست فيتاس فلسطين للإقراض في العام 2014 وانطلقت في 2015/1/1. وهي تعتبر امتدادا لبرنامج ريادة للإقراض والخدمات المالية والذي تأسس في العام 1995 كإحدى أهم البرامج المتخصصة لمؤسسة مجتمعات عالمية (مؤسسة CHFالدولية سابقاً)، وذلك في مجال تقديم القروض السكنية وقروض تطوير المشاريع الصغيرة في الأراضي الفلسطينية. (https://vitas.ps/)

تسعى شركة فيتاس فلسطين للتمويل إلى تمكين جميع الأشخاص الذين لديهم الرغبة والقدرة على تحسين حياتهم من الحصول على الخدمات المالية التي يحتاجونها لمساعدتهم على اظهار قدراتهم الكامنة لكي يصبحوا مشاركين فاعلين في الحياة الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعاتهم. كما وتسعى إلى توفير المنتجات والخدمات المالية التي تلبي احتياجات عملائها وتعزز التنمية طويلة الأمد للأفراد والشركات والأسر والمجتمعات التي يعيشون فيها.

تسعى "شركة فيتاس فلسطين للتمويل" لفتح مجال للاستثمار ورفع رأس المال إلى 49 مليون دولار خلال السنوات االخمس القادمة. كما وتسعى ايضا ومن خلال رؤية طموحة لافتتاح فروع جديدة في

مختلف المواقع وزيادة عدد القروض النشطة إلى 16,000 قرض من خلال إضافة منتجات جديدة تلبي احتياجات السوق.

تعتبر شركة فيتاس فلسطين امتدادا لمؤسسة ريادة للإقراض والخدمات المالية. وقد عملت المؤسسة منذ تأسيسها على صرف ما يزيد عن (33,500) قرض بقيمة (144.3$) مليون دولار. كما وقد ساهمت في تحسين سكن حوالي 21,300 عائلة، وتطوير ما يقارب(10,350) مشروعاً على مدى السنوات السابقة.

5. الفلسطينية للإقراض والتنمية "فاتن":

هي مؤسسة فلسطينية غير هادفة للربح، تأسست عام 1999، انبثقت عن أحد برامج إنقاذ الطفل الأمريكية، وهو برنامج الإقراض الجماعي للنساء صاحبات المشاريع الصغيرة جدًا.

عملت "فاتن" على مدار اثني عشر عامًا من الجهد والعطاء تحت ظلم وقهر الاحتلال الإسرائيلي وممارساته العنصرية، وكان تحديًا كبيرًا لها بأنها استطاعت الوصول إلى الاستدامة المالية بنسبة 150% واستدامة تشغيلية بنسبة 195%، كما وتدير المؤسسة محفظة قروض بقيمة 28 مليون دولار، علما أن عدد الزبائن الحاليين حوالي 14000 مقترضة ومقترض حسب إحصائية 2011/6/30.

تعمل فاتن من خلال أثنى عشر فرعًا، وتغطي حوالي 450 موقعًا منتشرة في مختلف أنحاء الوطن، ويعمل فيها حوالي 80 موظفًا في الضفة الغربية وقطاع غزة.

كما تعمل المؤسسة على توفير الفرص من خلال قروض ميسرة لأصحاب الدخل المحدود والفقراء النشيطين اقتصاديًا لدمجهم في النظام المالي الشامل، وخاصة الذين ليس لهم المقدرة على توفير ضمانات تقليدية ولا يستطيعون الحصول على قروض من البنوك العاملة.

أصدرت "فاتن" منذ تأسيسها أكثر من 100 مليون دولار أمريكي، وانتفع حوالي 100 ألف مقترضة ومقترض من خدماتها. وقد تميزت مؤسسة فاتن بتنوع منتجاتها المالية وخدماتها غير المالية مثل التأمين على حياة المقترضين، وتنسيق التدريب لهم. (http://www.faten.org/)

6.شركة "ريف" للتمويل:

هي شركة فلسطينية مساهمة خاصة غير ربحية سجلت بتاريخ 2007/7/2 تحت رقم 563143734، تعمل على تقديم الخدمات المالية المتنوعة والمستدامة للمشاريع الصغيرة في المناطق الريفية وخدمة الفئات المحتاجة من المزارعين والمزارعات من الشباب.

واستناداً لأهداف الشركة في المساهمة في سد الفجوة التمويلية للقطاع الريفي في فلسطين لزيادة الدخل ورفع مستوى المعيشة لهذه الفئات، وانسجاماً مع توجهات الإدارة بتوفير خدمات مالية جديدة ضمن سعيها الدؤوب نحو تأسيس أول مصرف ريفي متميز بهوية فلسطينية، ومن أجل تحقيق هذا الهدف؛ جاء اهتمام الشركة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات الجدوى الاقتصادية، من منطلق أهمية هذه الشريحة ومساهمتها في الناتج القومي، حيث تسعى من خلال دعم تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المترافقة سواءً للأفراد أو الجمعيات، وذلك كما يلي:

1. تشجيع الاستثمار المجدي والهادف.
2. زيادة الطاقة الإنتاجية من خلال تمويل مشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم، بما يمكن الاقتصاد الفلسطيني من زيادة الاعتماد بشكل أكبر على الإنتاج المحلي، للحد من مشكلة البطالة والمساهمة في خلق المزيد من فرص العمل.
3. دعم المشروعات الواقعة خارج المدن والقرى الفلسطينية، وذلك تماشياً مع هدف خلق تنمية متوازنة في فلسطين كافة.

4. العمل على زيادة وتفعيل دور المرأة ومساهمتها في المجال الاقتصادي والاجتماعي من خلال التوجه نحو دعم وتشجيع المشروعات التي تملكها أو تديرها.

تتبع الشركة منهجية تقديم خدمات مالية وفق أفضل الممارسات، وبأقصى درجات المهنية والشفافية والمصداقية مع المستفيدين.

أن الطلب المتزايد على الخدمات التي تقدمها الشركة حث إدارتها على تنويع الخدمات المالية التي تقدمها للمستفيدين لتوسيع قاعدة المستفيدين نحو تحقيق الأهداف المستقبلية للشركة متمثلة في خدمات مالية عالية الجودة. (http://www.reef.ps)

7. صندوق التنمية الفلسطيني:

صندوق التنمية الفلسطيني تأسس عام 1996 وهو من أهم المؤسسات التي تختص بتقديم القروض للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في فلسطين. ويسعى إلى تمكين كافة الأفراد الذين يرغبون بتحسين حياتهم من خلال توفير الخدمات المالية التي يحتاجونها ليكونوا مشاركين فاعلين في الحياة المجتمعية، صندوق التنمية الفلسطيني، مؤسسة فلسطينية تنموية غير ربحية تاسست عام 1996 لتعزز النمو الفاعل للمشاريع الفلسطينية الصغيرة والمتوسطة. أهم القطاعات الاقتصادية المستهدفة: الصناعة، الزراعة، الخدمات، السياحة. (https://ar-ar.facebook.com/PalDevFund/).

وفق بيانات سلطة النقد الفلسطينية فأن هنالك ثماني مؤسسات إقراض صغير مسجلة في دفاتر المؤسسة الناظمة لهذه السوق التي تستحوذ على نسبة من سوق القروض في فلسطين. وهي (مؤسسة فاتن، اصالة، فيتاس، ريف، صندوق التنمية الفلسطيني، المركز العربي للتطوير الزراعي، دائرة التمويل الصغير – الأونروا)، تعمل هذه المؤسسات تحت مظلة هي الشبكة الفلسطينية للاقراض الصغير(شراكة)، تقوم هذه المؤسسات بتوفير خدمات التمويل للفئات الفقيرة والمهمشة والتي لا

تستطيع الحصول على تمويل من القطاع المصرفي وتكون هذه الخدمات التمويلية لأغراض إنتاجية لانشاء مشروع جديد أو لتطوير ما هو قائم وهذا هو نوع التمويل الذي تناولته هذه الدراسة لما توفره هذه التمويلات من فرص عمل ودخول إضافية سواء للمستفيدين من خلال المشاريع التي يستطيعون انشائها بفضل هذه التمويلات أو لمن يتم توظيفهم في هذه المشروعات.

وبالرغم من تواضع اجمالي محفظة القروض لهذه المؤسسات والتي بلغت ما يقارب 223.5 مليون دولار، أنظر جدول رقم (1.2) مقارنة بالقطاع المصرفي الا أن وجودها مهم وأساسي للقطاع المالي لما تحققه من دعم للقطاعات الصغيرة والمهمشة.

1.2.1.2 خدمات مؤسسات التمويل الصغير في فلسطين:

توضح إحصائيات الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغيرومتناهي الصغر(شراكة)، والتي تشمل الإحصائيات الفعلية لثماني مؤسسات إقراض في فلسطين وهي (أصالة، فاتن، أكاد، فيتاس، برنامج الأونروا، ابداع، ريف، صندوق التنمية الفلسطيني) محفظة الاقراض لكل مؤسسة وفق الجدول التالي:

جدول رقم (1.2): محافظ مؤسسات التمويل الصغير المنضمة لشبكة شراكة

اسم المؤسسة	المحفظة الاجمالية	عدد العملاء النشطين	قيمة القروض الممنوحة في الضفة الغربية	قيمة القروض الممنوحة في قطاع غزة
أصالة	$13,159,598.00	4894,	$10,030,360	$3,129,238
فيتاس	$35,807,187.00	8,275	$21,221,085	$14,586,102
أكاد	$12,614,136.00	5794,	$11,470,907	$1,143,229
فاتن	$116,879,347.00	9,7123	$77,179,802	$39,699,545
الأونروا	$16,810,249.00	7,1711	$10,929,306	$5,880,943
ريف	$9,878,126.00	0523,	$6,059,488	$3,818,638
ابداع	$11,052,425.00	8,805	$11,052,425	$0
صندوق التنمية الفلسطيني	$7,280,618.00	829	$5,553,875	$1,726,743
المجموع	$223,481,686.00	86,912	$153,497,248.00	$69,984,438.00

يتضح من الجدول السابق وفق احصائية (شراكة) للمؤسسات الثمانية ضمن شراكة، أن قيمة القروض النشطة في فلسطين في نهاية عام 2016 (من المؤسسات الثمانية فقط)، وصلت إلى 223,481,686 مليون دولار، منها 153,497,248$ **في الضفة الغربية، وقطاع غزة** (69,984,438)$، وعدد المقترضين والمقترضات النشطين إلى (86,912)، منهم (3.286.3) هن مقترضات نساء بنسبة وصلت 7.81%3. وكانت النسبة الاكبر من القروض في الضفة الغربية حيث بلغ عددها 6.143.6 وذلك بنسبة 70% من اجمالي القروض الممنوحه.

وهذا يشير الى الدور الذي تلعبة مؤسسات التمويل الصغير في توفير خدمات التمويل، لعدد من الفئات المستهدفة من كلا الجنسين والمستفيدة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

ويوضح الجدول رقم (2.2) توزيع التمويل المقدم من مؤسسات التمويل الصغير المنضمه لشبكة (شراكة)، موزعة على القطاعات. علما أن المبالغ بالدولار الأمريكي.

مؤسسة	التمويل الممنوح لقطاع التجارة العامة	التمويل الممنوح لقطاع الخدمات	التمويل الممنوح للمشاريع الانتاجية	التمويل الممنوح للمشاريع الزراعية	التمويل الممنو للمشاريع الاستهلاكية	التمويل الممنوح لقطاع الاسكان	الإجمالي لمحفظة التمويل الموجه للقطاعات
أصالة	4439379	1800591	1117392	3456492	1948489	397254	13159597
فيتاس	5280283	4243956	1199606	765346	559806	23758189	35807186
أكاد	5997620	174252	1288781	3858999	1294483	$--	12614135
فاتن	28547891	19631666	5544067	11120301	17829216	34206205	16879346
الأونروا	2089172	2647123	870674	1108610	6772366	3322304	16810249
ريف	2737021	442004	115861	4621249	617056	1344935	9878126
ابداع	2551090	1233628	650297	1343872	4184755	1088783	11052425
صندوق التنمية	1142318	915958	629483	721054	200530	3671275	7280618
إجمالي	52784774	31089178	1416161	26995923	33406701	67788945	23481682

يتضح من الجدول السابق أن اجمالي محفظة التمويل المقدمة من مؤسسات (شراكة) بلغت (223,481,682) دولار، وهي موزعة على القطاعات على النحو التالي:

- قيمة القروض الممنوحة للمشاريع المقدمة لقطاع التجارة العامة من مجمل المشاريع الممولة حوالي 52,784,774$ بنسبة 23.6%. علما أن عدد مشاريع التجارة العامة الممولة من المؤسسات هو(17793).
- قيمة القروض الممنوحة للمشاريع بالقطاع الخدمات من مجموع المشاريع الممولة حوالي31089178 $ بما نسبه 13.9%. علما أن عدد مشاريع الخدمات الممولة من مؤسسات التمويل الصغير بلغت (9601).
- قيمة القروض الممنوحة للمشاريع الانتاجية من مجموع المشاريع الممولة حوالي 11,416,161 بما نسبته 5%، علما أن عدد مشاريع الخدمات الممولة من مؤسسات التمويل الصغير بلغت (4024).
- قيمة القروض الممنوحة للمشاريع الزراعية من مجموع المشاريع الممولة حوالي 26,995,923$ بما نسبته 12%. علما أن عدد مشاريع الخدمات الممولة من مؤسسات التمويل الصغير بلغت (9302).
- قيمة القروض الممنوحة للمشاريع الاستهلاكية من مجموع المشاريع الممولة حوالي33,406,701$ بما نسبته 14.9%. علما أن عدد مشاريع الخدمات الممولة من مؤسسات التمويل الصغير بلغت (3066)
- قيمة القروض الممنوحة للمشاريع لقطاع الاسكان من مجموع المشاريع الممولة حوالي 67,788,945$ بما نسبته 30%. علما أن عدد مشاريع الخدمات الممولة من مؤسسات التمويل الصغير بلغت (15610).

يتضح من الجدول السابق، أن التمويل يستهدف القطاعات الحيوية والتي تساهم بخلق فرص عمل، الأمر الذي يساهم بالحد من البطالة وتخفيف حدة الفقر، حيث تقدر القروض الممنوحة لمشاريع مدرة للدخل (قطاع الإنتاج، قطاع التجارة، والزراعة والخدمات) حوالي 122,286,036$ أي ما نسبته من 54.51%، من القروض النشطة. (هذا لا ينفي طبعا أن قروض الإسكان والاستهلاك تساهم في خلق فرص عمل أيضا). وتشير تقارير شبكة شراكة الى أن نسبة النساء من التمويل الممنوح هي38% في الضفة الغربية، و25% في قطاع غزة، وفق الجدول التالي رقم (3.2).

جدول رقم (3.2) نسبة العملاء من النساء الحاصلين على قروض من مؤسسات التمويل الصغير

المؤسسة	أجمالي العملاء النشطين	العملاء من النساء النشطين	النسبة المئوية للنساء	العملاء من النساء بالضفة الغربية	النسبة المئوية للنساء بالضفة الغربية	العملاء من النساء في غزة	النسبة المؤية للنساء المقترضات في غزة
اصالة	4,489	4,237	94%	2,976	70%	1,261	30%
فيتاس	8,275	1,850	22%	1,001	54%	849	46%
أكاد	4,579	2,401	52%	2,216	92%	185	8%
فاتن	39,712	12,929	33%	9,122	71%	3,807	29%
انوروا	17,171	6,560	38%	4,908	75%	1,652	25%
ريف	3,052	585	19%	421	72%	164	28%
ابداع	8,805	4,101	47%	4,101	100%	0	0%
صندوق التنمية	829	120	14%	82	68%	38	32%
الاجمالي	86,912	32,783	38%	24,827	75%	7,956	25%

ويتضح من الجدول السابق مدى مساهمة مؤسسات التمويل الصغير في توفير الدعم المالي لقطاع المرأة، بما يعزز دور المرأة في التنمية الاقتصادية، الأمر الذي ينعكس إيجابا على البطالة والفقر.

هذه المؤسسات الثمانية للإقراض الصغير في فلسطين يعمل بها ما مجموعه 830 موظفاً وموظفة (44.5% من الموظفين هن من الإناث) منتشرين في 95 فرعاً ومكتباً ميدانياً في مختلف المناطق الفلسطينية.

هذا واشار التقرير المعد من قبل الشبكة (شراكة) إلى التدفقات النقدية لعام(2016):

جدول رقم (4.2): حجم القروض لمؤسسات الإقراض المنضمة لشبكة شراكة

اسم المؤسسة	معدل حجم القروض للربع لعام 2016	معدل للربع الرابع لعام 2016	حجم نمو المحفظة عام 2016	حجم النمو في عدد العملاء لعام 2016
أصالة	$2,793	2932	18.52%	12.93%
فيتاس	$4,169	4327	8.83%	4.85%
أكاد	$2,713	2755	3.61%	2.03%
فاتن	$2,814	2943	12.91%	7.94%
الأونروا	$948	979	4.47%	1.21%
ريف	$3,068	3237	7.65%	2.04%
ابداع	$1,293	1255	1.67%	4.68%
صندوق التنمية الفلسطيني	$8,444	8782	2.64%	-1.31%
المجموع	$26,242	72102	0.13%1	.54%5

ويلاحظ من الجدول السابق ان هناك ازدياداً في نشاط مؤسسات التمويل الصغير، وحجم القروض الممنوحه، والذي ينعكس على عدد المستفيدين من هذه القروض، الأمر الذي يسهم في دفع عجلة التنمية الى الامام، وهذا يؤدي الى تخيف الفقر والبطالة الى حد ما. كما أظهر الجدول أن نسبة معدل حجم القروض في الربع الأول من عام2016 للمؤسسات المستهدفة بالدراسة هي فاتن حوالي 11%، أصالة 10.5%، ريف 12% بما مجموعه33.5%، وكان نسبة حجم النمو في عدد العملاء لعام 2016 للمؤسسات المستهدفة بالدراسة هو 22.91%.

3.1.2 المشروعات الصغيرة:

مصطلح المشروعات الصغيرة مصطلح واسع يشتمل الأنشطة التي تتراوح بين من يعمل لحسابه الخاص، أو في منشأة صغيرة تستخدم عدداً معيناً من العمال. ويختلف تعريف مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى وفقا لاختلاف امكانياتها، وظروفها الاقتصادية، والاجتماعية، مثل طبيعة ومكونات وعوامل الإنتاج الصناعي، ونوعية الصناعات الحرفية القائمة والكثافة السكانية، ومدى توفر الأيدي العاملة ودرجة تأهيلها، والمستوى العام للأجور، وغيرها من العوامل الاجتماعية والاقتصادية، والتي تساهم في تحديد ملامح المشروعات الصغيرة كجزء من اقتصاد معين.

وكذلك يختلف تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة باختلاف الهدف منها، وبالرغم من عدم وجود تعريف متفق عليه دوليا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الا ان هنالك اتفاقاً على المعايير التي على أساسها يتم تعريف حجم المشروع ومن أهم هذه المعايير:

- عدد العاملين: يعتبر هذا المعيار أبسط المعايير المتبعة وأكثرها شيوعا وذلك لسهولة القياس والمقارنة، الا أن عيب هذا المعيار أنه لا يراعي تفاوت التكنولوجيا المستخدمة.
- حجم الاستثمار: ولقد تم اعتماد هذا المعيار لأن حجم رأس المال المستثمر يعطي صورة عن حجم النشاط كميا.
- قيمة المبيعات السنوية: ويعتبر هذا المعيار مؤشراً عن حجم نشاط المشروع وعن قدرته التنافسية.

وانطلاقا من هذه المعايير فقد عرف البنك الدولي المشروعات الصغيرة على أنها تلك التي يعمل بها حتى 50 عاملاً واجمالي أصول ومبيعات هذه المشاريع تصل الى ثلاثة مليون دولار، كما عرف المشروعات متناهية الصغر على أنها التي يعمل بها حتى 10 عمال و مبيعاتها الاجمالية السنوية تصل الى 100 ألف دولار واجمالي أصولها 10 ألاف دولار، كما عرف البنك الدولي المشاريع

المتوسطة على أنها تلك التي يعمل بها حتى 300 عامل واجمالي الأصول والمبيعات 10 مليون دولار .بينما تم تعريف المشاريع الصغيرة حسب مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة على أنها تلك التي يعمل بها من 20–100 عامل والمتوسطة التي يعمل بها من 101 إلى 500 عامل، أما مؤسسة العمل الدولية فتعرف المشروعات الصغيرة على أنها التي يعمل بها حتى 10 عمال، والمتوسطة التي يعمل بها ما بين 10–99 عاملاً أما التي يعمل بها أكثر من 99 عاملاً فاعتبرت حسب مؤسسة العمل الدولية مشروعات كبيرة، نلاحظ من تلك التعاريف اختلاف وتعدد التعاريف ضمن نفس المعيار (الأسرج، 2010).

ويعرف المشروع الصغير على أنه كيان اقتصادي أو وحدة اقتصادية تتألف من مجموعه من العناصر البشرية يستخدمون وسائل وطرائق مختلفة وفق سياسات وإجراءات وبرامج وأشكال تنظيمية محددة لتحقيق أهداف أهداف لهذا الكيان وأهداف المالك وأهداف العاملين والمدراء (شبات، 2007).

1.3.1.2أهمية المشروعات الصغيرة:

أهمية المشروعات الصغيرة في الإنتاج المحلي، وفي مجال الابتكارات: تحتاج المنافسة الشرسة في الاقتصاديات المحلية إلى ما يتخلل المشروعات الكبرى، وفروع الشركات متعددة الجنسيات في الأسواق المحلية مثل: المشروعات الصغيرة لما لها من دور فاعل في التجديد والابتكار. فقد أظهرت احصائيات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) أن نسبة الأبحاث والاختراعات على مستوى الدول الأعضاء تمثل من 30%.

2.3.1.2 العوامل المؤثرة على التوظيف في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتراوح العوامل المؤثرة على التوظيف في المؤسسات الصغيرة ما بين عوامل مشجعه للتوظيف وأخرى تحد منه (سمية، 2010).

1. العوامل المشجعه للتوظيف في المشروعات الصغيرة:

هنالك اجماع من قبل الباحثين على قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على توفير فرص عمل نتيجة لعدة اعتبارات منها:

- خلق فرص عمل جديدة: رغم صغر حجم المشاريع الصغيرة وبساطة امكانياتها، الا انها تمتلك دورا هاما في توفير فرص عمال، سواء بشكل مباشر بالنسبة لأصحاب العمل أنفسهم، أو بشكل غير مباشر عند توظيفهم للعمال. ومن هنا تأتي مساهمة قطاع المشاريع الصغيرة للمتطلبات الاجتماعية في مجال التشغيل خصوصا في البلدان التي تعاني من وفرة في عرض العمل.
- ارتفاع كثافة العمل: تعرف كثافة العمل على انها ناتج قسمة رأس المال المستثمر على عدد المشتغلين في المنشأة، أي بمعنى أخر تكلفة فرصة العمل، لأنه يعبر عن رأس المال اللازم لتوظيف عامل واحد في المنشأة، وقد أثبتت الأبحاث العلمية ان تكلفة فرصة العمل تقل بمعدل ثلاث مرات عن متوسط تكلفتها في المؤسسات الكبيرة، لذلك تعد هذه مؤسسات مصدراً لتوفير فرص عمل بتكلفة مقبولة، خصوصا أن العمالة تشكل أحد أهم عناصر الإنتاج للمشاريع الصغيرة.
- انخفاض رؤوس الأموال: تمتاز المشاريع الصغيرة، بالانخفاض النسبي لرؤوس الأموال فيها، كذلك فهي تحقق تكلفة استثمارية منخفضة لخلق فرص عمل. حيث تختص المشروعات الصغيرة في معظمها بأنشطة محددة، مما يسمح لها استخدام التكنولوجيا بشكل أقل، مما يؤدي إلى زيادة قدرة المشاريع الصغيرة على توظيف العمال لانخفاض تكلفة العمل.

- بساطة المستوى الفني للعمال: لا تحتاج المشاريع الصغيرة في معظمها إلى عمالة ماهرة، مما يجعلها قادرة على استيعاب عدد كبير من العمالة الوافدة حديثا إلى سوق العمل، والعمالة قليلة الخبرة التي لا تجد فرصا في المشروعات الكبيرة.
- تعتبر المشروعات الصغيرة مصدرا لزيادة الدخل، بحيث تستوعب جزءاً من أوقات فراغ العمال كمصدر لزيادة دخولهم.
- المرونة: تمتاز المشروعات الصغيرة بمرونتها وقدرتها على الانتشار، لذلك فهي تعتبر عاملا محفزا للتنمية المتوازنة جغرافيا.

2. العوامل المانعه للتوظيف في المشروعات الصغيرة:

بالرغم من اتسام المشروعات الصغيرة بالقدرة على توفير فرص عمل بسبب سهولة تأسيسها واعتمادها على العنصر البشري في الإنتاج الا أن هنالك بعض العوامل الاقتصادية والتشريعية التي تعيق عملية التوظيف في المشاريع الصغيرة أهمها:

- صعوبة التسريح الاقتصادي للعمال: يفضل معظم أرباب العمل في المشروعات الصغيرةعدم الاسترسال في التوظيف، خوفا من التقلبات الاقتصادية التي قد يضطر بسببها صاحب العمل الاستغناء عن عدد من العمال، الأمر الذي يتبعه أعباء مالية منها التعويضات.
- التشريعات المنظمة لسوق العمل: ان تدخل الحكومات والنقابات العمالية في سوق العمل من خلال تحديد الحد الأدنى للأجور والسن الأدنى للعمل وغيرها، يؤدي إلى تقييد فرص العمل التي من الممكن ان توفرها المشروعات الصغيرة، بحيث يتفادى ارباب المشروعات الصغيرة الشكاوى المحتملة من قبل العمال، لجهات الاختصاص فيما يتعلق بقضايا الأجور أو تجأوز ساعات العمل، فيلجأ أرباب العمل الى تجاوز هذه الأمور باللجوء إلى العمالة الأسرية أو المؤقتة.

وبالرغم من معيقات التوظيف في المشروعات الصغيرة تبقى للمشروعات الصغيرة مزاياها الخاصة بها والتي تجعلها أكثر فاعلية في توفير فرص عمل واستحداث مناصب شغل.

3. أساليب التوظيف وطبيعة الوظائف في المشروعات الصغيرة (الأسرج، 2010):

لا توجد عوامل موضوعية، تفسر اقبال أصحاب المشروعات الصغيرة على توظيف اليد العاملة، الا أن هنالك بعض العوامل التي تفسر أساليب التوظيف والتي تعتبر مؤثرة أيضا على الأجور.

يعتبر زيادة الطلب وتغير النشاط عاملين أساسيين في توفير فرص عمل، لكن تبقى هذه العوامل غير دائمة في ظل غياب سياسات توظيف مدروسة تهدف لاستحداث فرص عمل دائمة، فالتوظيف من الممكن ان يصبح ضمن الأولويات الاستراتيجية للمؤسسة، إذا ما تأكد زيادة في الطلب الفعلي في السوق ويمكن حصر الحالات التي تشجع فعلا على استحداث فرص عمل في حالتين:

- ظهور أسواق جديدة منتجة لعلاقات انتاج مزمنة.
- تعبئة الموارد البشرية في ظل برامج استراتيجية نتيجة انطلاق القطاعات الاقتصادية المختلفة لتلبية احتياجات جديدة.

طبيعة الوظائف والأجور:

تعتمد المشروعات الصغيرة على صغار السن والمتقاعدين من العمال، وتتميز بكثافة مرتفعة من النساء العاملات، مقارنة مع المؤسسات الضخمة، حيث تستعمل موارد بشرية قليلة الخبرة ونظرا لبساطة الأعمال التي ينجزونها.

كما ان مشكلة توظيف الأطفال تميز المشروعات الصغيرة في القطاع غير الرسمي، بالإضافة إلى أنها ظاهرة شديدة الصلة بالاقتصاديات غير المتطورة. فالبلدان التي تعاني من الفقر، وارتفاع نسب البطالة، وارتفاع تكاليف التعليم، وغلاء المعيشة أكثر عرضة للتعرض لهذه الظاهرة.

أما الأجور فعادة تكون أقل من الأجور الممنوحة في المشروعات الكبيرة، كما يتصف المستوى التأهيلي للعمال في المشروعات الصغيرة بأنه ضعيف، الا أن هذه الصفة تعود إلى لنوع القطاع والموقع الجغرافي لكل مؤسسة.

أما فيما يتعلق بعلاقة العمل التي تجمع أرباب المشاريع الصغيرة والعمال، أكد تقرير بولتون أنها علاقة ضيقة أساسها القرابة العائلية، والمعرفة الخاصة، والمحدودة مما يوفر ألية اتصال مباشرة وفاعلة بين أرباب العمل والعمال.

4.1.2 التمكين الاقتصادي للفقراء:

ان التمكين الاقتصادي للفقراء يمثل خطوة مهمة وحيوية في مساعدة الفقراء على الخروج من حالة الفقر. الا أن زيادة الدخل لا تكفي وحدها للخروج من دائرة الفقر بمعناه الواسع، وانما تتضمن موضوع الحرمان من التعليم، والرعاية الصحية، وانخفاض مستوى الوعي، والثقافة والمشاركة السياسية، فالتمكين الاقتصادي ما هو الا خطوة أولى في طريق التنمية البشرية بمعناها الشامل.

وقد أثبتت الدراسات أن التمويل الصغير وزيادة دخل الاسرة يلعب دورا هاما في مساعدة افراد الاسرةفي الالتحاق بالتعليم بمختلف مراحله. ومن هنا تتبنى مؤسسات التمويل الصغير مبادئ وسياسات لا تقتصر على اتاحة التمويل فحسب. وانما تمتد إلى ابعاد تطال الالتحاق بالتعليم وتقديم خدمات توعية صحية وبيئية وتوعية بالحقوق القانونية للمقترضين (الحميد، 2013).

كما يساعد التمويل الصغير المجتمعات المحلية على زيادة دخولهم، وتنمية مشاريعهم، وبالتالي الحد من نسبة تاثرهم بالصدمات الخارجية. وبذلك يمكن اعتبار التمويل الصغير وسيلة فاعلة من وسائل تمكين الفقراء وبخاصة النساء من الاعتماد على النفس وإحداث التغيير الاقتصادي الإيجابي.

ان توفير التمويل المناسب للمشروعات متناهية الصغر في الدول النامية يؤدي إلى زيادة مستويات معيشة الفقراء، وارتفاع معدلات الأمن الغذائي، كما يؤدي إلى التطور المستدام للاقتصاد القومي (Chapra, 1998).

ولفهم دور مؤسسات التمويل الصغير في تمكين الفقراء لا بد من الرجوع لمفهوم التمكين وعناصره وأبعاده.

1.4.1.2مفهوم التمكين:

وبما أن مفهوم التمكين مفهوم اجتماعي، فقد تعددت التعريفات التي تناولت هذا المصطلح، و قد سبق تناول هذه التعريفات التعريفات التي ربطت التمكين بمستوى المعيشة، حيث نرى تعريف التمكين حسب (Nina,1993)على انه: (الاستراتيجية التي يمكن من خلالها مساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات أن تتحكم بظروفها وتستطيع انجاز أهدافها، وهكذا تكون قادرة على العمل لمساعدة غيرها ونفسها على تحسين مستوى معيشتها).

ويعرف السروجي التمكين بأنه: استراتيجية لتقوية الفقراء في حق تقرير مصيرهم من خلال المشاركة في اتخاذ القرار على المستوى المحلي وتنظيمهم واتفاقهم حول أهداف ومصالح مشتركة. وعليه فمن الواضح أن هناك مجموعات معرضة للفقر أكثر من غيرها، وهو ما يبرر الحاجة للتمكين، فأولئك المهمشون هم الأقل استحواذا على مصادر القوة، وبالتالي فإن تمكينهم من شأنه أن يساعدهم على النهوض (السروجي، 2011).

إلا أن التمكين كأداة للحد من الفقر يشوبه بعض الانتقادات والمحاذير، منها: (بيرزيت، 2011)

- أن التمكين يبدو مكلفا (ماديا ووقتا) كأداة للحد من الفقر، حيث أن الفقراء أقل قدرة على التعاطي مع الإجراءات والعلاقات اللازمة لإدارة مشاريعهم الممولة. كما يراها مؤيدو المدخل التمكيني للحد من الفقر إلا أن ذلك لا يقارن بالفساد وسوء التوزيع في حالة استثنائهم.

- أن منهجية العمل مع الفقراء معقدة، لكن الأمر يتعلق بالممارسات الشائعة التي لم ترسخ بعد العمل بمدخل أسفل لأعلى، والذي يحتاج إلى إعداد جيد.
- القياس والتقييم للأثر التمكيني في الحد من الفقر، هو أحد المعطيات التقييمية المهمة للناس أنفسهم، أي كيف يقيمون التغيير، وأشكاله نتيجة التمكين الذي شاركوا فيه.

وللتغلب على هذه المحاذير والانتقادات، فإنه من الضروري أن يتم الانتقال بمفهوم التمكين لأبعد من دلالاته الاقتصادية المباشرة، والتي تتعامل مع الحد من الفقر كمسألة سد احتياجات أو تحسين في المؤشرات العامة للظروف المعيشية، إلى مستوى يصبح فيه التمكين أداة حقوقية، بمعنى العمل على ترسيخ حقوق الوصول إلى شتى المصادر والمشاركة في إدارتها واستغلالها. ومن هنا تطرح العديد من الادبيات ذات أبعاد مختلفة للتمكين، تتفاعل فيما بينها محدثة الحالة التمكينية الشمولية، وهي:(إخراجهم من دائرة الفقر، من متلقين للخدمات إلى مطالبين بها).

2.4.1.2 **أبعاد التمكين:**

يمكن توضيح ابعاد التمكين بالعديد من النقاط كما يلي (بيرزيت، 2011):

- **البعد النفسي:** ويتعلق بصورة الذات والهوية، واكتساب المعارف، والقدرة على إحداث تغيير في القيم العامة.
- **البعد الاجتماعي:** وتتناول موقع الفرد من الجماعة، وخاصة القيادة المجتمعية، فضلا عن الاندماج الاجتماعي، والحقوق والوصول إلى المصادر، واختيار البدائل.
- **البعد التنظيمي:** ويتعلق أساسا بالموقع داخل المنظمات المختلفة، والقدرة على المشاركة في صنع القرار.
- **البعد الثقافي:** ويتناول القدرة على تغيير القواعد والمعايير الثقافية الضابطة لمجتمع ما، إضافة للقيم المحددة لعلاقات النوع الاجتماعي.

- **وأخيرا البعد السياسي**، والذي يتعلق بالمشاركة السياسية، والتفأوض، والموقع من السلطة السياسية.
- **البعد الاقتصادي**: ويغطي الأمن المعيشي، وملكية الاصول الانتاجية، ومهارات تنظيم المشاريع، والعلاقات الانتاجية المختلفة.

فسرت اغلب التعاريف التي تناولت مفهوم التمكين الاقتصادي من خلال ربطه بقضايا التنمية الاقتصادية، مثل توسيع الفرص وحرية الفقراء والحصول على نصيب أفضل من عملية التنمية.

التمكين الاقتصادي: وهو عملية تغيير هياكل القوة الاقتصادية التي يعيش فيها الأفراد بما يتضمنه ذلك من ضرورة توافر ثقة الفرد بنفسه وبقدراته وإمكاناته من ثم استعداده النفسي للاختيار بين البدائل المختلفة.

وتشمل عناصر التمكين الاقتصادي الآتي (ببة، 2013):

- الاعتماد على الذات.
- الاستقلال في عملية صنع القرار.
- المشاركة في التنمية الاقتصادية.
- الحصول على الدخل والائتمانات.
- ملكية الأرض والعقارات ومصادر القوة الأخرى كالتعليم.
- الحصول على المهارات والمعرفة والمعلومات.

5.1.2 الفقر

تعتبر قضية القضاء على الفقر أو على الأقل الحد من الفقر من أكبر التحديات التى تواجه الكثير من الدول النامية منها وحتى المتقدمة. وبالرغم من أن قضية الفقر والقضاء عليه بقيت عقودا طويلة على

قائمة جدول أعمال المنظمات الدولية، إلا أن التقديرات تشير بأن خمس سكان العالم تقريبا فقراء محرومون من الحدود الدنيا لفرص العيش الكريم.

يختلف مفهوم الفقر باختلاف البلدان والثقافات والدول نظرا لتداخل العوامل الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية التي تحدد ملامح تعريف الفقر وتؤثر فيه، الا ان معظم تفسيرات وتحليلات الفقر اتفقت على انه يوجد ارتباط بين الفقر ومدى الاشباع من الحاجات الأساسية والمادية وغير المادية.

ومن هنا يأتي تعريف الفقر على أنه حالة من الحرمان المادي، والذي يترجم على شكل انخفاض استهلاك الغذاء كما ونوعا، وتدني الوضع الصحي والمستوى التعليمي والوضع السكني والحرمان من السلع المعمرة والأصول المادية، وعدم القدرة على مواجهة الحالات الصعبة كالمرض والبطالة.

أما البنك الدولي فقد عرف الفقر على أنه "عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة الا أن هذا التعريف يعتمد بدرجة كبيرة على مفهوم الحد الأدنى وعلى مفهوم مستوى المعيشة كما تعتمد على المجتمع الذي تتم فيه حالة التوصيف، فالحد الأدنى من مستوى المعيشة هو أمر نسبي يختلف من دولة لأخرى. ولكنه عرف الفقراء بشكل أكثر تحديداً، حيث عرفهم على أنهم: أولئك الذين ليس بمقدورهم الحصول على سلة السلع الأساسية، والتي تتكون من الغذاء والملابس والسكن، إضافة إلى الحد الأدنى من الاحتياجات الأخرى مثل الرعاية والصحة والمواصلات والتعليم.

ويعرف الفقر أيضا على أنه حالة من الحرمان من الحياة اللائقة والتي ينبغي أن يعيشها الفرد والمجتمع فالفقر لا يعني بالضرورة الافتقار إلى ما هو ضروري للحصول على الرفاه المادي فقط وانما يشمل أيضا الحرمان من الفرص والحرية واحترام الذات واحترام الأخرين وهذا يتفق مع ما اقترحه المجلس الأوروبي في احدى تعريفات الفقر على أنه يخص الأشخاص الذين تكون مصادرهم المادية والثقافية والاجتماعية ضيقة إلى حد الاقصاء من أنماط الحياة المقبولة في الدولة الواحدة التي يعيشون فيها.

أما الفريق الوطني الفلسطيني عام 1997 فقد اعتبر الأسرة فقيرة بشكل مطلق، إذا لم تستطع تأمين حاجاتها الأساسية من مأكل ومشرب ومسكن وملبس. وتعتبر الأسرة فقيرة نسبيا إذا لم تستطع تأمين حاجاتها الأساسية جنبا إلى جنب مع حاجاتها الأخرى كالرعاية الصحية، والتعليم ونقل، والمواصلات، والرعاية الشخصية، والأواني والمفروشات وغير ذلك من مستلزمات المنزل.

1.5.1.2 أسباب الفقر:

ترتبط ظاهرة الفقر بمجموعة من الأسباب والعوامل التي قد تكون أو بيئية، أو ثقافية، أواجتماعية، أو اقتصادية. والتي يختلف طبيعة تواجدها باختلاف طبيعة المجتمع الموجودة فيه، وبناءً على ذلك نسطيع فرز أسباب الفقر فيما يلي (رضوان، 2011):

1) أسباب وعوامل بيئية كالتصحر والجفاف.

2) أسباب وعوامل اجتماعية:

- **النمو السكاني المتزايد:** يعتبر النمو السكاني المتزايد سبب من أسباب الفقر، حيث يؤدي الى انخفاض مستويات المعيشة وانخفاض مستويات الرعاية الصحية، واللامساواة في الدخل في الدول النامية. وتعمل الزيادة المطردة في أعداد السكان على اتاحة المزيد العمالة في الاقتصاد، الأمر الذي يؤدي إلى خفض الأجور نتيجة زيادة العرض في سوق العمل مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفقر
- **انخفاض مستويات التعليم:** أن انخفاض مستويات التعليم، وارتفاع نسب الأمية سيؤدي بالضرورة إلى الحد من مستوى اسهام رأس المال البشري في عمليات النمو الاقتصادي. الأمر الذي سيشكل عائقا لعملية النمو وبالتالي فقدان الفرص في الحد من الفقر التي كانت ممكنه في حال لو حدثت عمليات نمو اقتصادي.

3) أسباب وعوامل اقتصادية ومنها:

- البطالة.
- الكساد والتضخم.
- سياسات وأداء الدولة الاقتصادي: ان سوء إدارة السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وهدر الموارد الاقتصادية، أو استخدامها في مشاريع فاشلة، وغير إنتاجية، الامر الذي يحرم الفقراء الانتفاع من الفرص الممكنة في حال نجاح هذه المشاريع.

4) أسباب سياسية كالاحتلال الأجنبي للبلد والذي يسيطر على كافة ثرواته والحصار وفرض العقوبات الذي تفرضه الدول الكبيرة. (زياد أبو فحم، 2009)

2.5.1.2 أساليب قياس الفقر:

تتعدد وتختلف طرق قياس الفقر وفقا لاختلاف تعريفاته، الا ان هذه التعريفات اتفقت على أن الحد الأدنى من مستوى المعيشة معيار له، فان عمليات قياس الفقر اعتمدت بشكل كبير على قياس مستوى المعيشة، من خلال بعض المؤشرات من أهمها (الرفاعي، 2011):

1. مؤشر دخل الأسرة:

الدخل هو تلك المصادر المالية التي تتحصل عليها الأسرة، وتكون اما على شكل رواتب، أو مال من أملاك، أو مال تتحصل عليه من أعمال إضافية، كما يعتبر المحدد الرئيسي للاستهلاك. اذ يوفر مسح دخل الأسرة مؤشرات مهمة باتجاهين: أولهما تدرج الدخل، والأخر مدى التفاوت في توزيع الدخل، وبذلك يشكل هذا المؤشر دلالة على مستوى المعيشة بحيث تتم مقارنته بخط الفقر.

الا أن هنالك عدة انتقادات ومشاكل تواجه استخدام هذا المؤشر منها:

- صعوبة تحديد مستوى الدخل الذي يمثل الحد الفاصل بين الفقراء وغير الفقراء.

- هذا المؤشر يعتمد على مسوح الأسر للحصول على بيانات، وبما أن الأسر تميل إلى التقليل من مستوى دخلها الفعلي عند الادلاء ببياناتها أثناء مسوح الأسر خوفا من الضرائب أو لعوامل اجتماعية أخرى، لذلك فان تقديرات هذه المسوح تكون دون مستواها الفعلي.
- قد تلجأ بعض الأسر إلى الانفاق من مدخراتها أو من موارد أخرى(كالممتلكات) لسد احتياجاتها أو للعيش بمستوى مقبول، لذا ليس من الدقيق اعتبار الدخل مقياساً لمستوى المعيشة.
- تباين الأسعار في المناطق المختلفة للبلد الواحد، الأمر الذي يؤدي إلى تباين في توزيع الدخل، لذلك يستعاض عن المؤشرات المبنية على دخل الأسرة بمؤشرات تعتمد على الانفاق الاستهلاكي للأسر والأفراد في تحديد مستوى المعيشة.

ولابد من قياس توزيع الدخول ومراقبته ليتسنى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحفاظ على العدالة في توزيع الدخول، ويستلزم ذلك اعتماد مقاييس إحصائية لقياس عدالة توزيع الدخول ومن أهم هذه المقاييس:

- منحنى لورنز: يقوم منحنى لورنز بوصف وقياس الفجوة بين خط المساواة المطلقة في توزيع الدخول وبين منحنى التوزيع الفعلي أو الواقعي للدخول بحيث يتم التعبير عنها برسم بياني، ولا تعبر عن عدالة توزيع الدخول بشكل رقمي.
- معامل جيني: هو مؤشر يستخدم لقياس عدالة توزيع الدخول و تتراوح قيمته بين (0-1) بحيث تعبر قيمة الصفر عن العدالة المطلقة في توزيع الدخول وكلما اتجهت قيمة المؤشر إلى واحد صحيح، كلما عبر المؤشر عن سوء في توزيع الدخول. (الرفاعي، 2011)

2.مؤشرات إنفاق الأسرة: الانفاق الاستهلاكي هو القيمة السوقية الكلية للسلع والخدمات التي يبتاعها القطاع العائلي. ويتضمن مشتريات الطعام والكساء والخدمات والاحتياجات الأخرى، وقد

تم استحداث المؤشرات المبنية على استهلاك الأسري تفاديا للمشاكل التي اتسمت بها مؤشرات دخل الأسرة، كونه أكثر تعبيرا عن مستوى المعيشة وأكثر صدقا ودقة من مسوحات الأسرة. الا أن معدل إنفاق الأسرة، يتأثر بعدة عوامل اجتماعية واقتصادية، مثل العمر والوظيفة والتركيب الأسري ومستوى الدخل، الأمر الذي يجعل قياس الفقر من خلال إنفاق الأسرة الاستهلاكي أمرا صعبا. بالإضافة إلى أنه ليس كل المستهلكين يعدون عقلانين، أو بلغة أخرى هنالك سوء إنفاق من قبل الأسر كالانفاق على السلع غير الضرورية، لأنه في بعض الأحيان قد يكون سوء الانفاق هو مسبب للفقر لبعض الأسر. ولكن يظل الانفاق مؤشرا أساسيا لقياس الفقر.

3. **مؤشرات التغذية:** يعتمد هذا المؤشر على قياس مدى حصول الافراد على الغذاء الكافي، بصفة الغذاء احتياج أساسي للأفراد، وحق انساني من خلال قياس السعرات الحرارية، والبروتين الواجب الحصول عليه من قبل الأفراد للبقاء في حاله صحية سليمة. وبالرغم من أن هذا المؤشر يعتبر من المؤشرات الدقيقة، بحكم أنه يقيس عدداً محدداً من السعرات الحرارية، الا أنه لا يستطيع سوى قياس حالات الفقر المدقع، بافتراض أن الفقر هو سوء تغذية، لذلك يستخدم في البلدان المتخلفة لتحديد عتبات فقر وطنية، والتي تعكس حدا أدنى لاشباع الحاجات الغذائية الأساسية.

4. **مؤشرات الفقر البشري:** ان مفهوم الفقر البشري يحتوي الكثير من الأبعاد التي يصعب قياسها، لذلك قد استبعدت بعض الأبعاد صعبة القياس مثل غياب الحرية السياسية، وعدم القدرة على المشاركة في صنع القرار، وغياب الأمن الشخصي، وعدم المساواة بين الأجيال.

ويركز دليل الفقر البشري على الحرمان من ثلاثة أبعاد أساسية لحياة الانسان، وهي طول العمر والمعرفة ومستوى معيشي لائق.

البعد الأول: فيتناول الحرمان من البقاء على قيذ الحياة أي التعرض للموت في سن مبكر نسبيا، ويقاس بالنسبة المئوية للناس الذين لا يتوقع أن يعيشوا حتى سن الأربعين.

اما البعد الثاني: فيتعلق بالأشخاص الذين تم استبعادهم عن المعرفة أي من عالم القراءة والاتصالات ويقاس بالنسبة المئوية للأشخاص الأميين.

والبعد الثالث: والذي يتناول مستوى معيشي لائق، فهو يتكون من ثلاثة متغيرات هي الحصول على ماء مأمونة والحصول على خدمات صحية، والأطفال الذين يعانون من نقص شديد أو متوسط في الوزن.

5. مؤشرات فقر القدرات: يعتمد نقص القدرات على ثلاثة مؤشرات أساسية هي (عبدالله، 2012):

- مؤشر غذائي صحي يتمثل في نسبة ناقصي الوزن من الأطفال دون سن الخامسة وكدلالة على قصور القدرة على تأمين الغذاء الجيد.
- مؤشر صحي انجابي يتمثل في نسبة حالات الولادة التي تتم دون اشراف طبي.
- مؤشر تعليمي معرفي يتمثل في نسبة الأمية بين الاناث.

6. المؤشرات المعتمدة على خط الفقر: هنالك عدد من المؤشرات التي تستخدم في قياس الفقر، اعتمادا على خط الفقر فيتم تحديد خط الفقر بالاعتماد على العملة المحلية حسب الأسعار الجارية، ولذلك، لا يصلح للمقارنة المباشرة بين الدول المختلفة ولكن الفائدة الحقيقية من هذا الخط تكون بإمكانية استخلاص عدد من المؤشرات المعتمدة عليه ومن أهم هذه المؤشرات:

- مؤشرات نسبة الفقر: وهو المؤشر الأبسط والأكثر شيوعا في قياس تفشي ظاهرة الفقر وهو يعبر عن عدد الأفراد والأسر في المجتمع الذين يقعون تحت خط الفقر كنسبة من مجموع السكان، لا يأخذ بعين الاعتبار التفاوت بين الفقراء أنفسهم، وبالتالي فانه لا يتأثر بتوزيع الدخل بين الفقراء ولا يعطي أية فكرة عن تمركز الفقر.
- مؤشر فجوة الفقر: تعبر فجوة الفقر عن مقدار الدخل اللازم للخروج من الفقر إلى مستوى خط الفقر المحدد سواء كان (مطلق أو نسبي أو مدقع أو غيرها)، ومن أهم المأخذ على هذا المؤشر

أنه كسابقه لا يأخذ بعين الاعتبار الاختلافات المسجلة بين الفقراء ولا يتأثر بانتقال الدخل من الأقل فقرا إلى الأشد فقرا بمعنى أخر لا يعكس التفاوت بين الفقراء.

- مؤشر شدة الفقر: يعكس هذا المؤشر مدى التفاوت الموجود بين الفقراء باعتباره وسطاً حسابياً لمجموع مربعات فجوات الفقر للفقراء كافة، ويعتمد في قياس شدة الفقر على احتساب خطوط الفقر والتي تعددت أنواعها حيث هناك العديد من المستويات للفقر سنحاول الحديث عنها وهي على النحو التالي (فطيمة، 2014)

3.5.1.2 أنواع مستويات الفقر:

تحتاج الدول والحكومات لتحديد وقياس مستويات الفقر لديها وذلك لايجاد الحلول التي تتناسب ومستويات الفقر التي تتعرض لها، ولهذا الغرض يتم الستخدام خطوط الفقر وأهمها:

1. **خط الفقر المطلق:** هو الخط الذي لا يتغير بتغير الزمان، والمكان، حيث يستند على معيار الحد الأدنى المطلوب من مستويات الاستهلاك لسد الاحتياجات الأساسية، والذي يساوي اجمالي تكلفة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الأساسية، ويتم احتساب خط الفقر المطلق بالصيغ الاستهلاكية الأساسية من المواد الغذائية والملابس والسكن والتعليم والصحة والاحتياجات الأساسية الأخرى. (علي، 2002).
2. **خط الفقر النسبي:** ان الفقر بمفهومه النسبي يشير إلى موقع الأسرة أو الفرد، بالمقارنة مع متوسط الدخل في المجتمع المعني. ويتغير خط الفقر النسبي بتغير الدخل من بلد إلى أخر أو وقت لأخر، ويختلف خط الفقر النسبي عن خط الفقر المطلق بأن: الأول يتغير بتغير مستوى المعيشة، بينما الثاني هو قيمة حقيقية ثابتة محددة في مكان وزمان محدد.

الفرق بين خط الفقر المطلق وخط الفقر النسبي:

ان خط الفقر المطلق هو المستخدم أثناء الأزمات الاقتصادية، لأن هذا الخط يسمح بتحديد عدد الأفراد الذين وقعوا تحت خط الفقر، ويصبح بذلك هذا الخط كمنبئ بالفقر، بينما يستخدم خط الفقر النسبي في حالات النمو الاقتصادي، لأن هذا النمو يسمح بتحديد شريحة السكان التي تعيش تحت المستويات المقبولة كما يسمح بتوفر الحد الأدنى من الصحة والتعليم والغذاء لكافة أفراد المجتمع وبالتالي خط الفقر المطلق لا معنى له في حالات النمو الاقتصادي. (علي، 2002)

3. **خط الفقر المدقع:** يعبر خط الفق المدقع عن الحالة التي لا يستطيع الفرد فيها اشباع حتى حاجاته الغذائية بواسطة دخله، ويتم تحديد الحاجات الغذائية بعدد معين من السعرات الحرارية التي تمكنه من مواصلة حياته. ووفقا لهذا التعريف يحسب خط الفقر المدقع بتكلفة حصول الفرد على كمية السعرات الحرارية المطلوبة لاستكمال حياته. (Smelser,2001).
4. **خط الفقر الاجتهادي:** يعتمد هذا الخط على ما يجتهد به الأفراد في مجتمع ما من تقدير الحد الأدنى لمستوى المعيشة المقبول اجتماعيا ضمن ذلك المجتمع، وبذلك فان خط الفقر الاجتهادي لا يتغير فقط بتغير الزمان والمكان ومستوى المعيشة، وانما يتجاوز ذلك ليأخذ بعين الاعتبار اختلاف أفراد المجتمع نفسه، بحيث يميل تقدير الافراد لمقدار الحد الأدنى المقبول للمعيشة للارتفاع مع ارتفاع دخولهم. (Smelser, 2001)

6.1.2 الفقر في فلسطين

الفقر في فلسطين شأنه شان الفقر في مختلف دول العالم، يمس مختلف الفئات في جميع المناطق، وان كان له معاييرمختلفة.

فقد اظهرت نتائج مسح اجراه الاحصاء الفلسطيني نهاية 2017 إلى ان نسبة الفقراء في الضفة الغربية وصلت 13.9%، بينما وصلت نسبة الفقراء الى ما يزيد عن نصف السكان في قطاع غزة، فقد بلغت 53.0%، أي تفوق نسبة الفقر في الضفة الغربية بحوالي أربعة أضعاف.

وبناءً على خط الفقر المدقع فقد بلغت نسبة الفقراء حسب المسح في الضفة الغربية 5.8% بينما وصلت في قطاع غزة الى 33.8%، أي تفوق نسبة الفقر في الضفة الغربية بحوالي ستة أضعاف.

نتائج البحث كما اجراه الاحصاء الفلسطيني:

متوسط إنفاق الفرد الفلسطيني الشهري حوالي 170 ديناراً أردنياً

بلغ متوسط إنفاق الفرد الشهري في فلسطين 169.5 ديناراً أردنياً، بواقع 220.1 ديناراً أردنياً في الضفة الغربية مقابل 91.2 ديناراً أردنياً في قطاع غزة.

حوالي 31% حصة الطعام من الإنفاق الكلي:

شكل الإنفاق على مجموعات الطعام من متوسط الإنفاق الكلي للفرد في فلسطين 30.5% من مجمل الإنفاق الشهري، بواقع 29.1% في الضفة الغربية 35.7% في قطاع غزة، تليها نسبة الإنفاق على وسائل النقل والاتصالات بواقع 18.5%، و8.7% على المسكن، وكانت أدنى نسبة من الإنفاق على مجموعتي النشاطات الترفيهية والثقافية والعناية الشخصية بنسبة 1.5% و2.1% على التوالي في فلسطين.

ما بين عامي 2011 و2017: يرتفع إنفاق الفرد في الضفة الغربية بينما ينخفض في قطاع غزة

طرأ ارتفاع في الإنفاق النقدي الكلي للفرد في عام 2017 مقارنة مع عام 2011 في الضفة الغربية، فقد ارتفع متوسط إنفاق الفرد من 188 ديناراً أردنياً عام 2011 إلى 220 ديناراً أردنياً عام 2017، أي بارتفاع مقداره 17.0%، أما في قطاع غزة فقد انخفض الإنفاق النقدي الكلي للفرد في عام 2017

مقارنة مع عام 2011، حيث انخفض من 110 ديناراً أردنياً الى 91 ديناراً أردنياً أي بانخفاض نسبته حوالي 17%.

وتبقى وتيرة التغير في إنفاق الفرد كما هي إذا ما أخذت بالأسعار الثابتة (بعد تحييد أثر التضخم)، حيث يستمر الارتفاع في إنفاق الفرد في الضفة الغربية في العام 2017 عن العام 2011 ولكن بحدة أقل مما يعني تحسن في المستوى المعيشي في الضفة الغربية. وفي قطاع غزة وبعد تحييد أثر التضخم ليس فقط ينخفض إنفاق الفرد وانما تزيد نسبة الانخفاض ما بين عام 2017 و2011 بالأسعار الثابتة مما يعني تدهور في مستويات المعيشة في قطاع غزة.

التغير في انماط الإنفاق يسير بنفس الاتجاه في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة ما عدا في ثلاث مجموعات:

التغير في نمط الإنفاق على المجموعات الرئيسية في فلسطين بالارتفاع او بالانخفاض للمجموعات الرئيسية يسير بنفس الاتجاه في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكن مع تفاوت في النسب، ما عدا في ثلاث مجموعات: المسكن والرعاية الطبية والنفقات غير الاستهلاكية. فقد اظهرت البيانات تناقضا في نمط التغير في حصة الإنفاق على هذه المجموعات ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث انخفضت حصة الإنفاق على المسكن في الضفة الغربية من 8.7% عام 2011 الى 8.4% عام 2017. اما في قطاع غزة فقد ارتفعت حصة الإنفاق على المسكن من الإنفاق الكلي من 8.9% عام 2011 الى 9.8% عام 2017. كما اختلفت نسب الإنفاق على مجموعة الرعاية الطبية، فقد انخفضت نسبة الإنفاق عليها من 3.8% الى 3.4% في الضفة الغربية، بينما في قطاع غزة ارتفعت من 3.3% الى 4.0%. أما مجموعة النفقات غير الاستهلاكية والتي تشمل: الهدايا والعيديات والفوائد على القروض والتأمينات الاجتماعية، فقد ارتفعت حصة الإنفاق على هذه المجموعة في

الضفة الغربية من 3.8% عام 2011 الى 5.9% عام 2017، اما في قطاع غزة فقد انخفضت نسبة الإنفاق على هذه المجموعة من 8.9% عام 2011 الى 7.6% عام 2017.

حوالي 29% من الفلسطينيين فقراء في عام 2017

29.2% من الأفراد في فلسطين عانوا الفقر خلال عام 2017 وفقا لأنماط الاستهلاك الشهري، بما معناه ان استهلاك اسرهم الشهري كان دون خط الفقر الذي بلغ للأسرة الفلسطينية المكونة من 5 افراد (2 بالغين و3 اطفال) 2470 شيكلاً، و16.8% من الفلسطينيين عانوا الفقر المدقع، وقد بلغ خط الفقر المدقع 1974 شيكل لنفس الاسرة.

أكثر من نصف السكان في قطاع غزة فقراء في عام 2017

بلغت نسبت الفقراء في الضفة الغربية 13.9%، بينما وصلت نسبة الفقراء الى ما يزيد عن نصف السكان في قطاع غزة، فقد بلغت 53.0%، أي تفوق نسبة الفقر في الضفة الغربية بحوالي أربعة أضعاف. وبناءً على خط الفقر المدقع فقد بلغت نسبة الفقراء في الضفة الغربية 5.8% بينما وصلت في قطاع غزة الى 33.8%، أي تفوق نسبة الفقر في الضفة الغربية بحوالي ستة أضعاف.

ارتفاع نسب الفقر في عام 2017

أظهرت النتائج أن نسب الفقر ارتفعت في العام 2017 مقارنة مع عام 2011، فقد كانت نسبة الفقراء في عام 2011 حوالي 25.8% بينما ارتفعت لتصل الى 29.2% في عام 2017، أي بارتفاع نسبته 13.2%. كما ارتفع نسب الفقر المدقع من 12.9% عام 2011 الى 16.8% عام 2017 أي بارتفاع نسبته 30.2%. كما يظهر في الجدول رقم (3)، الذي يوضح نسب الفقر بين الأفراد وفقاً لانماط استهلاك الأسرة الشهري في فلسطين حسب المنطقة، حسب جهاز الاحصاء الفلسطيني لعام (2011).

جدول رقم (5.2) يوضح نسب الفقر بين الأفراد وفقاً لانماط استهلاك الأسرة الشهري في فلسطين حسب المنطقة

المنطقة	الفقر		الفقر المدقع	
	النسبة	المساهمة	النسبة	المساهمة
الضفة الغربية	17.8	42.7	7.8	37.5
قطاع غزة	38.8	57.3	21.1	62.5
فلسطين	25.8	100.0	12.9	100.0

ويعزى هذا الارتفاع، إلى ارتفاع مؤشرات الفقر بشكل ملحوظ في قطاع غزة بالرغم من انخفاضها في الضفة الغربية. والجدير بالذكر، أن الوضع في قطاع غزة أصبح أسوأ بكثير مما كان عليه في العام 2011، فقد ارتفعت نسب الفقر في قطاع غزة بحوالي 37%، (من38.8% في العام 2011 ليصل إلى 53.0% في العام 2017). إلا أن الوضع معاكس في الضفة الغربية، حيث انخفضت مؤشرات الفقر في الضفة الغربية خلال الست سنوات الماضية، حيث انخفض الفقر في الضفة الغربية بحوالي 22% (من 17.8% للعام 2011 مقابل 13.9% للعام 2017).

نسبة الفقر بين الأفراد وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري (2009-2011، 2017)

كما ارتفعت نسب الفقر المدقع بين الافراد في قطاع غزة، حتى بلغت 33.8% في العام 2017 بينما كانت في العام 2011 حوالي 21.1% وبالتالي فان ارتفاعاً بحوالي 60% قد حصل في نسبة الفقر المدقع للافراد في قطاع غزة. أما في الضفة الغربية، فقد انخفضت نسب الفقر المدقع من 7.8% الى 5.8%، أي بانخفاض نسبته 25.6%. والارتفاع الملحوظ في معدلات الفقر والفقر المدقع في قطاع غزة يفسر ارتفاع نسب الفقر الوطني بصفة عامة في العام 2017.

7.1.2 البطالة

يمكن تعريف البطالة أيضا، بأنها التوقف الاجباري لجزء من القوى العاملة في الاقتصاد عن العمل وع وجود الرغبة والقدرة على العمل. والمقصود بالقوى العاملة هو عدد السكان القادرين على العمل، والراغبين فيه مع استبعاد الأطفال دون سن الثامنة عشرة) والعجزة وكبار السن ويمكن قياس معدل البطالة بالمعادلة التالية(رضوان،2011):

معدل البطالة = عدد العاطلين عن العمل *100

اجمالي القوة العاملة

ويمكن تعريف البطالة وفقا للمفهوم العلمي: بأنها الحالة التي لا تستخدم فيها المجتمعات قوة العمل استخداما كاملا. **ووفقا لذلك يوجد بعدين للبطالة:**

الأول: هو عدم الاستخدام الكامل لقوة العمل حيث يتعلق هذا البعد بنوعي البطالة السافرة، والتي تتمثل في وجود أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه ويبحثون عنه ولكن لا يجدونه، أي أن وقت العمل والإنتاج الذي يحققونه يساوي صفراً، والبطالة الجزئية والتي تتمثل في وجود أفراد يعملون أقل من المعدل الطبيعي المتعارف عليه في المجتمع، أو يعملون عدداً أقل من الأيام أو الساعات مما هو متعارف عليه في مجتمعاتهم، ويطلق على نوعي البطالة السافرة والجزئية البطالة الأفقية.

أما **البعد الثاني** للبطالة فيتمثل في الاستخدام غير الكفؤ للعمالة، فهو يشير إلى استخدام الفرد في عمل يحقق فيه إنتاجية أقل من الحد الأدنى المعين ويطلق على هذا النوع البطالة الرأسية.

وحيث أن البطالة اعتبرت على مر التاريخ احدى أهم التحديات التي لطالما واجهت الاقتصاديات العالمية، وذلك انطلاقا من كونها مشكلة ذات ابعاد تاريخية وجغرافية، وكذلك لارتباطها بمراحل التطور الاقتصادي. وانطلاقا من هذه الأهمية حظيت مشكلة البطالة باهتمام المفكرين الاقتصاديين

باختلاف مذاهبهم وأفكارهم، ومن هنا جاء التعدد في التفاسير والشروحات حول البطالة وأنواعها. (السروجي، 2011)

1.7.1.2 أنواع البطالة:

تناول الباحثون والدارسون العديد من انواع البطالة، نذكر منها (رضوان،2011):

1. البطالة الاحتكاكية:

هي نوع البطالة الناتج عن وجود أفراد بدون عمل، بالرغم من أنهم قادرون عليه ويبحثون عنه أو عن وظيفة أفضل من سابقتها، وهذا النوع من البطالة يعتقد انها حتمية، حيث ينتقل العمال بإرادتهم بين الوظائف المختلفة سعيا وراء زيادة الأجر أو الإنتاجية، وهذا يؤدي إلى زيادة الدخل وتحسين نوعية وحصص العمال، وبالتالي فان هذا النوع من البطالة مرغوب ومقبول، وهذا النوع من البطالة يكون مؤقتا حيث أن العاطل الساعي وراء فرصة عمل أفضل من سابقتها سيجد الفرصة المناسبة بمجرد الاحتكاك بسوق العمل.

2. البطالة الهيكلية:

هي نوع البطالة الناتج عن تغيرات في هيكل الاقتصاد بحيث تصبح مؤهلات العمالة غير متوافقة مع فرص العمل المتاحة، ويحدث هذا النوع نتيجة انخفاض الطلب بشكل حاد على منتجات الصناعات التقليدية، وازدياد الطلب على منتجات الصناعات الحديثة فتزداد معدلات البطالة في صفوف العمالة في الأولى دون إمكانية استيعابهم في الثانية، وكذلك قد يحدث هذا النوع من البطالة نتيجة لاحلال التكنولوجيا، حيث تتطلب التكنولوجيا إلى استخدام فنون إنتاجية جديدة، ويترتب على ذلك فقد عدد من العمالة عملهم نتيجة عدم قدرتهم على التكيف في الأجل القصير مع فرص العمل الجديدة التي أحدثتها التكنولوجيا.

3. البطالة الدورية:

هي نوع البطالة الناتج عن التذبذب في الدورات الاقتصادية، وتحدث نتيجة لانخفاض الطلب الكلي أو الانفاق الكلي، الامر الذي يؤدي إلى انخفاض الناتج الكلي، وبالتالي نقض العمالة المستخدمة أي ازدياد البطالة. وقد يحدث هذا النوع من البطالة في حالات الركود أو الكساد أو أثناء لجوء الحكومات إلى السياسات الانكماشية، الا أن نسبة هذا النوع من البطالة تعود للانخفاض عندما يبدأالطلب الكلي للارتفاع مجددا.

8.1.2 البطالة في فلسطين

ارتفعت معدلات البطالة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، عام 2017، بنحو نصف بالمئة عن العام الذي سبقه. حيث تشير أرقام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في الربع الثالث من العام 2017 إلى أن نسبة البطالة بلغت 29.2%، بواقع 46.4% في قطاع غزة، و19% في الضفة الغربية.

وأكدت بيانات الإحصاء أن عدد العاطلين عن العمل بلغ 412800 شخصاً، بواقع 243,800 في قطاع غزة مقابل 169,000 في الضفة الغربية.

ولا يزال التفاوت في معدل البطالة بين الجنسين كبيراً جداً، فقد بلغ 23.9% للذكور مقابل 50.0% للإناث، في حين سُجلت أعلى معدلات بطالة للفئة العمرية 20-24 سنة فقد بلغت 46.9% في الربع الثالث من عام 2017.

ووفقاً لأرقام الجهاز المركزي للإحصاء، يبلغ عدد المشاركين في القوى العاملة 1,413,000 شخصاً خلال الربع الثالث 2017، منهم 890,200 شخصاً في الضفة الغربية و522,800 شخصاً في قطاع غزة، وبلغت نسبة المشاركة في القوى العاملة في الضفة الغربية 46.5% مقابل 46.7%

في قطاع غزة، ومن الواضح أن الفجوة في المشاركة في القوى العاملة بين الذكور والإناث ما زالت كبيرة حيث بلغت 73.2% للذكور مقابل 19.2% للإناث.

وعلى الرغم من ارتفاع معدلات البطالة، لكن أرقام اللجنة المركزية لإحصاء تظهر ارتفاع عدد العاملين في السوق المحلي من 838,700 عاملاً في الربع الثاني 2017 الى 868,000 عاملاً في الربع الثالث 2017، اذ ارتفع العدد في قطاع غزة بمقدار 2,200 عاملاً، وارتفع عدد العاملين في الضفة الغربية بمقدار 27,100 عامل لنفس الفترة.

الأرقام تشير إلى أن قطاع الخدمات الأكثر استيعاباً للعاملين، بنسبة 31%، في حين ترتفع البطالة في صفوف الفئة العمرية بين 20–24 عاماً، بنسبة تقارب 47%، وهذه الأرقام تشير إلى حالة ركود اقتصادي آخذة في التفاقم. (جهاز الإحصاء المركزي، 2018)

ويتضح من خلال بيانات جهاز الإحصاء المركزي الى ارتفاع بمعدلات البطالة، هذا الارتفاع يراه عديدون بسبب الاحتلال وحصاره، وبسبب حالة الركود الاقتصادي في السوق الفلسطينية، وضبابية الرؤية المستقبلية. وهناك العديد من الأسباب التي أدت الى هذه النتيجة، منها إجراءات الاحتلال من خلال السيطرة على المعابر، وحالة الحصار المطبق، والسيطرة على الموارد الفلسطينية، فضلاً عن سيطرة الاحتلال على المناطق المصنفة "ج"، وهي التي تزيد عن 60% من مساحة الضفة الغربية، ومن أسباب ارتفاع البطالة أيضاً، تراجع الاستثمارات المحلية والأجنبية في السوق الفلسطينية، نتيجة لحالة الجمود السياسي للمفاوضات، وعدم وجود أفق سياسي فيما يتعلق بالمفاوضات، وحالة الشك وعدم اليقين التي تسود السوق الفلسطينية، فحتى التجار يعانون من حالة التراجع في القوة الشرائية.

وتعتبر نسبة البطالة هي الأعلى المسجلة خلال 14 عاماً ونصف، وهي المرة الأولى التي تصل فيها معدلات البطالة إلى هذه المرحلة منذ العام 2002، حين احتل جيش الاحتلال الضفة الغربية برمتها، وما تبع ذلك.

أن دلالات البطالة تشير إلى تردي الوضع الاقتصادي المحلي في الضفة الغربية وفي قطاع غزة.إضافة إلى تدني الأجور، فهناك في غزة 80 ألف عامل يتقاضون أجوراً أقل من الحد الأدنى للأجور المقدر بقيمة 1450 شيكلاً، في حين متوسط أجور هؤلاء 717 شيكلاً، وهؤلاء وفق تعريف منظمة العمل الدولية يضافون إلى صفوف البطالة في السوق المحلية. إضافة أن الحرب الأخيرة أدت إلى تدمير 5500 منشأة صناعية، كانت تأوي الاف العاملين، إضافة إلى نزيف الخريجين في ظل نظام التعليم العالي المعمول به حالياً، أصبح التعليم الجامعي استثماراً غير مجد للطلبة، فنسبة البطالة في صفوف الخريجين، وهذا ما تؤكده نسبة البطالة المرتفعة في صفوف خريجي الجامعات والكليات والمعاهد والتي وصلت إلى 38.%

ويتضح من الشكل السابق أن **69.5**% من العاملين هم من المستخدمين بأجر بواقع 65.6% في الضفة الغربية و78.7% في قطاع غزة.

و18.6% من العاملين يعملون لحسابهم الخاص بواقع 20.5% في الضفة الغربية و14.0% في قطاع غزة.

وبلغت نسبة العاملين الذين يعملون كأعضاء أسرة غير مدفوعي الأجر 5.5% بواقع 6.2% في الضفة الغربية و3.8% في قطاع غزة.

فيما بلغت نسبة العاملين الذين يعملون كأرباب عمل 6.4%، بواقع 7.7% في الضفة الغربية و3.5% في قطاع غزة.

وعليه فإن الأمر الذي يتطلب تحسن بيئة الاستثمار في السوق الفلسطينية، من خلال وضع سياسة اقتصادية تقوم على تعزيز الصمود، وتوجيه الاهتمام الى المشاريع الصغير، والاستثمار بقطاع الزراعة، كل ذلك يتطلب تطوير مؤسسات التمويل الصغير لتوفير التمويل المطلوب. خاصة أن هناك صعوبة لدى القطاع الحكومي والخاص في معالجة هذه المشكلة، فهذه القطاعات باتت غير قادرة على خلق وظائف جديدة، فالقطاع العام وصل إلى حد الإشباع، وبدأ منذ أشهر سياسة التقاعد المبكر، وهذا سيرفع مستقبلاً نسب البطالة في حال أضاف الجهاز المركزي للإحصاء المتقاعدين لسلم البطالة.

2.2 الدراسات السابقة

سيتم استعراض الدراسات السابقة العربية والاجنبية وفق الترتيب الزمني لنشرها، وذلك على النحو التالي:

1.2.2 الدراسات العربية:

دراسة جلال إسماعيل شبات، (2007)، "دور مؤسسات الإقراض في تنمية قطاع المشروعات الصغيرة في محافظات غزة". من خلال دراسة حالة تطبيقية على دور برنامج التنمية والتخطيط في وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين في محافظات غزة.

وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الحالي لمؤسسات الإقراض كجهة تمويل وحيدة لقطاع المشروعات الصغيرة في الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة). لقد إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وأظهرت نتائج هذه الدراسة أنه يوجد علاقة إرتباطية دالة إحصائيا بين تنمية قطاع المشروعات الصغيرة ووصول مؤسسات الإقراض إلى المناطق الجغرافية المحتاجة في محافظات غزة، وزيادة الخدمات التي يمكن لمؤسسات الإقراض أن تقدمها للأصحاب المشاريع، ونسبة الفائدة المفروضة على القروض، بالإضافة إلى الإجراءات الإدارية والمراحل التي يمر بها القرض، أي كلما زاد الإهتمام والتطوير من قبل مؤسسات الإقراض في تلك المجالات كلما أدى ذلك إلى زيادة في تنمية قطاع المشروعات الصغيرة والعكس صحيح.

دراسة النسور، إياد عبد الفتاح، (2009)، "قياس كفاءة التمويل الحكومي الموجه نحو تنمية المشروعات الصغيرة في الأردن".

هدفت الدراسة إلى تقدير دالة الإنتاج للمشروعات الصغيرة الممولة من المؤسسات الحكومية في الأردن وهي: صندوق التنمية والتشغيل، ومؤسسة الإقراض الزراعي، وصندوق الحرفيين، كما

هدفت إلى قياس الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية ومؤشرات الإنتاجية، إضافة إلى قياس مرونة الإحلال بين عناصر الإنتاج في تلك المشروعات، وكذلك قياس أثر التغيرات النسبية في أسعار عناصر الإنتاج على تكلفة فرصة العمل ومستويات العمالة فيها. وقد اتبع الباحث المنهج الوصفي، و توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن المشروعات الصغيرة الممولة من صناديق التنمية والتشغيل وقروض الحرفيين تتسم بكثافة في عنصر العمل، بينما تتسم المشروعات الممولة من مؤسسة الإقراض الزراعي بكثافة عنصر رأس المال، كما وجد أن المشروعات الصغيرة الممولة من مؤسسة الإقراض الزراعي تتمتع بكفاءة اجتماعية تفوق تلك الممولة من المصادر الحكومية الأخرى.

دراسة ايهاب طلعت الشايب، (2010)، "أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الفئة المستهدفة دراسة تطبيقية على مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر".

هدف الباحث من الدراسة القاء الضوء على تجربة بنك الفقراء والتعرف على أهمية تمويل المشروعات متناهية الصغر، والتى غالبا ما يعمل بها ويستفيد منها الطبقات الفقيرة فى المجتمع، تم استخدام المنهج الوصفي في الدراسة، وقد انتهى البحث إلى عدد من النتائج لعل من أهمها أن تمويل المشروعات متناهية الصغر يساعدعلى زيادة دخل الفئات الفقيرة فى المجتمع كما توصل الباحث الى أنه وبالرغم من وجود علاقة بين تمويل المشروعات متناهية الصغر والمستوى التعليمى للأسرة إلا أن هذه العلاقة فى الإتجاه السلبي، وربما يرجع هذا إلى إضطرار الأسرة إلى إجبار بعض أو كل أولادهم على العمل فى سن مبكرة لتحسين دخل الأسرة. وتوصلت الدراسة الى أنه وبالرغم من وجود علاقة بين تمويل المشروعات متناهية الصغر ومستوى ســكــن الأســرة إلا أن هذه العلاقة فى الإتجاه السلبى، وربما يرجع هذا إلى أن معظم ما يتوفر من دخل للأسرة يتم صرفه على تغطية الإحتياجات الأساسية من مأكل وملبس وعلاج ..الخ، وحتى إذا ما استطاعت الأسرة توفير مبلغ مالى زائد عن الحاجه فغالبا ما يتم إدخاره لمواجهة أية أزمات طارئة،كما تأكد الباحث من أن تــمويل

المشروعات متناهية الصغر يساهم بشكل مباشر فى دوام المشروع، وأنه بدون إتاحة هذا التمويل سوف تتعرض معظم هذه المشروعات إما للتوقف أو الفشل.

دراسة الأسرج، حسين عبد المطلب، (2010)، " المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية".

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية وذلك من خلال التعرف على مفهوم المشروعات الصغيرة، وأهميتها بالنسبة للدول العربية واهم التحديات التي تواجه تنميتها ومن خلال هذه الدراسة يحاول الباحث الوصول إلى تفعيل هذا القطاع الهام وتعظيم دوره في التشغيل في الدول العربية.

وتوصل الباحث من خلال دراسته إلى استنتاجات منها:

- أن قضية تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحتل أهمية كبيرة لدى صناع القرار الاقتصادي في كافة الدول المتقدمة والنامية كافة، خاصه الدول العربية لما تلعبه هذه المشروعات من دور محوري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- يمكن أن تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما ومحوريا في التشغيل وخلق فرص عمل إذا ما تم التنسيق بين الدول العربية لزيادة ا لفرص في مجال تنمية وتنويع القاعدة الإنتاجية لهذه المشروعات بحيث تتكامل مع بعضها والتخصص في الإنتاج حسب الميزة التنافسية لكل دولة مما يعزز القدرة التنافسية للمنتجات العربية.

دراسة الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير والمتناهي الصغر، "ظروف العرض والطلب الحالي والمتوقع على التمويل الإسلامي الصغير في الأراضي الفلسطينية".

هدفت هذه الدراسة لدراسة ظروف العرض و الطلب على التمويل الإسلامي الصغير، واستخدت الدراسة المنهج الوصفي، شملت 850 مؤسسة منها 400 تحصلت على قرض إسلامي صغير، ونتج عن الدراسة أن 40.9% من المشروعات المستفيدة من التمويل الإسلامي تحسنت قدرتها التنافسية، من خلال زيادة إنتاجها، وتخفيض تكلفته، كما تبين أن 63.7% من تلك المشروعات قد زادت الإنتاجية لديها، وقد زادت مبيعاتها بنسبة 64.7% وأن 33.2% من أولئك الذين حصلوا على قرض إسلامي قد استطاعوا الوصول إلى أسواق جديدة، وفي نفس الوقت كان هناك 49.6% من المشاريع الصغيرة، قد تمكنت من رفع قدرتها على فتح أفاق عمل جديدة. كما ان 23.3% من تلك المشروعات استطاعت خلق فرص عمل جديدة مدفوعة الأجر، وغير مدفوعة الأجر بنسبة 53.6%.

النمروطي، خليل، أحمد صيام، (2012)، "بطالة الخريجين والمشاريع الصغيرة في علاجها".

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية وتقليل نسبة البطالة بين الخريجين في الأر اضي الفلسطينية، من خلال قدرتها على إيجاد فرص عمل لعدد كبير من الأيدي العاملة، وكذلك خلق مداخل لهم ولأصحاب هذه المشاريع، الأمر الذي يسهم في رفع المستوى المعيشي لفئات كثيرة من أفراد المجتمع، واستخدم الباحثان في الدراسة المنهج الاستنباطي.

وتوصل الباحثان من خلال دراستهما إلى بعض النتائج كان أهمها: أن المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة هي أحد الحلول لبطالة الخريجين الناتجة عن الخصخصة إذا ما تم استخدام جزء من عوائدهما لتمكين العمالة، والتي يتم التخلي عنها من دخول هذا القطاع كمالك، ومدير للمشروع، وكمنتج في نفس الوقت. كما أن مزيداً من المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة

والمتوسطة في القطاعات الأقل نموا يعني مزيدا من النمو المتوازن، ولا بد في هذه الحالة الاستفادة من الروابط الأمامية والخلفية مع القطاع الرائد من خلال إقامة مشاريع مكمله له.

دراسة د.هدى دياب أحمد صالح، (2015)، "تقويم تجربة بنك الأسرة في منح التمويل الأصغر دراسة ميدانية".

تناولت هذه الدراسة موضوع التمويل الصغير من خلال تقويم تجربة بنك الأسرة في منح التمويل الأصغر، وهدفت الدراسة الى تسليط الضوء على تجربة بنك الأسرة بصفته كبنك متخصص في منح التمويل الأصغر، واستخدمت استبانه مكونه من (39) متغيراً لجمع المعلومات من قائمة عملاء فروع البنك، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي، ومن أهم نتائج الدراسة: أن بنك الأسرة استطاع أن يحقق بعض مضمون عبارات الرؤية والرسالة التي وضعها.

دراسة الدكتور أحمد حسين المشهرواي، وسام أكرم الريماوي، (2015)، "وعنوانها أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة الممولة من المنظمات الاجنبية العاملة في قطاع غزة من وجهة نظر العاملين فيها".

هدفت الدراسة إلى التعرف على المعوقات التي تقف حائلا أمام المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تمويل المشروعات الصغيرة، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وكانت أهم نتائج الدراسة أن اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي تؤثرسلباً على المشروعات الاقتصادية وخصوصاً المشروعات الصغيرة، ويساهم غياب تشريعات وقوانين خاصة بتنظيم عمل المشروعات الصغيرة في سرعة انهيارها، ويؤثر تأخر أصحاب المشروعات الصغيرة في تسديد الأقساط على استمرارية المشاريع، وهدا بدوره يؤدي ضعف السمات القيادية لدى أصحاب

المشروعات وفشلها كما ويعاني أصحاب المشروعات الصغيرة من ضعف قدراتهم على إدارة وقتهم بكفاءة.

دراسة عمران عبد الحكيم وغزي محمد العربي، (2012)، "برامج التمويل الأصغر ودورها في القضاء على الفقر والبطالة"، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة

تناولت الدراسة التمويل الأصغر في الجزائر في الجزائر حيث هدفت الدراسة للتعرف على دور برامج التمويل الأصغر في القضاء على الفقر والبطال، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي وكانت أهم نتائج الدراسة كما يلي:

- ان إقامة مؤسسات تمويل معنية بالتمويل الأصغر، يتركز نشاطها الإقراضي على تمويل أنشطة الأعمال الحرة والأعمال الحرفية ومقدمي الخدمات، وكذلك القروض الإستهلاكية تساعد في القضاء على الفقر والبطالة.
- ان إقامة بنك تجزئة للعملاء منخفضي الدخل، يعمل على توفير جميع أنواع الأدوات المالية للتمويل الأصغر يساهم في توفير فرص عمل.
- ان إقامة الشبكات المالية التعاونية التي تتماشى مع خصوصيات الواقع الإجتماعي والإقتصادي في الجزائر، تعمل على تلبية إحتياجات السكان في المناطق الريفية، ويمكن في هذا الإطار الإستفادة من تجربة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي.
- ان إقامة فروع مستقلة ومتخصصة في التمويل الأصغر على مستوى البنوك التجارية يساعد في القضاء على البطالة.

2.2.2 الدراسات الأجنبية:

دراسة سويس كونتاكت إعداد مارثين براون(2002):

تعرضت الدراسة للأثر الاقتصادي والإجتماعي للإقراض الجماعي التضامني لخدمات التمويل الصغير، وهي تركز على وجه الخصوص على إثبات أثر القروض من نوع المجموعات التضامنية لعملاء بنك اكيبيا التجاري في تنزانيا بمنطقة شرق أفريقيا، لإثبات ما إذا كانت هذه الخدمات ذات فائدة اقتصادية وإجتماعية لعملاء التمويل الصغير، تهدف الدراسة إلى إثبات الأثر الاقتصادي والإجتماعي لخدمات التمويل الصغير التجاري المستمرة إلى المجموعات،و اتبعت الدراسة المنهج الوصفي .كما توصلت الدراسة إلى نتائج هي: وجود أثر ملحوظ للتمويل الأصغر على الدخل (الربح) الناتج عن أنشطة الأعمال الصغيرة، وأن أثر التمويل الصغير على فرص العمل والتكنولوجيا في المشروعات الصغيرة أقل وضوحاً وليس له أثر ملحوظ على خلق فرص عمل. وخلصت الدراسة إلى أن الدخول الناتجة عن أنشطة الأعمال يؤدي مباشرة إلى تحسين معدلات الإستهلاك والأصول على مستوى الأسر المعيشية. أوصت الدراسة إلى أهمية الأقراض بضمان المجموعات لما له من آثار إجتماعية واقتصادية تجتمع لمصلحة عملاء التمويل الصغير.

دراسة Judith Brandsma and Laurence Hart, (2005):

هدفت الدراسة الى التعرض لتجربة مؤسسات التمويل الصغير في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي وتوصلت الدراسة الى أن مؤسسات التمويل الصغير في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تواجه تحديات في استنباط نشاط التمويل الصغير وتفتقر للخبرات والإطلاع على أفضل تطبيقات التمويل الصغير على الصعيد العالمي وهذا يحد من مقدرتها على التعلم من خبرات الآخرين، وأن السياسية الاقتصادية قد أدت إلى عدم تطور هذا النشاط، وأن القيود الإجتماعية والثقافية والدينية ومسألة فرض فوائد على القروض تمثل تعارض مع أحكام

الشريعة الإسلامية و تمثل أيضاً شحوباً لهذا النشاط، والافتقار إلى البنيات التحتية المساندة، التشريعات والقوانين تعتبر عاملاً أساسياً في عدم تطور التمويل الصغير في المنطقة، وأن هناك حاجة كبيرة إلى إعادة النظر في معظم السياسات والإجراءات والأطر في معظم بلدان المنطقة لتعزيز تطوير نشاط فاعل للتمويل الصغيرة. من أهم توصيات الدراسة التي خلصت لها ولتحقيق الإستدامة لتلك المؤسسات وترقية أدائها ويجب الإهتمام أولاً بإيجاد بيئة مواتية تركز على بلورة سياسات مستقرة للاقتصاد الكلي.

دراسة Salih Gbriel, (2006)

هدفت الدراسة لتحديد دور التمويل الصغير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق زيادة الدخل وتوفير فرص العمل وغيرها وكذلك للتعرف على مدى مقدرة أن يكون بمثابة ألية فاعلة لتخفيف حدة الفقر.

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وكانت أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة أن للتمويل الأصغر تأثير إيجابي على حياة عملائه من ناحية غذائية وصحية وتعليمية وغيرها، أوصت الدراسة أن على الإدارة العليا لمصرف الإدخار والتنمية الاجتماعية تشجيع الإدخار من خلال خلق أليات جديدة لغرض زيادة حجم اللوائح وفتح فرص أكبر للإقراض.

دراسة Beeton,Greg, (2006), " دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الصغيرة المحتضنة في غينيا بيساو"، هدف الدراسة إلى التحقق من فاعلية المشروعات الصغيرة في دولة غينيا بيساو، بما يحقق تنمية اقتصادية مستدامه والنهوض بها لتحقيق الكرامة والازدهار لشعبها، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي ومن أهم نتائج وتوصيات الدراسة، أن المشروعات الصغيرة تعتبر الرافعة الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير مراكز التدريب للشباب من أجل تأهليهم لإدارة المشروعات الصغيرة، وانشاء هيئات فرعية منبثقه عن المنظمات المانحة لتمويل

المشروعات الصغيرة، وضرورة متابعة التغذية الراجعة من المشروعات الصغيرة لتعديل وتصويب مسارها.

دراسة McQueen, Kevin, (2007), "ممارسة استراتيجيات تطوير المشروعات الصغيرة في تعزيز نجاح المشروعات ذات الدخل المنخفض"، هدفت الدراسة الى تطوير وتعزيز نجاح المشروعات الصغيرة، من خلال استخدام التخطيط الاستراتيجي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي ولا يوجد فهم دقيق للتوجهات الاقتصادية التي تعمل على تحقيق تنمية اقتصادية رائدة، عدم تحديد المزايا التنافسية بين المناطق الجغرافية المختلفة، ولا يوجد ثقه حقيقية في المشروعات الصغيرة من حيث العائد المادي حال القيام به والعمل على اعتماد مبدأ التخطيط الاستراتيجي في إدارة المشروعات الصغيرة، خلق حاله من الثقة بين المنتج والمستهلك وتحقيق مبدأ المساءلة والتركيز على التدريب والتأهيل بكل اشكاله لتحيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

دراسة Hamada, **(2010)**, "الخدمات المالية المقدمة للفقراءفي أندونيسيا "هدفت هذه الدراسة الى دراسة الخدمات المالية المقدمة الى الفقراء بالتطبيق على اندونيسيا، واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي، وخلصت الدراسة إلى أن التمويل متناهي الصغر سوف يحدث تطورا وتغيرا كبيرا على صعيد القطاعات المالية في دول مختلفة من العالم إذا ما حصلت هذه الصناعة على مزيد من الاهتمام على كافة المستويات المحلية والدولية، ويحتاج ذلك من الباحثين إلى بذل مزيد من الجهود الدراسية والتطبيقية للتركيز على توضيح الآليات التي يمكن أن ينجح من خلالها هذا القطاع في ظل المتغيرات الداخلية التي تسود العالم.

دراسة Smile Dzisi Francis Obeng, **(2013)**, "التمويل متناهي الصغر ورفع مستوى معيشة السكان وخاصة النساء في غانا"، هدفت الدراسة الى بحث أثر مؤسسات التمويل الصغير على الظروف المعيشية للمستفيدين في غانا، وباستخدام المنهج الوصفي، توصلت الدراسة إلى أن النساء توسعن في مؤسساتهن وتحسنت أوضاعهن الاقتصادية والاجتماعية بشكل كبير بعد حصولهن على التمويل حيث اقترن ببرامج تدريبية ساعدتهن على إدارة مشروعاتهن بشكل جيد، وأن برامج التمويل متناهي الصغر كانت بمثابة الأداة الفعالة لتحسين مستوى معيشة النساء في غانا من خلال تمويل مؤسسات تجارية يمتلكها النساء المعيلات، و أن توسيع الفرص لتشمل عدد اكبر من النساء والتنوع بخدمات التمويل المقدمة للنساء سيعزز من الدور الاجتماعي للتمويل الصغير.

دراسة Kazi & Leonard **(2012)** هدفت هذه الدراسة الى المقارنة بين نموذج التمويل متناهي الصغر في نيجيريا بالنموذج الذي طبق في بنجلادش على يد الدكتور محمد يونس من حيث أثر صناعة التمويل متناهي الصغر على الفقر وبطالة الشباب، و باستخدام المنهج الوصفي، توصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من ان صناعة التمويل متناهي الصغر قدر حازت على اهتمام شديد من قبل السلطات النيجيرية من حيث الاعداد لبرامج التمويل وتوسيع قاعدتها إلا أنها كان لها تأثير ضيئل على كل من الفقر والبطالة وخاصة بين الشباب في نيجريا مقارنة بالنموذج الأساس الذي حدث في بنجلادش، وأوصت الدراسة بالاهتمام بالقطاعات التي توفر دخل للمستفيدين، والتوعية والتدريب للمستفيدين من التمويل متناهي الصغر.

3.2.2 التعقيب على الدراسات السابقة:

تناولت هذه الدراسة عشرة دراسات عربية وخمسة دراسات أجنبية لتأتي هذه الدراسة مكملة لما جاءت به الدراسات السابقة، وذلك من خلال الاستفادة من مشكلات الدراسات، وأهدافها والمتغيرات ذات العلاقة، وقد لاحظت الباحثة أن معظم الدراسات السابقة قد أشارت إلى موضوع التمويل الصغير ودوره في الحد من المشكلات التي تعيق التنمية كالفقر والبطالة.

وبناءً على ذلك يمكن تفسير مواطن التوافق بين هذه الدراسة وعدد من الدراسات السابقة من حيث الأهداف والمتغيرات التي تناولتها، حيث اتفقت هذه الدراسة مع مجموعه من الدراسات السابقة من حيث الأهداف مثل دراسة الأسرج، حسين عبد المطلب (2010) و دراسة ايهاب طلعت الشايب، (2010) ودراسة النمروطي، خليل، أحمد صيام (2012) ودراسة (Salih Gbriel ,2006).

كما اتفقت هذه الدراسة مع مجموعه من حيث تناول موضوع دور مؤسسات التمويل الصغير في الحد من الفقر مثل دراسة ايهاب طلعت الشايب، (2010) التي حاولت التطرقت للفقر من خلال التركيز على مستوى المعيشة فقط.

أما من حيث تناول دور مؤسسات التمويل الصغير في تنمية الأعمال فقد اتفقت هذه الدراسة مع مجموعة من الدراسات منها دراسة McQueen،(2007)Kevin ودراسة النسور، إياد عبد الفتاح (2009) ودراسة جلال إسماعيل شبات، (2007).

ولم تتفق هذه الدراسة من حيث تناول دور مؤسسات التمويل الصغير في الحد من مشكلتي الفقرو البطالة الا مع دراسة أ.عمران عبد الحكيم وأ.غزي محمد العربي(2012).

وبالرغم من اتفاق هذه الدراسة مع معظم الدراسات السابقة من حيث تناول دور مؤسسات التميل الصغير الا أنها اختلفت مع جزؤ منها من حيث الأهداف والمتغيرات ذات العلاقة مثل دراسة سويس

كونتاكت إعداد مارثين براون (2002)، حيث ركزت على الإقراض الجماعي التضامني وهذا الاختلاف سببه أن الإقراض الجماعي التضامني معمول به في فلسطين.

د. هدى دياب أحمد صالح (2015) ودراسة الدكتور أحمد حسين المشهراوي، وسام أكرم الريماوي (2015) وهذا الاختلاف ناتج عن الاختلاف في الأهداف البحثية.

ومن الاتفاق مع الدراسات السابقة في بعض النواحي والاختلاف في نواحي أخرى تكون هذه الدراسة ليست بإضافة لما قدمته الدراسات السابقة وانما يمكن اعتبارها مكملة لها.

الفصل الثالث

المنهجية والمجتمع وعينة الدراسة

1.3 الطريقة والإجراءات

يتناول هذا الفصل منهجية الدراسة ويبين مجتمع وعينة الدراسة، كما يوضح كيفية بناء أداة الدراسة لجمع البيانات اللازمة، والإجراءات العلمية المستخدمة في التأكد من صدق وثبات أداة الدراسة، والكيفية التي طبقت بها الدراسة ميدانياً، وأساليب المعالجة الإحصائية التي تم استخدامها في تحليل بيانات الدراسة.

2.3 منهج الدراسة:

قدمت هذه الدراسة عرضاً عاماً للتمويل الصغير وأهدافه وأهميته وتأثيره في الحد من الفقر والبطالة، واستعراض مؤسسات التمويل الصغير في فلسطين وموضوعي الفقر والبطالة، وقد تم استخدام المنهج الوصفي لأنه، لأنه المنهج المناسب لهذه الدراسة في تحقيق أهدافها، كما أن المنهج الوصفي يتعدى وصف الظاهرة وجمع المعلومات والبيانات عنها، بل يساعد الباحث في لوصول إلى استنتاجات وتعميمات تساعد في تطوير الواقع الذي ندرسه، الإضافة إلى أن هذا المنهج من أكثر المناهج المستخدمة في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية.(عبد الرحمن، 2005)

وتم الاعتماد في تطبيق منهج الدراسة من أجل جمع المعلومات وإجراء الدراسة على الأدوات البحثية والمصادر التالية:

1.2.3 المصادر الأولية:

الإستبانة: تصميم استبانة للمقترضين من البنوك ضمن عينة الدراسة حيث تم الرجوع إلى الأدبيات السّابقة حول الموضوع لتوضيح الخلفية النظرية للدّراسة، وبالاستناد إلى الدّراسات السّابقة، تم تصميم استبانة تستهدف جمع البيانات المتعلقة بالموضوع، بعد ذلك تم جدولة وتحليل البيانات ومعالجتها إحصائياً لاستخراج النتائج ومقارنتها وفهم العلاقات بين المحاور والمتغيرات.

2.2.3 المصادر الثانوية:

من خلال الاطلاع على الأدبيات التي كتبت حول الموضوع محلياً واقليمياً ودولياً، سواء كانت أبحاث، مقالات، سجلات البيانات، نشرات، مجلات دورية متخصصة، زيارة ميدانية.

3.3 أداة الدّراسة

قامت الباحثة بتصميم استبانة المرفقة ضمن ملحق رقم (1.1)، وذلك بعد الإطلاع على الدّراسات السّابقة ذات الصّلة بالدّراسة، حيث تم استخدامها بعد عرضها على 3 محكمين وذلك بعد أن تم اجازتها من قبل الدكتور المشرف وقد قسمت الاستبانة إلى جزئيين رئيسين:

الجزء الأول: عبارة عن معلومات عامة عن عينة الدّراسة من حيث:

- الجنس (ذكر، أنثى).
- الفئة العمرية
- المؤهل العلمي (ثانوي فاقل، دبلوم، بكالوريوس، ماجستير).
- الحالة الاجتماعية

- عدد افراد الاسرة
- المنطقة
- مبلغ التمويل
- القطاع المستخدم فيه التمويل

الجزء الثاني: اشتملت على 3 محاور لدراسة وتحليل خصائص دور مؤسسات التمويل الصغير للتمكين والحد من الفقر والبطالة حسب وجهة نظر المقترضين.وهي كالتالي:

- القسم الأول: يتعلق بمؤشرات التأثير على الفقر.
- القسم الثاني: يتكون من مؤشرات التمكين من التنمية.
- القسم الثالث: يتكون من محور توفير فرص العمل.

1.3.3 ثبات الأداة

قام الباحثة بالتّأكد من ثبات الأداة بحساب معامل ثباتها من خلال معادلة (كرونباخ ألفا) حيث بلغت قيمة معامل الثبات على الدرجة الكلية وفق معادلة كرونباخ ألفا (0.939)، وهي قيمة ممتازة جدا:

جدول رقم (1.3) معامل كرونباخ ألفا ثبات الاستمارة

المجالات	عدد المحاور	قيمة ألفا
محور التاثير على الفقر	10	0.878
محور التمكين من تنمية الاعمال	25	0.884
محور توفير فرص العمل	11	0.891
الدرجة الكلية لمتوسطات المحاور الثلاثة الرئيسية	**46**	**0.939**

4.3 مجتمع الدراسة:

تكوَن مجتمع الدراسة من المقترضين من مؤسسات ريف وفاتن واصالة في محافظة رام الله والبيرة، لقد تم اختيار هذه المؤسسات الثلاث تحديداً لأنها الأكثر تعبيراً عن واقع التمويل الصغير من حيث حجم المقترضين وتنوع برامج التمويل فقد شملت خدمات التمويل المقدمة من مؤسسة ما يقارب 52% من اجمالي العملاء الحاصلين على تمويل أنظر جدول رقم 2.3 بينما أحتصت شركة أصالة بتمويل الاناث وأختصت ريف بتمويل القطاع الزراعي.

5.3 عينة الدراسة

تم الاعتماد في تحديد عينة الدراسة غير الاحتمالية باستخدام العينة العمدية و**هي العملية التي يتم بمقتضاها اختيار العناصر من قبل جامعي البيانات مستخدمين تصنيفات لعناصر مجتمع البحث معدة مسبقا للحصول على أعداد من الحالات المصنفة التي تم تحديدها من قبل (أحمد عبد السميع طيبة 2008)**، اختارت الباحثة هذا النوع من العينة لأن حجم مجتمع الدراسة كان كبيرنسبياً و تم توزيع الاستبانة على عينة الدراسة المكونة من 100 مستفيد من برامج التمويل المقدمة من مؤسسات التمويل الثلاثة، ومن خلال الزيارة الميدانية للتأكد من امكانية الاستجابة والاجابة عن أية استفسارات من المقترضين والمتابعة بكافة وسائل الاتصال، كما تم تعبئة الاستبانة وإعادتها في نفس اليوم، حيث تم استعادة (94) استبانة.

1.5.3 خصائص عينة الدراسة

قد تمت معالجة البيانات باحتساب متوسط جميع المؤشرات للمحاور الثلاثة من اجل تحليل أثر المؤشرات الديموغرافية على المتوسط الكلي للمجاور الثلاثة.

جدول(2.3) خصائص عينة الدراسة حسب النوع الاجتماعي

المؤشر	الفئة	التكرار	النسبة المئوية%
النوع الاجتماعي	ذكر	42	44.7%
	انثى	52	55.3%

يلاحظ من الجدول السابق أن عينة الدراسة تتكون من 45% ذكور و55% اناث مما يؤشر على اهتمام مؤسسات التمويل الصغير بقطاع المرأة، كما يدل على اقبال الاناث للحصول على التمويل الصغير وترى الباحثة هذا يرجع الى تغير الأنماط لدى الأسر الفلسطينية كما ورد خلال الإطار النظري لهذه الدراسة حيث ارتفعت حصة الإنفاق على هذه المجموعة في الضفة الغربية من 3.8% عام 2011 الى 5.9% عام 2017 مما دفع الأسر الى البحث عن مصادر دخل إضافية مما اضطر الاناث للاتجاه الى المشاريع الصغيرة لتوفير دخول إضافية لأسرهم.

كما اتفقت هذه النتيجة مع ما تم عرضه سابقا في الايطار النظري ضمن جدول رقم (2.3) نسبة العملاء من النساء الحاصلين على قروض من مؤسسات التمويل الصغير الذي أوضح أن 44.5% من اجمالي الحاصلين على تمويل من مؤسسات التمويل الصغير كانو من الاناث.

جدول(3.3) خصائص عينة الدراسة حسب الفئة العمرية

المؤشر	الفئة	التكرار	النسبة المئوية%
الفئة العمري	30 أو اقل	45	47.9%
	31-40	26	27.7%
	41-50	21	22.3%
	51فاكثر	2	2.1%

كما يتضح من الجدول السابق ان الفئة العمرية اقل من 30 سنة تحتل المرتبة الأولى بنسبة 48% تليها الفئة العمرية 31-41 بنسبة 28 %، وتفسر الباحثة هذه النتيجة الى أن الأفراد من الفئة العمرية

ما بين 20 و30 عاماً يكونو الأكثر بحثاً عن فرص في سوق العمل لذلك نراهم الأكثر لجوءً للتمويل من مؤسسات التمويل الصغير بهدف الحصول لانشاء مشروع والحصول على عمل ومصدر دخل من خلاله.

جدول(4.3) خصائص عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤشر	الفئة	التكرار	النسبة المئوية%
المؤهل العلمي	ثانوي فاقل	37	39.4%
	دبلوم	15	16.0%
	بكالوريوس	39	41.5%
	ماجستير فأعلى	3	3.2%

يلاحظ من الجدول السابق والذي شمل المؤهل العلمي أن نسبة 41% من عينة الدراسة من حملة شهادة بكالوريوس، و39% من افراد عينة الدراسة من حملة الثانوية فأقل.

جدول(5.3) خصائص عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية

المؤشر	الفئة	التكرار	النسبة المئوية%
الحالة الاجتماعية	متزوج	58	61.7%
	أعزب	27	28.7%
	مطلق	5	5.3%
	أرمل	4	4.3%

فيما شملت العينة وفق الجدول السابق الحالة الاجتماعية، فكانت ما نسبته 62% من افراد العينة متزوجاً، و29% أعزباً.

جدول (6.3) خصائص عينة الدراسة حسب عدد أفراد الأسرة

المؤشر	الفئة	التكرار	النسبة المئوية%
عدد أفراد الأسرة	اقل من 4افراد	38	45.2%
	4-6افراد	22	26.2%
	6-8افراد	23	27.4%
	أكثر من 8	1	1.2%

يتضح من الجدول السابق أن الاسر المكونة من أربعة افراد فأقل هي الأكثر اقبالاً على خدمات التمويل الصغير، حيث شكلت ما نسبته 45.2% من عينة الدراسة.

جدول (7.3) خصائص عينة الدراسة حسب المنطقة

المؤشر	الفئة	التكرار	النسبة المئوية%
المنطقة:	مدينة	32	34.0%
	قرية	44	46.8%
	مخيم	18	19.1%

يلاحظ من الجدول السابق أن عينة الدراسة توزعت حسب المنطقة لتشمل 47% من القرية و34% من المدينة، و19.1% من المخيم.

جدول(8.3) خصائص عينة الدراسة حسب مبلغ التمويل الذي حصلت عليه

المؤشر	الفئة	التكرار	النسبة المئوية%
مبلغ التمويل الذي حصلت عليه	اقل من1000$	14	14.9%
	1000$–2999$	25	26.6%
	3000$–5000$	35	37.2%
	أكثر من 5000$	20	21.3%

يتضح من الجدول السابق أن مبلغ التمويل الذي حصل عليه افراد عينة الدراسة يتراوح ما بين 1000$ ولغاية 5000$ فأكثر، وهذا يؤشر الى خصوصية التمويل الصغير والذي يستهدف الفئات المهمشة وفق برامج محددة، الأمر الذي يعطي مؤسسات التمويل الصغير مرونة في توسيع محفظتها التمويلية، يدلل الجدول ان 37.2% من القرض الممنوح يتراوح ما بين 3000–5000$.

جدول(9.3) خصائص عينة الدراسة حسب كيف تم استخدام التمويل الذي حصلت عليه

المؤشر	الفئة	التكرار	النسبة المئوية%
كيف تم استخدام التمويل الذي حصلت عليه	تأسيس مشروع جديد	41	44.6%
	توسيع (تطوير) مشروع قائم	51	55.4%

يلاحظ من الجدول السابق أن 55.4% من المبحوثين قد حصلوا على التمويل لأغراض توسيع المشاريع القائمة بالفعل، مما يعد مؤشرا على قدرة التمويل الممنوح من مؤسسات التمويل الصغير على دعم وتطوير هذه المشاريع، وهذا يتفق مع نتائج دراسة إيهاب الشايب (2010) التي أكدت ان تمويل المشاريع الصغيرة يساهم بشكل مباشر في دوام المشروع، وانه بدون اتاحتة هذا التمويل سوف تتعرض الى التوقف او الفشل.

جدول(10.3) خصائص عينة الدراسة حسب القطاع المستخدم به التمويل

المؤشر	الفئة	التكرار	النسبة المئوية%
القطاع المستخدم به التمويل	تجاري	39	42.4%
	صناعي	11	12.0%
	زراعي	16	17.4%
	مهني	8	8.7%
	حرفي	7	7.6%
	عقاري	0	.0%
	خدمات	11	12.0%

اما بالنسبة للقطاع المستخدم به التمويل يوضح الجدول السابق ان 42% من عينة الدراسة تستهدف القطاع التجاري، و17 % للقطاع الزراعي، و12% لكل من القطاعين الصناعي والخدمات، ويستدل من خصائص عينة الدراسة أنها اتفقت مع مؤشرات دراسة مؤسسة شراكة للتمويل الصغير جدول رقم (1).

جدول (11.3) خصائص عينة الدراسة حسب هل يعمل إلى جانبك بالمشروع اشخاص اخرون

المؤشر	الفئة	التكرار	النسبة المئوية%
هل يعمل إلى جانبك بالمشروع اشخاص اخرين	نعم	45	47.9%
	لا	49	52.1%

يستدل من إجابة افراد عينة الدراسة على سؤال هل يعمل الى جانبك اشخاص اخرون في المشروع، أن 47.9% من المبحوثين أجاب بنعم، وهذا يدلل على مدى مساهمة التمويل الممنوح في خلق فرص عمل لغير المقترضين.

جدول(12.3) خصائص عينة الدراسة حسب هل حقق التمويل الذي حصلت عليه زيادة في دخل الأسرة

المؤشر	الفئة	التكرار	النسبة المئوية%
هل حقق التمويل الذي حصلت عليه زيادة في دخل الأسرة	نعم	83	88.3%
	لا	11	11.7%

يتضح من الجدول السابق أن التمويل الممنوحة من مؤسسات التمويل الصغير ساهم بنسبة 88.3% في زيادة دخل افراد عينة الدراسة.

جدول(13.3) خصائص عينة الدراسة حسب هل ساعد الدخل الإضافي بتحسين قدرتك الشرائية

المؤشر	الفئة	التكرار	النسبة المئوية%
هل ساعد الدخل الإضافي بتحسين قدرتك الشرائية	نعم	86	92.5%
	لا	7	7.5%

يتضح من الجدول السابق أن التمويل الممنوح من مؤسسات التمويل الصغير يساهم بتحسين القدرة الشرائية لافراد عينة الدراسة بنسبة 92.5%.

جدول (14.3) خصائص عينة الدراسة حسب هل العائد المتأتي من المشروع جعل دخل الاسرة يزداد فوق 2293 شيقل

المؤشر	الفئة	التكرار	النسبة المئوية%
هل العائد المتأتي من المشروع جعل دخل الاسرة يزداد فوق 2293 شيقل	نعم	77	82.8%
	لا	16	17.2%

يتضح من الجدول السابق أن التمويل الممنوح من مؤسسات التمويل الصغير، ساهم برفع دخل افراد عينة الدراسة لتجاوز خط الفقر الفلسطيني حسب ما حدده جهاز الإحصاء المركزي.

الفصل الرابع

تحليل نتائج الدراسة

1.4 نتائج الدّراسة

يحتوي هذا الفصل على عرض لنتائج الدّراسة حول تحليل خصائص دور مؤسسات التمويل الصغير للتمكين والحد من الفقر والبطالة وبيان أثر كل من متغيرات العينة عليها.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف، ومن خلال استجابة أفراد عينة الدراسة على الأداة، تم تحليل البيانات الإحصائيّة التي تم جمعها من الميدان.

وليتم تحديد مستوى استجابة المستجوبين وتحليل خصائص دور مؤسسات التمويل الصغير للتمكين والحد من الفقر والبطالة، وبيان أثر كل من متغيرات العينة عليها ومن خلال متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة تم اعتماد الدرجات التالية:

2.4 تصحيح الأداة

لقد تم اعتماد التوزيع التالي للفقرات في عملية تصحيح فقرات أداة الدراسة واستخراج النتـــائج وفقاً للطريقة التالية:

جدول (1.4) تصحيح الاداة

موافق جدًا	موافق	محايد	معارض	معارض جدًا
5	4	3	2	1

1

1.2.4 مفتاح التصحيح

جدول رقم(2.4) مفتاح التصحيح

الدرجة	المتوسط الحسابي
منخفضة جدا	1.80-1.0
منخفضة	2.61-1.81
متوسطة	3.42-2.62
عالية	4.23-3.43
عالية جداً	5.0-4.24

الإجابة على أسئلة الدراسة:

السؤال الرئيسي: ما دور مؤسسات التمويل الصغير في الحد من الفقر والبطالة في محافظة رام الله والبيرة؟

أما الاسئلة الفرعية فهي:

- ما هو دور مؤسسات التمويل الصغير في الحد من مستوى الفقر؟
- هل تساعد مؤسسات التمويل الصغير في تمكين الفقراء من تنمية مشاريعهم؟
- هل تساعد مؤسسات التمويل الصغير في توفير فرص عمل؟

جدول رقم (3.4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية للمجال التاثير على الفقر حسب استجابات أفراد العينة، مرتبة ترتيباً تنازليا:

الرقم	المؤشرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المؤية	درجة التقدير
1	أصبح لدي القدرة على تغطية مصاريف الاسرة الشهرية من خلال دخلي بعد الحصول على القرض	4.57	0.85	91.5%	مرتفع جدا
2	أسهم دخل المشروع في تحسين مستوى المعيشة لدي.	4.50	0.74	90.0%	مرتفع جدا
4	أثر دخل المشروع على زيادة القدرة الشرائية.	4.42	0.84	88.5%	مرتفع جدا
10	وفر المشروع دخل إضافي لي.	4.34	0.98	86.8%	مرتفع جدا
3	أسهم دخل المشروع في توفير مدخرات مالية.	4.31	0.89	86.2%	مرتفع جدا
7	أسهم المشروع في زيادة نسبة نفقاتي على الرعاية الصحية لأسرتي	4.30	0.91	86.0%	مرتفع جدا
8	ساعد العائد من المشروع في تحسين نوعية الغذاء المتوفرة في المنزل	4.28	0.91	85.6%	مرتفع جدا
6	زادت نسبة نفقاتي على التعليم لأسرتي.	4.17	1.02	83.4%	مرتفع
5	ساهم التمويل الذي حصلت عليه بتوفير وسائل للترفيه لأسرتي.	4.15	0.97	83.0%	مرتفع
9	ساعد العائد المتأتي من المشروع في عمل تحسينات إضافية على السكن.	4.13	1.02	82.6%	مرتفع
	متوسط المجموع	4.32	0.80	86.4%	مرتفع جدا

النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الاول: ما هو دور مؤسسات االتمويل الصغير في الحد من مستوى الفقر؟

يتضح من الجدول (3.4) أنَّ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لتاثير خدمات التمويل المقدم من مؤسسات التمويل الصغير على الفقر هي (4.32)، وبانحراف معياري مقداره (0.80)، وبنسبة مئوية 86.4%، وهذا يدل على أنَّ درجة التاثير على الفقر كانت بدرجة مرتفعة، و تعود هذه النتيجة الى نجاح المشاريع الحاصلة على تمويل من مؤسسات التمويل الصغير و قدرتها على توفير دخل

اضافي و تحسين مستوى المعيشة للمستفيدين و يظهر ذلك بشكل مفصل من خلال المتوسطات الحسابية التفصيلية لاجابات المبحوثين على فقرات الاستبانة الظاهرة في الجدول (3.4) حيث جاءت الفقرة رقم (1) والتي تنص على "أصبح لدي القدرة على تغطية مصاريف الاسرة الشهرية من خلال دخلي بعد الحصول على القرض." في الترتيب الأول بمتوسط حسابي (4.57)، و تُعزى نتيجة هذه الفقرة الى نجاح المشروعات الحاصلة على التمويل الصغير في توفير دخول اضافية للمبحوثين انظر نتيجة الفقرة رقم (10) ضمن نفس الجدول و انظر أيضاً الى جدول رقم 12.3 (و الذي بين أن 88.3% من المبحوثين قد حققوا دخل اضافي من التمويل الذي حصلوا عليه) وقد ساعدت هذه الدخول المستفيدين على سداد احتياجاتهم الأساسية وبالتالي مساعدتهم بالخروج من حالة الفقر المتمثلة بعدم قدرة الأفراد على تغطية مصاريف الأسرة على الحاجات الأساسية، وتلتها الفقرة رقم (2) والتي تنص على " أسهم دخل المشروع في تحسين مستوى المعيشة لدي." جاءت في الترتيب الثاني بمتوسط حسابي (4.50) و يُعزى هذا التحسن على المستوى المعيشي للمبحوثين الى حسن استغلال المستفيدين للدخول الاضافية المتأتية من مشاريعهم الحاصلة على تمويل من مؤسسات التمويل الصغير وانفاقها على احتياجات فعلية للأسرة بما ينعكس على المستوى المعيشي لها وظهر هذا في نتائج بقية الفقرات الأخرى في نفس الجدول ان المبحوثين قد استفادوا من الدخل المتأتي من مشروعهم الحاصل على التمويل من مؤسسات التمويل الصغير في العمل على توفير مدخرات مالية، وزادوا من نفقاتهم على الرعاية الصحية، و تحسين نوعية الغذاء في المنزل، وزيادة النفقات على التعليم، وتحسين السكن، مما ادى الى تحسن المستوى المعيشي للمبحوثين، لتليها الفقرة رقم (4) والتي تنص على " أثر دخل المشروع على زيادة القدرة الشرائية." بمتوسط حسابي (4.42) و تعود نتيجة هذه الفقرة الى نجاح المشروعات الحاصلة على تمويل من مؤسسات التويل الصغير في توفير دخل اضافي مما يحسن القدرة الشرائية للمبحوثين. وتلتها الفقرة رقم (10) والتي تنص على " وفر

المشروع دخل إضافي لي." بمتوسط حسابي (4.34) والتي بينت هذه النتيجة نجاح المشروعات الممولة من مؤسسات التمويل الصغير في توفير دخول اضافية للمستفيدين وتُعزى هذه نتيجة هذه الفقرة الى امتلاك المستفيدين لخبرة تساعدهم في انجاح المشروع وتحقيق ربح منه حيث تشترط مؤسسات التمويل الصغير توفر خبرة لدى المقترض في مجال المشروع أما للمبتدئين فتشترط حصولهم على المؤهل العلمي والتدريب الكافي وذلك لضمان أن يوفر المشروع أرباحاً كافية لسداد القرض، تليها فقرة رقم (3)، والتي تنص على "أسهم دخل المشروع في توفير مدخرات مالية." بمتوسط حسابي (4.31)، وتعود نتيجة هذه الفقرة الى سببين أولهما حسن استغلال المقترضين للدخل الاضافي المتأتي من المشاريع الحاصلة على تمويل من قبل مؤسسات التمويل الصغير مما أدى الى قدرتهم على توفير مبالغ كمدخرات والسبب الثاني أن بعض مؤسسات التمويل الصغير تشترط على المقترضين ادخار اجباري وذلك لضمان سداد القرض، وتلتها الفقرة رقم (7) والتي تنص على " أسهم المشروع في زيادة نسبة نفقاتي على الرعاية الصحية لأسرتي." بمتوسط حسابي (4.30) و تُعزى نتيجة هذه الفقرة الى أن الرعاية الصحية تلقى اهتمام من قبل المبحوثين و نتيجة لذلك انعكست قيمة الدخل الاضافي بالايجاب على قيمة نفقات الأسرة على الرعاية الصحية، تليها الفقرة رقم (8) التي تنص على "ساعد العائد من المشروع في تحسين نوعية الغذاء المتوفرة في المنزل" و تعود نتيجة هذه الفقرة الى ان الغذاء هو من الحاجات الانسانية الأساسية و التي تعتبر من أولويات الانفاق لدى الأسر لذلك انعكست قيمة الدخل الاضافي بالايجاب على قيمة انفاق المستفيدين على تحسين نوعية الغذاء التوفرة في منازلهم، و تلتها الفقرة رقم (6) و التي تنص على " زادت نسبة نفقاتي على التعليم لأسرتي." بمتوسط حسابي (4.17) و تُعزى هذه النتيجة الى اهتمام الأسر الفلسطينية بتعليم أبنائها لذلك تقوم هذه الأسر باستغلال قيمة الزيادة في الدخل المتأتية من مشروعاتهم الممولة من قبل مؤسسات التمويل الصغير

في زيادة نفقاتهم على التعليم، بينما كانت أقل الفقرات من حيث المتوسط الحسابي كانت الفقرة رقم (9) والتي تنص على " ساعد العائد المتأتي من المشروع في عمل تحسينات إضافية على السكن. " وبمتوسط حسابي (4.13). تلتها الفقرة رقم (5) والتي تنص على " ساهم التمويل الذي حصلت عليه في توفير وسائل الترفيه لأسرتي. " وجاءت بمتوسط حسابي (4.15)، و يُعزى حصول هاتين الفقرتين على أقل متوسطات الى انها تناولت وجوه انفاق تعتبر ثانوية بالنسبة لمعظم الأسر.

تتلخص نتيجة سؤال الدراسة الفرعي بأن مؤسسات التمويل الصغير تساعد في الحد من الفقر بدرجة مرتفعة وتُعزى هذه النتيجة الى أن التمويل الممنوح من قبل مؤسسات التمويل الصغير قد ترجم الى مشروعات مدرة للربح أو الى توسيع مشروعات قائمة، مما أدى الى توليد دخول إضافية للمبحوثين انظر جدول رقم (9.3) الذي تناول خصائص عينة الدراسة من حيث استخدام التمويل، أما نجاح هذه المشاريع في تحقيق ربح وتوفير دخل إضافي للمستفيدين، وتحسين مستوى المعيشة فيعود الى سببين هما:

– ان المستفيدين من التمويل يملكون خبرة سابقة في مجال مشروعاتهم، حيث أن مؤسسات التمويل الصغير تشترط توفر خبرة كافية للمستفيدين في مجال المشروعات الممولة، مما ساهم في نجاح هذه المشروعات، وتحقيق الربح المرجو منها.

–حسن استغلال المستفيدين للدخل الإضافي المتأتي من مشروعاتهم الممولة من قبل مؤسسات التمويل الصغير، حيث بدا واضحاً أن المستفيدين قد أنفقو الدخل الإضافي على حاجات أساسية فعلية لأسرهم مما انعكس ايجاباً على المستوى المعيشي، بالتالي التخفيف عليهم من حدة الفقر.

وقد اتفقت هذه النتيجة مع نتائج عدد من الدراسات السابقة التي تناولتها الدراسة وهي:

دراسة Smile Dzisi Francis Obeng, (2013) التي أكدت على دور مؤسسات التمويل الصغير في تحسين الظروف المعيشية للمستفيدين و دراسة إيهاب الشايب (2010) التي أكدت ان تمويل المشروعات الصغيرة يساعد على زيادة دخل الفئات الفقيرة في المجتمع الا انها تناولت المجتمعات الريفية فقط، كما واتفقت الدراسة مع ودراسة سويس كونتاكت (2002) بأن التمويل الممنوح من مؤسسات التمويل الصغير أدى الى تحسين مستوى الاسر المعيشية. ودراسة Salih Gbrial, 2006 في أن التمويل الصغير بمثابة آلية فاعلة لتخفيف حدة الفقر، كما كان له تأثير ايجابي على حياة المستفيدين من التمويل الصغير، واتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة دراسة إيهاب الشايب(2010).

وتعزو الباحثة التشابه في هذه النتيجة مع الدراسات السابقة بالرغم من الاختلافات في عينة الدراسة ومكانها وزمانها وبعض المتغيرات ذات العلاقة الى أن التمويل الممنوح من مؤسسات التمويل الصغير يترجم الى مشاريع مدرة للدخل الأمر الذي يخفف من حدة الفقر.

جدول رقم (4.4-أ): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية للمجال الثاني وهو التمكين من تنمية الاعمال حسب استجابات أفراد العينة، مرتبة ترتيباً تنازليا:

رقم	المؤشرات	المتوسط الحسابي	انحراف المعياري	النسبة المؤية	درجة التقدير
23	بفضل ادارتي لمشروعي أصبح لدي مقدره أكثر على تنظيم موازنتي	4.53	0.72	90.5%	مرتفع جدا
7	ساعد المشروع على ثقتي بقدرتي على الاعتماد على الذات.	4.49	0.67	89.8%	مرتفع جدا
8	عززت ادارتي للمشروع من مشاركتي باتخاذ القرارات.	4.43	0.75	88.5%	مرتفع جدا
17	أصبح لدي المقدرة على تحمل المسؤولية	4.41	0.80	88.2%	مرتفع جدا
15	أصبح لدي المقدرة على إدارة الوقت	4.41	0.88	88.2%	مرتفع جدا
3	اكتسبت مهارات تزيد من مستوى الإنتاجية	4.40	0.74	88.0%	مرتفع جدا
18	أسهم التمويل في استمرارية مشروعي.	4.39	0.78	87.7%	مرتفع جدا
20	زادت ادارتي للمشروع من معرفتي وخبرتي الإدارية والمهنية	4.39	0.82	87.7%	مرتفع جدا
21	زادت ادارتي للمشروع من معرفتي بتقلبات السوق	4.38	0.79	87.5%	مرتفع جدا
5	زادت ادارتي للمشروع من معرفتي بالأمور الحياتية.	4.34	0.82	86.8%	مرتفع جدا
14	اشعر بالاستقرار الاجتماعي بعد استثمار التمويل الذي حصلت عليه	4.31	0.86	86.2%	مرتفع جدا
24	ساعدك التمويل الذي حصلت في توفير معدات جديدة لمشروعي.	4.30	0.93	86.0%	مرتفع جدا
13	تحسن شعوري بالمكانة الاجتماعية بعد امتلاكي للمشروع.	4.29	0.81	85.7%	مرتفع جدا
16	تمكنت من التخطيط لكافة أمور حياتي	4.25	0.96	84.9%	مرتفع جدا
0.12	أصبحت اشعر بالأمان بعد الحصوبل على التمويل لمشروعي	4.20	0.90	84.0%	مرتفع
4	زادت ادارتي للمشروع من قدرتي على التوظيف الأمثل للموارد.	4.19	0.98	83.9%	مرتفع
9	أصبحت عضو فاعل بالمجتمع بعد حصولي على تمويل للمشروع.	4.16	0.90	83.2%	مرتفع
6	أسهمت علاقتي بالممول على زيادة وعيي بالحقوق القانونية.	4.05	0.93	81.1%	مرتفع

جدول رقم (4.4–ب): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية للمجال الثاني وهو التمكين من تنمية الاعمال حسب استجابات أفراد العينة، مرتبة ترتيباً تنازليا:					
رقم	المؤشرات	المتوسط الحسابي	انحراف المعياري	النسبة المؤية	درجة التقدير
2	توفر شركة التمويل التدريب والاستشارة المطلوبة لنجاح المشروع	4.04	1.09	80.9%	مرتفع
1	اتسعت اعمالي الحرة ومقدرتي المهنية	4.02	1.20	80.4%	مرتفع
22	أسهمت ادارتي للمشروع من استخدامي لتكنولوجيا لم أكن أعلم بها.	4.00	1.07	80.0%	مرتفع
19	زادت ادارتي للمشروع من معرفتي في استخدام التكنولوجيا.	3.96	1.02	79.1%	مرتفع
10	تعززت ادارتي للمشروع من مشاركتي السياسية والتفأوضية.	3.85	1.03	77.0%	مرتفع
11	أصبح لدي ميل لترشيد استهلاكي	3.83	1.07	76.6%	مرتفع
25	أصبحت لدي القدرة على استخدام البرامج المحوسبة في شتى مجالات إدارة مشروعي.	3.83	1.20	76.6%	مرتفع
	متوسط المجموع	4.22	0.47	84.3%	مرتفع جدا

النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثاني: هل تساعد خدمات التمويل الممنوحة من مؤسسات التمويل الصغير في تمكين الفقراء من تنمية مشاريعهم؟

يتضح من الجدول (3.4) أنَّ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لمحورالتمكين من تنمية الاعمال هي (4.22)، وبانحراف معياري مقداره (0.47)، وبنسبة مئوية 84.3%، وهذا يدل على أنَّ درجة محور التمكين من تنمية الاعمال كانت بدرجة مرتفعة جدا، وتُعزى هذه النتيجة الى المهارات الإضافية التي اكتسبها المستفيدين سواء من خلال ادارتهم لمشاريعهم الممولة من قبل مؤسسات التمويل الصغير أو من خلال التدريب الذي حصلو عليه من قبل مؤسسات التمويل الصغير حيث أن هذه المؤسسات تولي أهمية لأن تتوفر مهارات إدارية وخبرة كافية لدى المستفيدين في مجال المشروعات موضوع التمويل فتشترط توفر الخبرة لدى المقترضين و توفر برامج تدريبية

للمقترضين في مجال إدارة مشاريعهم الممولة، وتظهر هذه النتيجة بشكل أوضح من خلال المتوسطات الحسابية التفصيلية لاجابات المبحوثين على فقرات الاستبانة الظاهرة في الجدول رقم (4.4) و التي كانت كالاتي:

جاءت الفقرة رقم (23) والتي تنص على "بفضل ادارتي لمشروعي أصبح لدي مقدره أكثر على تنظيم موازنتي." في الترتيب الأول وبمتوسط حسابي (4.53) وهذا يعتبر مؤشراً على قدرة المبحوثين على اتخاذ القرارات المالية السليمة بما يساهم في إنجاح تطوير وتنمية المشروع، وتُعزى نتيجة هذه الفقرة الى أن مؤسسات التمويل الصغير توفر برامج تدريبية للمقترضين في مجال إدارة مشاريعهم أنظر نتيجة الفقرة رقم (2)، وتلتها الفقرة رقم (7) والتي تنص على " عززت ادارتي للمشروع من مشاركتي باتخاذ القرارات." بمتوسط حسابي (4.49) وتعود هذه النتيجة الى أن نجاح صاحب المشروع بإدارة مشروعه أسهمت في اكسابه ثقة المجتمع حوله واشراكه باتخاذ القرار، إضافة الى ان المهارات المهنية التي يكتسبها المقترض خلال إدارة مشروعه، تلتها الفقرة رقم (17) والتي نصت على " أصبح لدي المقدرة على تحمل المسؤولية" بمتوسط حسابي (4.41) و تعود هذه النتيجة الى أن المقترضين اكتسبو هذه الصفة من خلال ادارتهم لمشروعاتهم الممولة من قبل مؤسسات التمويل الصغير حيث أن إدارة المشروع عملية تتطلب الالتزام و القدرة على اتخاذ القرارات و هو أمر يتطلب درجة عالية من تحمل المسؤولية، تلتها الفقرة رقم (15) و التي نصت على "أصبح لدي المقدرة على إدارة الوقت." بمتوسط حسابي (4.41) وتُعزة نتيجة هذه الفقرة الى سببين الأول هو أن أية عقود أو اتفاقيات يلتزم بها أي مشروع تكون محددة بسقوف زمنية يترتب على تجاوزها خسائر مالية وهذا يتطلب قدرة على إدارة الوقت، أما السبب الثاني فهو التزام المقترضين بأقساط القرض بشكل دوري و هذا يتطلب منهم موافقة الدورة النقدية لمشاريعهم مع مواعيد الأقساط لضمان قدرتهم على التسديد الأمر الذي يتطلب إدارة للوقت، تلتها الفقرة رقم (3)

و التي تنص على "اكتسبت مهارات تزيد من مستوى الإنتاجية" بمتوسط حسابي (4.4) و تُعزى نتيجة هذه الفقرة الى سببين، الأول هو رغبة أصحاب المشاريع في تعظيم أرباحهم و حيث أن زيادة الإنتاجية تؤدي الى تخفيض النفقات مما يساهم في زيادة الربح لذلك يسعى أصحاب المشاريع لتطوير مهاراتهم في هذا الجانب، أما السبب الثاني فهو أن مؤسسات التمويل الصغير تسعى لنجاح المشروعات الممولة من قبلها في تحقيق أرباح جيدة تضمن سداد القروض لذلك فهي توفير تعكل على تدريب المستفيدين لزيادة مستوى الإنتاجية لديهم و بالتالي تحسين أرباحهم، تلتها الفقرة رقم (18) و التي نصت على "اسهم التمويل في استمرارية مشروعي." بمتوسط حسابي (4.39) وتُعزى هذه النتيجة الى أن مؤسسات تسعى لاستمرارية المشاريع الممولة من قبلها لضمان استمرار التسديد للقروض وعدم تعثرها لذلك تقوم هذه المؤسسات بعقد ورش عمل ودورات تدريبية في التخطيط لمساعدة المشاريع الممولة من قبلها لضمان استمدامتها واستمرار التزامها بسداد أقساط القروض، تلتها الفقرة رقم (5) و التي تنص على "زادت ادارتي للمشروع من معرفتي بالأمور الحياتية" بمتوسط حسابي (4.34) و تعود هذه النتيجة الى المهام المتنوعه التي تتطلبها عملية إدارة المشروع بالإضافة الى ضرورة التعامل مع الكثير من الأشخاص سواء موردين أو عملاء أو شركاء و هذا الأمر ينتج عنه مهارات اجتماعية و دراية بالأمور الحياتية، تلتها الفقرة رقم (14) و التي نصت على"أشعر بالاستقرار الاجتماعي بعد استثمار التمويل " بمتوسط حسابي (4.31) و يأتي هذا الشعور بالاستقرار الاجتماعي لدى المقترضين بسبب اطمئنانهم لتوفر مصدر دخل ثابت لهمـــ تلتها الفقرة رقم (24) و التي تنص على "ساعد التمويل الذي حصلت عليه في توفير معدات جديدة لمشروعي." و تعود نتيجة هذه الفقرة الى أن مؤسسات التمويل الصغير توفر برامج تمويل خاصة لشراء معدات وألات للمشاريع، تلتها الفقرة رقم (13) و التي تنص على "تحسن شعوري بالمكانة الاجتماعية بعد امتلاكي المشروع." بمتوسط حسابي (4.29) وتُعزى هذه النتيجة لسببين الأول يتعلق بشعور المستفيد نفسه

بأنه من يتخذ كافة القرارات المتعلقة بالمشروع وأنه يُشغل افراد اخرين و يمتلك سلطة إدارية عليهم من خلال امتلاكه للمشروع وبالتالي فهو صاحب أعلا شأن ومكانة ضمن هذا المشروع، أما السبب الثاني يتعلق بطريقة تعامل أفراد أسرته والمجتمع المحيط به و اشراكه في اتخاذ القرار أنظر نتيجة الفقرة رقم (8) وبالتالي يصبح ذو شأن و مكانه، أما أقل الفقرات من حيث المتوسط الحسابي كانت الفقرة رقم (25) والتي تنص على "أصبحت لدي القدرة على استخدام البرامج المحوسبة في شتى مجالات إدارة مشروعي." وبمتوسط حسابي (3.83)، وتعود نتيجة هذه الفقرة الى أن المشروعات في الوقت الحاضر هما بلغت بساطتها لا بد لها من اللجوء الى التكنولوجيا وذلك لتتمكن من المنافسة في ظل اقتصاد أصبح يعتمد بشكل كبير على التكنولوجيا، تلتها الفقرة رقم (11) والتي تنص على "أصبح لدي ميل لترشيد استهلاكي" بمتوسط حسابي (3.83)، و تعود نتيجة هذه الفقرة الى سببين أولهما أن للمقترض نفسه الذي يسعى الى تحقيق زيادة في دخله الشخصي وهو أمر يتطلب ترشيد النفقات، و الثاني يتعلق بالمؤسسة نفسها التي تسعى لضمان التزام المقترضين بالسداد من خلال توفر سيولة إضافية لدى المقترضين الأمر الذي يتطلب ترشيد نفقاتهم لذلك تقوم هذه المؤسسات بتوفير برامج تدريبية توجه المقترضين لذلك.

وهذا يتفق مع نتائج دراسة جلال إسماعيل شبات، (2007) والتي اشارت الى أنه كلما زاد الإهتمام والتطوير من قبل مؤسسات الإقراض في تلك المجالات كلما أدى ذلك إلى زيادة في تنمية قطاع المشروعات الصغيرة والعكس صحيح.

ومما تبين من نتائج تحليل اجابات المبحوثين أعلاه تتلخص نتيجة السؤال الفرعي الثاني لهذه الدراسة في أن خدمات التمويل المقدمة من مؤسسات التمويل الصغير تساهم في تمكين المستفيدين من تنمية مشاريعهم، تمكيناً اقتصادياً انظر للمتوسطات الفقرات

(25،11،22،1،2،4،24،21،20،18،23،3) ضمن الجدول رقم(4.4)، وتمكيناً اجتماعياً انظر للمتوسطات للفقرات (5،10،9،16،7،8،17،15)

و تعزى هذه النتيجة الى سببين، الأول يتعلق بالمقترض نفسه الذى يسعى لنجاح و استمرارية مشروعه كونه يشكل مصدر دخل له، الأمر الذي يتطلب منه تطوير كافة المهارات المهنية و الاجتماعية التي تساهم في ذلك، و السبب الثاني يتعلق بمؤسسات التمويل نفسها التي تسعى لاكساب المستفيدين من خدمات التمويل المقدمة من قبلها بكافة المهارات التي تكفل قدرة المستفيدين على ادارة و انجاح مشروعاتهم و استدامتها و ذلك لتضمن سداد القروض و حيث تعمل على توفير البرامج التدريبية وورشات العمل التي من شأنها تعزيز مهارات المستفيدين.

ونلاحظ ان هذه النتيجة اتفقت مع نتائج عدد من الدراسات السابقة مثل دراسة جلال إسماعيل شبات، (2007) والتي اشارت الى أنه كلما زاد الإهتمام والتطوير من قبل مؤسسات الإقراض في تلك المجالات كلما أدى ذلك إلى زيادة في تنمية قطاع المشروعات الصغيرة والعكس صحيح، ودراسة الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر، في ان التمويل الصغير ساهم في تنمية وتطوير المشاريع من خلال تمكين المستفدين، والوصول الى اسواق جديدة. كما واتفقت مع دراسة دراسة سويس كونتاكت(2002) في أن التمويل الصغير ساهم في تطوير المشروعات الخاصة بالمستفيدين من التمويل الصغير، رغم الاختلاف في ألية القياس حيث عملت هذه الدراسة على قياس قدرة التمويل الممنوح على تنمية المشروعات من خلال تمكين المستفدين، بينما دراسة سويس كونتاكت عملت على قياس تنمية وتطوير المشروعات من خلال الربح او العائد على المشروع. وكذلك اتفقت الدراسة مع دراسة ايهاب طلعت الشايب(2010) في أن التمويل الصغير يساعد في تنمية وتطوير المشروع للمستفيدين، علما ان هذه الدراسة شملت محاور اوسع حول نمو وتطوير المشروع، مما تناولته دراسة الشايب من (قدرة المشروع على الاستمرار والدوام وزيادة رأس المال

واحتمالات التوسع وكبر حجم المشروع)، اضافة الى اكتساب خبرات ومهارات ادارية لصاحب المشروع، وتعزيز الاعتماد على الذات.

جدول رقم (5.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية للمجال الثالث توفير فرص العمل حسب استجابات أفراد العينة، مرتبة ترتيباً تنازليا

رقم	المؤشرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المؤية	درجة التقدير
11	المشروع الممول يأتي ضمن مجال معرفتي وخبرتي	4.37	0.92	87.4%	مرتفع جدا
6	ساهم التمويل باعتمادي على المواد والوسائل المحلية	4.23	0.95	84.5%	مرتفع جدا
2	عدد العمال بالمشروع الممول كافي	4.17	1.08	83.4%	مرتفع
8	يتم اختيار العمال على اساس مهني	4.17	1.03	83.4%	مرتفع
10	الراتب المدفوع للعمال ضمن الحد الادنى للأجور	4.15	1.00	83.0%	مرتفع
4	يتم توظيف العمال وفق قانون العمل	4.07	1.11	81.5%	مرتفع
7	يتم اختيار العمال على اساس القرابة	3.89	1.14	77.9%	مرتفع
3	ساهم مشروعي الممول على خلق فرص عمل لافراد اخرين	3.85	1.19	77.0%	مرتفع
5	ساهم التمويل في زيادة عدد العاملين في مشروعي.	3.74	1.19	74.9%	مرتفع
9	معظم العمال بمشروعي بنظام العمل الجزئي	3.58	1.25	71.5%	مرتفع
1	ساعد التمويل الذي حصلت عليه في فتح فروع جديدة لمشروعي	3.56	1.28	71.2%	مرتفع
	متوسط المجموع	3.98	0.76	79.7%	مرتفع

النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثالث: هل تساعد خدمات التمويل الممنوحة من مؤسسات التمويل الصغير في توفير فرص عمل؟

يتضح من الجدول (5.4) أنَّ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية في توفير فرص العمل هي (3.98)، وبانحراف معياري مقداره (0.76)، وبنسبة مئوية 84.3%، وهذا يدل على أنَّ درجة محور توفير فرص عمل كانت بدرجة مرتفعة جدا، وتُعزى هذه النتيجة الى نجاح المشروعات الممولة من قبل مؤسسات التمويل الصغير في خلق وظائف سواء لصاحب المشروع أو لاشخاص اضافيين بجانب صاحب المشروع، كما اتضح أنَّ الفقرة رقم (11) والتي تنص على " المشروع الممول يأتي ضمن مجال معرفتي وخبرتي."جاءت في الترتيب الأول وبمتوسط حسابي (4.37) و يمكن تفسير نتيجة هذه الفقرة باجراءات الدراسة الائتمانية لدى مؤسسات التمويل الصغير و التي تشترط أن تتوفر لدى المقترضين الخبرة الكافية في مجال مشروعاتهم موضوع التمويل، تلتها الفقرة رقم (6) والتي تنص على "ساهم التمويل في اعتمادي على المواد والوسائل المحلية." العمل جاءت في الترتيب الثاني وبمتوسط حسابي (4.23)، و تُعزى نتيجة هذه الفقرة الى أن المواد و الوسائل المحلية تعتبر أرخص ثمناً و أقل تكلفة من المواد المستوردة و حيث أن هدف أصحاب المشاريع زيادة أرباحهم الأمر الذي يتطلب تخفيض التكاليف مما يفسر لجوء المستفيدين للمواد و الوسائل المحلية، وحيث ان الموارد والوسائل المحلية في فلسطين تتسم ببساطتها وبدائيتها وبالتالي فانها تحتاج الى تدخل بشري بشكل كبير مما يعتبر مؤشراً على وجود احتياج كبير من قبل المشاريع الممولة من مؤسسات التمويل الصغير للأيدي العاملة وبالتالي توفير فرص عمل.تلتها الفقرة رقم (10) و التي تنص على "الراتب المدفوع للعمال يأتي ضمن الحد الأدنى للأجور" بمتوسط حسابي (4.15) و تعزى هذه النتيجة الى أن أصحاب المشاريع يلتزمون بالحد الأدنى للأجور تجنباً لضغط النقابات العمالية و تجنباً للتبعات القانونية اللتي من الممكن أن تنجم عن عدم التزامهم بالحد الأدنى للأجور، تلتها الفقرة رقم (4) و

التي تنص على "يتم توظيف العمال وفق قانون العمل" بمتوسط حسابي (4.07) و تعود نتيجة هذه الفقرة الى أن أصحاب المشاريع يلتزمون بقوانين العمل تخوفاً من أية تبعات قانونية قد تنتج من عدم التزامهم بها، وتلتها الفقرة رقم (7) و التي تنص على "يتم اختيار العمال على أساس القرابة" و تُعزى نتيجة هذه الفقرة الى أن أصحاب المشاريع يلجأون الى تشغيل أقربائهم للتهرب من الالتزام بالمستحقات والحقوق التي يكفلها القانون للعمال، حيث أن العمال من أقرباء صاحب المشروع لن يلجأوا للتظلم للنقابات العمالية أو القضاء اذا لم يلتزم صاحب المشروع بحقوقهم، تلتها الفقرة رقم (3) و التي تنص على "ساهم مشروعي الممول على خلق فرص عمل لأفراد اخرين" بمتوسط حسابي (3.85) وتعود نتيجة هذه الفقرة الى أن المشاريع الصغيرة تتسم بأن صاحب المشروع هو نفسه مدير المشرع و حيث ان المهام الادارية تحتاج وقت وجهد من صاحب المشروع و هو الأمر الذي يتطلب توظيف أشخاص اضافيين للقيام بالمهام التنفيذية في المشروع، تلتها الفقرة رقم (5) و التي تنص على "ساهم التمويل الاضافي في زيادة عدد العاملين في مشروعي" و تُعزى هذه النتيجة الى أن خدمات التمويل المقدمة من مؤسسات التمويل الصغير قد ساعدت في فتح فروع جديدة للمشاريع الممولة أُنظر نتيجة الفقرة رقم (1) الموجودة ضمن جدول رقم (5.4) الأمر الذي تطلب توظيف أشخاص اضافيين وزيادة عدد العمال.

أما أقل الفقرات من حيث المتوسط الحسابي كانت الفقرة رقم (1) والتي تنص على " ساعد التمويل الذي حصلت عليه في فتح فروع جديدة لمشروعي. " وبمتوسط حسابي (3.58) وهي نتيجة تعتبر مرتفعة وهذا يعني أن التمويل الممنوح من قبل مؤسسات التمويل الصغير قد ساهم بفتح فروع جديدة للمشاريع القائمة وبالتالي خلق فرص عمل اضافية مما يؤدي بشكل مباشر للتخفيف من حدة البطالة. تلتها الفقرة رقم (9) والتي تنص على " معظم العمال بمشروعي بنظام العمل الجزئي " وجاءت بمتوسط حسابي (3.56)، و تُعزى هذه النتيجة الى أن أصحاب العمل يرغبون في ان يكون عدد

العمال كافي لتحقيق الانتاجية المطلوبة الا انهم لا يرغبون بالالتزام بالمستحقات و الحقوق التي يحصل عليها العمال المثبتين لذلك يلجأون الى التوظيف ضمن نظام العمل الجزئي.

تتلخص نتيجة السؤال الفرعي الثالث للدراسة بأن خدمات التمويل الصغير المقدمة من قبل ساهمت في توفير فرص عمل بدرجة مرتفعة جداً ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن خدمات التمويل من مؤسسات التمويل الصغير قد استغل من قبل المستفيدين اما على شكل انشاء مشروع جديد او توسيع مشروع قائم وفتح فروع جديدة انظر نتيجة الفقرة رقم(1)، وانظر نتائج تحليل عينة الدراسة حسب الجدول رقم 9.3 حيث قام 55.4% من المبحوثين باستخدام التمويل الذي حصلو عليه في توسيع مشروعاتهم، بينما استخدم 44.6% من المبحوثين التمويل الذي حصلو عليه في تأسيس مشروع جديد، الأمر الذي أدى الى خلق فرص عمل بما يؤدي الى التخفيف من حدة البطالة.

و من مراجعة الدراسات السابقة نلاحظ اتفاق هذه النتيجة مع نتائج عدد من الدراسات السابقة منها دراسة الاسرج(2010) في قدرة المشاريع الصغيرة في توفير فرص عمل، حيث هذه الدراسة الى قدرة المشاريع الصغيرة الحاصلة على تمويل من مؤسسات التمويل الصغير على توفير فرص عمل. كما اتفقت مع دراسة الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغير، في أن المشروعات الحاصلة على تمويل من مؤسسات التمويل الصغير تساهم في خلق فرص عمل جديدة.

كما اختلفت مع دراسة سويس كونتاكت (2002)، حيث افادة دراسة كونتاكت بعدم وجود أثر ملحوظ للتمويل الصغير في خلق فرص عمل، وكان سبب الاختلاف أن دراسة سويس كونتاكت تناولت فقط القروض الممنوحة من نوع المجموعات التضامنية، وهذا النوع من القروض غير معمول به من قبل مؤسسات التمويل الصغير في فلسطين، كما اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة النمروطي، خليل، أحمد صيام (2012) ومع نتائج دراسة (Salih Gbriel,2006).

و يعود تشابه هذه الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة بالرغم من الاختلافات في المكان والزمان وعينة الدراسة وبعض المتغيرات ذات العلاقة الى أن التمويل الممنوح من مؤسسات التمويل الصغير يتحول الى مشروعات أو ينتج عنه انشاء فرع جديدة لمشروعات قائمة وبالتالي خلق فرص عمل.

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الرئيسي بالاعتماد على المتغيرات الديمغرافية:

ما دور مؤسسات التمويل الصغير في الحد من الفقر والبطالة؟

حسب المتغيرات الديمغرافية التالية:

- الجنس.
- الفئة العمرية.
- المستوى التعليمي.
- الحالة الاجتماعية.
- عدد أفراد الأسرة.
- مكان السكن.
- استخدام التمويل.
- القطاع الاقتصادي.
- عمل أشخاص اضافيين في المشروع.

و يتفرع عن هذا السؤال تسعة أسئلة هي:

1. هل يوجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور مؤسسات التمويل الصغير الصغير في الحد من الفقر والبطالة تعزى لمتغير الجنس؟

جدول رقم (6.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة لدور مؤسسات التمويل الصغير في الحد من الفقر والبطالة حسب متغير جنس.

النوع الاجتماعي	التكرار	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	مستوى الدلالة
ذكر	42	4.20	.416	.39	92.00	.70
انثى	52	4.16	.533			

بالاستناد إلى اختبار Independent Samples Test تبين أن قيمة مستوى الدلالة أكبر من 0.05، وتساوي 0.70 وهي بذلك ليست دالة إحصائيًا، ولا يوجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند المتوسطات الحسابية في تقدير إجابات افراد العينة لدور مؤسسات التمويل الصغير في الحد من الفقر والبطالة تعزى لمتغير الجنس.

2. هل يوجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور مؤسسات التمويل الصغير الصغير في الحد من الفقر والبطالة تعزى لمتغير الفئات العمرية؟

جدول رقم (7.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة لدور مؤسسات التمويل الصغير في الحد من الفقر والبطالة حسب متغير الفئات العمرية.

	التكرار	المتوسط	الانحراف المعياري
30 أو اقل	45	4.14	.54
1-403	26	4.28	.28
1-504	21	4.19	.50
50فاكثر	2	3.70	.95
المجموع	94	4.18	.48

جدول رقم (8.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance) لدور مؤسسات التمويل الصغير في الحد من الفقر والبطالة حسب متغير الفئات العمرية.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	.771	3	.257	1.107	.351
داخل المجموعات	20.902	90	.232		
المجموع	21.673	93			

بالاستناد إلى اختبار التباين الأحادي تبين أن قيمة مستوى الدلالة أكبر من 0.05، وتساوي 0.351، وهي بذلك ليست دالة إحصائيّا، ولا يوجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند المتوسطات الحسابية في تقدير إجابات افراد العينة لدور مؤسسات التمويل الصغير في الحد من الفقر والبطالة تعزى لمتغير الفئات العمرية.

تعزى هذه النتيجة الى أن نجاح المشروع الممول في توفير دخل اضافي وفرص عمل يعتمد على خبرة صاحب المشروع و قدرته على ادارة المشروع بطريقة تضمن تحقيق الارباح الكافية لتحقيق زيادة بالدخل وتحقيق الاستدامة للمشروع، وهذا الأمر لا يعتمد على الفئة العمرية.

3. هل يوجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور مؤسسات التمويل الصغير في الحد من الفقر والبطالة تعزى لمتغير المستوى التعليمي؟

جدول رقم (9.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة لدور مؤسسات التمويل الصغير في الحد من الفقر والبطالة حسب متغير المستوى التعليمي.

	التكرار	المتوسط	الانحراف المعياري
ثانوي فاقل	37	4.31	.33
دبلوم	15	4.22	.30
بكالوريوس	39	4.14	.54
ماجستير فأعلى	3	3.02	.59
المجموع	94	4.18	.48

جدول رقم (10.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance) لدور مؤسسات التمويل الصغير في الحد من الفقر والبطالة حسب متغير المستوى التعليمي.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	4.726	3	1.575	8.365	.000
داخل المجموعات	16.948	90	.188		
المجموع	21.673	93			

بالاستناد إلى اختبار التباين الأحادي تبين أن قيمة مستوى الدلالة أقل من 0.05، وتساوي 0.000، وهي بذلك دالة إحصائيّا، وتشير المتوسطات الحسابية لتأثر دور مؤسسات التمويل الصغير في الحد من الفقر والبطالة حسب متغير المستوى التعليمي. ويتضح من النتائج اعلاه انه كلما قل المستوى التعليمي زاد التأثر بالتمويل الممنوح من قبل مؤسسات التمويل الصغير في الحد من الفقر والبطالة.

تُعزى هذه النتيجة الى أن الحاصلين على مستويات علمية مرتفعة لديهم حظوظ أكبر في الحصول على فرص عمل كما أن مستوى الدخل لهم أعلى وبالتالي لا يشعرون بأثرالتمويل الممنوح من مؤسسات التمويل الصغير بينما يكون أثر التمويل الممنوح من مؤسسات التمويل الصغير ملموساً على المبحوثين من الحاصلين على مستويات علمية متدنية وذلك لأن فرصهم في الحصول على فرص عمل أقل، كما أن مستوى الدخل لهم أقل.

وهذا يتفق مع نتائج دراسة إيهاب طلعت الشايب(2010) والتي اشارت الى وجود علاقة بين تمويل المشروعات متناهية الصغر والمستوى التعليمى للأسرة إلا أن هذه العلاقة فى الإتجاه السلبي، بينما أرجع الباحث هذه النتيجة الة أنيرجع هذا الأسرة تضطر إلى إجبار بعض أو كل أولادهم على العمل فى سن مبكرة لتحسين دخل الأسرة.

4. هل يوجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور مؤسسات التمويل الصغير الصغير في الحد من الفقر والبطالة تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية؟

جدول رقم (11.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة لدور مؤسسات التمويل الصغير في الحد من الفقر والبطالة حسب متغير الحالة الاجتماعية.

	التكرار	المتوسط	الانحراف المعياري
متزوج	58	4.15	.49
أعزب	27	4.28	.39
مطلق	5	4.20	.34
أرمل	4	3.95	.97
المجموع	94	4.18	.48

جدول رقم (12.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance) لدور مؤسسات التمويل الصغير في الحد من الفقر والبطالة حسب متغير الحالة الاجتماعية.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	.517	3	.172	.734	.535
داخل المجموعات	21.156	90	.235		
المجموع	21.673	93			

بالاستناد إلى اختبار التباين الأحادي تبين أن قيمة مستوى الدلالة أكبر من 0.05، وتساوي 0.535، وهي بذلك ليست دالة إحصائيّا، لذا لا يوجد تأثير لدور مؤسسات التمويل الصغير في الحد من الفقر والبطالة حسب متغير الحالة الاجتماعية.

تعزى هذه النتيجة الى أن نجاح المشروع الممول في توفير دخل اضافي وفرص عمل يعتمد على خبرة صاحب المشروع و قدرته على ادارة المشروع بطريقة تضمن تحقيق الارباح الكافية لتحقيق زيادة بالدخل وتحقيق الاستدامة للمشروع، وهذا الأمر لا يعتمد على الحالة الاجتماعية.

5. هل يوجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور مؤسسات التمويل الصغير الصغير في الحد من الفقر والبطالة تعزى لمتغير عدد افراد الاسرة؟

جدول رقم (13.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة لدور مؤسسات التمويل الصغير في الحد من الفقر والبطالة حسب متغير عدد افراد الاسرة.

	التكرار	المتوسط	الانحراف المعياري
اقل من 4 افراد	38	4.18	.50
4-6 افراد	22	4.20	.31
6-8 افراد	23	4.12	.65
أكثر من 8	1	4.09	.
المجموع	84	4.17	.50

جدول رقم (14.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance) لدور مؤسسات التمويل الصغير في الحد من الفقر والبطالة حسب متغير عدد افراد الاسرة.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	.096	3	.032	.123	.946
داخل المجموعات	20.865	80	.261		
المجموع	20.961	83			

بالاستناد إلى اختبار التباين الأحادي تبين أن قيمة مستوى الدلالة أكبر من 0.05، وتساوي 0.946، وهي بذلك ليست دالة إحصائيّا، لذا لا يوجد تأثير لدور مؤسسات التمويل الصغير في الحد من الفقر والبطالة حسب متغير عدد افراد الاسرة.

ويُفسر عدم وجود فروقات ذات دلالة احصائية لدور مؤسسات التمويل الصغير في التأثير على محور الفقريعزى لمتغير عدد أفرادج الأسرة الى وجود حسن استغلال من قبل المقترضين من حيث ادارة وترشيد النفقات أنظر نتيجة الفقرة رقم (11) ضمن الجدول رقم (4.4)، أما عدم وجود فروقات ذات دلالة احصائية لدور مؤسسات التمويل الصغير في التأثير على محور البطالة يعزى لمتغير عدد أفراد

الأسرة هو أن توفير فرص عمل يعتمد له علاقة بأداء المشروع و الذي يعتمد بشكل كبير على خبرة وكفاءة صاحب المشروع و هو أمر لا يتأثر بعدد أفراد الأسرة.

6. هل يوجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور مؤسسات التمويل الصغير الصغير في الحد من الفقر والبطالة تعزى لمتغير مكان السكن؟

جدول رقم (15.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة لدور مؤسسات التمويل الصغير في الحد من الفقر والبطالة حسب متغير مكان السكن.

	التكرار	المتوسط	الانحراف المعياري
مدينة	32	4.28	.35
قرية	44	4.15	.60
مخيم	18	4.06	.33
المجموع	94	4.18	.48

جدول رقم (16.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance) لدور مؤسسات التمويل الصغير في الحد من الفقر والبطالة حسب متغير مكان السكن.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	.609	2	.305	1.316	.273
داخل المجموعات	21.064	91	.231		
المجموع	21.673	93			

بالاستناد إلى اختبار التباين الأحادي تبين أن قيمة مستوى الدلالة أكبر من 0.05، وتساوي 0.273، وهي بذلك ليست دالة إحصائيّا، لذا لا يوجد تأثير لدور مؤسسات التمويل الصغير في الحد من الفقر والبطالة يعزى لمتغير مكان السكن.

تُعزى هذه النتيجة لسببين الأول هو أن دور التمويل الصغير في الحد من الفقر و البطالة يعتمد بشكل كبير على نجاح المشروع (الذي تم انشاؤه أو توسيعه من خلال التمويل) و قدرته على توفير دخل

اضافي و فرص عمل و هذا الأمر يعتمد على خبرة و كفاءة صاحب المشروع (المقترض) و هو أمر لا علاقة بمكان السكن، و السبب الثاني أن الدراسة اقتصرت على محافظة رام الله و البيرة وبالتالي لا يوجد تفاوت اقتصادي أو اجتماعي للمناطق السكنية ضمن هذه المحافظة بدرجة تؤثر على دور خدمات التمويل المقدمة من قبل مؤسسات التمويل الصغير.

7. هل يوجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور مؤسسات التمويل الصغير الصغير في الحد من الفقر والبطالة تعزى لمتغير استخدام التمويل؟

جدول رقم (17.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة لدور مؤسسات التمويل الصغير في الحد من الفقر والبطالة حسب متغير استخدام التمويل.

كيف تم استخدام التمويل الذي حصلت عليه	التكرار	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	مستوى الدلالة
تأسيس مشروع جديد	41	4.19	.46	.07	90.00	.94
توسيع(تطوير) مشروع قائم	51	4.18	.51			

بالاستناد إلى اختبار Independent Samples Test تبين أن قيمة مستوى الدلالة أكبر من 0.05، وتساوي 0.94 وهي بذلك ليست دالة إحصائيّا، لذا لا يوجد تأثير لدور مؤسسات التمويل الصغير في الحد من الفقر والبطالة حسب تعزى لمتغير استخدام التمويل.

تُعزى هذه النتيجة الى أن عمليات التوسيع و التطوير على المشروع كانت تتم من خلال فتح فروع جديدة انظر نتيجة الفقرة رقم (1) ضمن الجدول رقم (5.4)، وهذه الفروع الجديدة تحتاج الى عمال و تدر أرباحاً بنفس الية تأسيس مشروع جديد بفرعه الأساسي.

هل يوجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) لدور مؤسسات التمويل الصغير الصغير في الحد من الفقر والبطالة تعزى لمتغير القطاع المستخدم به التمويل؟

جدول رقم (18.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة لدور مؤسسات التمويل الصغير في الحد من الفقر والبطالة حسب متغير القطاع المستخدم به التمويل:

القطاع	التكرار	المتوسط	الانحراف المعياري
تجاري	39	4.19	.38
صناعي	11	4.14	.54
زراعي	16	4.34	.35
مهني	8	4.00	.57
حرفي	7	3.71	.84
خدمات	11	4.43	.41
المجموع	92	4.19	.49

جدول رقم (19.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance) لدور مؤسسات التمويل الصغير في الحد من الفقر والبطالة حسب متغير القطاع المستخدم به التمويل.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	2.891	5	.578	2.667	.027
داخل المجموعات	18.649	86	.217		
المجموع	21.540	91			

بالاستناد إلى اختبار التباين الأحادي تبين أن قيمة مستوى الدلالة أقل من 0.05، وتساوي 0.027، وهي بذلك دالة إحصائيّا، ويتضح من النتائج اعلاه ان اعلى متوسطين هما للخدمات والزراعة واقل متوسطين هما للحرفية والصناعة، أي ان لعاملين بقطاع الزراعه كانو الأكثر تأثراً بشكل إيجابي من حيث توفير فرص عمل وتخفيف من حدة الفقر، ولتفسير هذه النتيجة يجب التعامل معها على شقين، الأول وجود فروقات ذات دلالة احصائية لدور مؤسسات التمويل الصغير على محور الفقر تعزى الى متغير القطاع المستخدم فيه التمويل

ولكن بالرغم من أن الحاصلين على تمويل من مؤسسات الإقراض الصغير من العاملين بقطاع الزراعه كانو الأكثر تأثراً بشكل إيجابي من حيث توفير فرص عمل وتخفيف من حدة الفقر الا أن محفظة الائتمان الممنوحة من قبل المؤسسات المنضمة لشبكة شراكة كانت ما يقارب 2.7 مليون دولار فقط من أصل اجمالي محفظة بلغت ما يقارب 270 مليون دولار الجدول رقم(2.2) توزيع التمويل المقدم من مؤسسات التمويل الصغير المنضمه لشبكة (شراكة).

8. هل يوجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور مؤسسات التمويل الصغير الصغير في الحد من الفقر والبطالة تعزى لمتغير عمل اشخاص إضافيين بالمشروع؟

جدول رقم (20.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة لدور مؤسسات التمويل الصغير في الحد من الفقر والبطالة حسب متغير عمل الاشخاص إلى جانب صاحب المشروع.

-هل يعمل إلى جانبك بالمشروع اشخاص اخرين	التكرار	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	مستوى الدلالة
نعم	45	4.30	.30	2.38	73.27	.02
لا	49	4.07	.59			

بالاستناد إلى اختبار Independent Samples Test تبين أن قيمة مستوى الدلالة أقل من 0.05، وتساوي 0.034 وهي بذلك دالة إحصائيّا، تشير المتوسطات الحسابية الكلية في تقدير إجابات افراد العينة لدور مؤسسات التمويل الصغير في الحد من الفقر والبطالة تعزى لمتغير عمل الاشخاص إلى جانب صاحب المشروع بوجد تأثير، ويتضح ان متوسط الاجابة نعم أكبر من متوسط الاجابه لا.بما يعني وجود تأثير إيجابي لعمل اشخاص الى جانب صاحب المشروع لدور التمويل الممنوح من مؤسسات التمويل الصغير في الحد من الفقر والبطالة.

تعود هذه النتيجة الى سببين هما أن عمل أشخاص إضافيين الى جانب صاحب المشروع يوفر له الوقت الكافي لممارسة مهام إدارية تساعده في انجاح المشروع، والسبب الثاني أن عمل أشخاص

اضافيين الى جانب صاحب المشروع يساعد في زيادة الانتاج والتي تساعد بدورها في زيادة الأرباح و التي تنعكس بدورها على الدخل بما يعزز مساهمة التمويل الصغير في التخفيف من حدة الفقر و البطالة.

الفصل الخامس

1.5 الاستنتاجات:

- ساعد التمويل الممنوح من مؤسسات التمويل الصغير والمتوسط على تحسين مستوى المعيشة للمقترضين، كما ساعد التمويل الممنوح من مؤسسات التمويل الصغير على توفير فرص عمل سواء للمقترضين أو للذين تم توظيفهم في المشروعات التي تم انشاؤها أو تطويرها نتيجة التمويل.
- ساعد التمويل الممنوح من مؤسسات التمويل الصغير والمتوسط المقترضين على تنمية مشاريعهم.
- أكدت الدراسة وجود تأثير للمستوى تعليمي في دور مؤسسات التمويل الصغير للتمكين والحد من الفقر والبطالة ويتضح انه كلما قل المستوى التعليمي تزيد فرص التمكين والحد من الفقر والبطالة.
- أكدت الدراسة تأثير القطاع المستخدم فيه التمويل في دور مؤسسات التمويل الصغير للتمكين والحد من الفقر والبطالة حيث ان اعلى متوسطين هما الخدمات والزراعة واقل متوسطين هما الحرفية والصناعة.
- أكدت الدراسة تأثير عمل الاشخاص إلى جانب صاحب المشروع في دور مؤسسات التمويل الصغير في التمكين والحد من الفقر والبطالة حيث ان متوسط الاجابة بنعم لعمل الاشخاص بجانب أكبر من متوسط الإجابة "لا" بالتمكين والحد من الفقر والبطالة.

2.5 التوصيات

1. الايعاز لأصحاب القرار بتوجيه مؤسسات التمويل الصغير والمتوسط نحو زيادة حجم محافظها التمويلية الموجهة لقطاع الزراعه، من خلال توسيع قاعدة المقترضين منها ممن يعملون في القطاع الزراعي حيث أنهم كانوا الأكثر استفادة من القروض التي حصلوا عليها.
2. الايعاز لأصحاب القراربتوجيه مؤسسات التمويل الصغير والمتوسط لتوسيع قاعدة مقترضيها من العاملين في قطاع الصناعة لتميز هذا القطاع بكثافة عنصر العمل، وبالتالي فان هذا القطاع هو الأقدر على توفير فرص عمل والتخفيف من حدة البطالة.
3. توفير الدعم الحكومي لمؤسسات التمويل الصغير والمتوسط وتطويرعمل هذه المؤسسات ضمن خطط الدولة المستقبلية، وتوجيه توزيع محافظ الإقراض لهذه المؤسسات حسب القطاعات الاقتصادية بما يتناسب مع خطط الدولة الاقتصادية.
4. تخصيص جزء من موازنة الدولة لدعم مؤسسات التمويل الصغير والمتوسط وذلك لتحقيق الاستقلالية لهذه المؤسسات عن سيطرة الممولين.
5. انشاء مؤسسة حكومية لضمان القروض من شأنها أن تعمل على ضمان مخاطر الائتمان المرتبطة بالقروض التي تحصل عليها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بحيث تساهم في توجيه محافظ مؤسسات التمويل الصغير حسب القطاعات المستهدفة في خطط الدولة.

3.5 مقترحات للأبحاث المستقبلية

1. ضرورة دراسة تأثير مستوى ونوع التعليم على دور التمويل الصغير في احداث التنمية، حيث لاحظت الباحثة من خلال النتائج وجود تأثير مستوى تعليمي في دور مؤسسات التمويل الصغير للتمكين والحد من الفقر والبطالة، ويتضح انه كلما قل المستوى التعليمي تزيد فرص التمكين والحد من الفقر والبطالة
2. دراسة مدى التزام المقترضين من أصحاب المشاريع الصغيرة في سداد القروض، وذلك لتشجيع جهات التمويل التقليدية لتمويل المشاريع الصغيرة.

4.5 المراجع:

1. الأسرج، حسين عبد المطلب، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية، مجلة الباحث –8–2010، ص47–58.
2. إسماعيل، عبده سعيد. (2008). أدبيات التمويل الصغير(التمويل الصغير)(التمويل الصغير): عرض ونقد. الرياض: مركز ابحاث الاقتصاد الاسلامي،جامعة الملك عبد العزيز.
3. اصلاح ، حسن العوض. (2008). إدارة التمويل الصغير. الخرطوم: بنك السودان المركزي: وحدة التمويل الصغير، الدورة التدريبية الأولى.
4. اكاديمية السودان للعلوم المصرفية. (2010). برنامج رفع القدرات لمقدمي الخدمات والمستفيدين بقطاع التمويل الصغير. الخرطوم.
5. بدر الدين عبدالرحيم ابراهيم، فارس ارباب إسماعيل. (2006). تأثير سياسات الاقتصاد الكلي على التمويل الصغير في السودان. الخرطوم: يونيكونز للاستشارات المحدودة برعاية بنك السودان.
6. بشارة،سلومة موسى يحيى،(2014)، التمويل الصغير ودورة في تخفيف حدة الفقر في السودان، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجية.
7. بوسدرا وعبد القادر، فوزي عبد الرحمن، (2012)، دور صناعة التمويل الصغير في الحد من البطالة، جامعة شعيب الدكالي، المغرب
8. تطوير خدمات الاعمال والشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر. (كانون أول, 2009). دراسة اثر الازمات الاقتصادية والسياسية المتلاحقة على قطاع التمويل الصغير في غزة.

9. توماس رينتشير. (2007). نظرة أخرى على قصة التمويل الصغير، تسلسل النمو الإئتماني في التاريخ الاقتصادي. معهد كاثيو.

10. جوديث براندسما و لورنس هارت. (1998). تحسين عمل التمويل البالغ الصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. منشورات مكتب شؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالبنك الدولي.

11. حاجة، فطيمة، (2014)، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية،رسالة دكتوراة، جامعة محمد خيضر.

12. الحد من الفقر وتمكين الأسر الفقيرة، (2011)، مركز دراسات التنمية، جامعة بيرزيت.

13. حرب، بيان، (2006)، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، ص 19-20

14. حسين عبد المطلب الاسرج، (2006)، مستقبل المشروعات الصغيرة، كتاب الاهرام، 10.

15. د. خالد محمد ابو عليقة، وأحمد الثوانيه. (2010). أثر المشروعات الصغيرة على التنمية الاقتصادية في محافظة الطفيليه،. المجلة المصرفه لدراسات التجارية،جامعة المنصورة ، 31.

16. دودين، محمود، (2013)، قطاع التمويل الصغير في فلسطين" الإطار القانوني وتنفيذ عقود القرض، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية "ماس"، رام الله.

17. رضوان، مصطفى احمد، (2011)، الفقر في ظل العولمة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، القاهرة.

18. روبرت بك آريستين. (2003). الإرشادات المتفق عليها بشأن التمويل الصغير. ، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقرا.

19. زكي رمزي. (1997). الاقتصاد السياسي للبطالة. مجلة المعرفة،الكويت ، صفحة 226.

20. سيد عاشور احمد. (2008). مشكلة البطالة ومواجهتها في الوطن العربي. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية.

21. صبيحة عبد القادر دخل الله، (2012)، التباين المكاني لتوزيع ظاهرة الفقر في مدينة نابلس وسبل مكافحته، جامعة النجاح الوطنية.

22. طلعت مصطفى السروجي، (2011)، تمكين الفقراء، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.

23. عالية عبد الحميد عارف. (2009). إدارة القروض متناهية الصغر،الاليات والاهداف والتحديات. المجلة العربية للإدارة،المجلد 29، العدد الأول.

24. العبادي، سمير، (2015)، المشروعات الصغيرة وأثرها التنموي.

25. عبد الحميد عبد المطلب. (2009). اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة. الاسكندرية: الدار الجامعية.

26. عبد الرحمن عدس وآخرون. (2005)، البحث العلمي: مفهومه-أدواته -أساليبه، الرياض، دار أسامة للنشر والتوزيع، ص٢٤٨

27. عبد الكريم،نصر،عابد وعبير. (2013). الدور الاقتصادي للمؤسسات الاقراض المتخصصة وأثرها على الاستقرار المالي في فلسطين. رام الله: سلط.

28. عبد المطلب، عبد الحميد، (2013)، بنك الفقراء والتمويل متناهي الصغر، الدار الجامعية، الاسكندرية.

29. عبده سعيد اسماعيل. (2008). ادبيات التمويل الصغير(التمويل الصغير)(التمويل الصغير) عرض ونقد. جدة: مركز ابحاث الاقتصاد الاسلامي،من سلسلة حوار الاربعاء.

30. علي عبد الوهاب نجا. (2005). مشكلة البطالة وأثر برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها–دراسة تحليلية. الاسكندرية: الدار الجامعية.

31. عمر عبد الحكيم. (2010). مساهمة برامج التمويل الصغير في تحقيق الأهداف التنموية للألفية الثالثة. جامعة المسلية، الجزائر ، 20.

32. المبيريك، محمد والشمري، تركي، (2006)، " تأسيس المشروعات الصغيرة وإدارتها"، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت، ص 5-100

33. المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء. (اكتوبر, 2006). دليل المبادئ التوجيهية للممارسات السليمة الخاصة بالجهات الممولة للتمويل الأصغر. تم الاسترداد من بوابة التمويل الصغير(التمويل الصغير)(التمويل الصغير) :CGAP https://www.microfinancegateway.org/ar/library

34. محمد عبد الله الرفاعي، (2011)، معوقات بيانات قياس الفقر، الامارات العربية.

35. محمد علاء الدين عبدالقادر. (2003). البطالة أساليب المواجهة لدعم السام الاجتمعي والأمن القومي في ظل الجات، العولمه، تحديات الإصلاح الاقتصادي. الاسكندرية: منشأة المعارف جلال حزي وشركاه.

36. المعهد الاسلامي التدريب والبحوث. (14-4-2007). تنميةالاصغر الاسلامي التحديات والمبادرات.

37. النسور، إياد عبد الفتاح. قياس كفاءة التمويل الحكومي الموجه نحو تنمية المشروعات الصغيرة في الأردن. المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد (16)، العدد (3)، أيلول/سبتمبر 2009، ص 383-407.

38. اليزابيت ليتلفيلد وريتشارد روزنبرح. (2004). تحطيم الحوائط العازلة بين التمويل متناهي الصغر والنظام المالي الرسمي. المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء،CGAP.

قائمة المراجع الاجنبية:

1. Ajaz Ahmed Khan .(2009) .Islamic Microfinance Theory .Policy and Practice, Islamic Relief Worldwide :www.islamic-relief.com
2. al, S. B. (2006). The guide to microfinance organizational. Paris.
3. Gilert.v. (2008). Study.of Grameen Bank. Microcredit in Bangladesh as a means of empowerment . University of Quebec, canada: Masters thesis in political science.
4. Hussain, M. H. (2003, 12 31). The Impact of Micro Finance on Poverty and Gender Equity Approaches and Evidence from Pakistan. PAKISTAN MICRO FINANCE ETWORK , p. 4.
5. Mejeha, R. O. (2009). Microfinance Institutions in Nigeria. MPRA Paper No. 13711, posted 02.
6. Obaidullah, M. (2008). INTRODUCTION TO ISLAMIC MICROFINANCE. India: International Institute of Islamic Business and Finance.
7. RAHMAN, A. R. (2007). Islamic Microfinance: A Missing Component in Islamic Banking. Kyoto Bulletin of Islamic Area Studies , pp. 38-39.
8. RAHMAN, A. R. (2009). Islamic Microfinance: A Missing Component in Islamic Banking. Opcite.
9. Smelser, N. J. and Baltes, P. B. (eds.) 2001. International Encyclopaedia of the Social and Behavioural Sciences. Elsevier. Oxford Science Ltd.

5.5 الملاحق:

ملحق 1.5.5: نموذج الاستبانة:

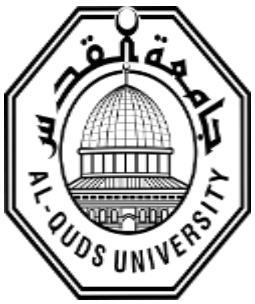

بسم الله الرحمن الرحيم

تحية طيبة وبعد...

تقوم الباحثة الطالبة بجامعة القدس بإعداد رسالة تحت عنوان دور مؤسسات التمويل الصغير في الحد من الفقر والبطالة، من وجهة نظرا المستفدين من خدمات مؤسسات التمويل الصغير في محافظة رام والبيرة. يهدف هذا الاستبيان لجمع البيانات والمعلومات التي تثري هذا العمل وتجعله يؤتي بالفائدة المرجوة منه، لذا كلي أمل بمساعدتكم ودعمكم ومساندتكم القيمة وذلك بإمدادي بالبيانات اللازمة لإتمام هذه الرسالة، يرجى التكرم بقراءة جميع الفقرات بدقة والإجابة عنها بموضوعية لما لذلك من أثر كبير على صحة النتائج التي سوف تتوصل إليها الدراسة، داعي الله عز وجل أن يجعل ذلك بمثابة علمكم الذي ينتفع به في الدنيا، وفي ميزان حسناتكم إن شاء الله.

ونحيط سيادتكم علماً بأن المعلومات التي سترد في هذا الاستبيان سوف تحاط بالسرية التامة، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

المشرف: الدكتور نصر عبد الكريم **الباحثة: زينة راتب هديب/عامر**

القسم الأول المعلومات الشخصية:

ارجو وضع إشارة (√) أمام الإجابة التي تراها مناسبة:

1-النوع **الاجتماعي:** ☐ ذكر ☐ أنثى

2- **الفئة العمري:**

☐ 30سنة او اقل ☐ 31-40 سنة ☐ 41-50 سنة ☐ 50 سنة أو أكثر

3- **المؤهل العلمي:**

☐ ثانوي فأقل ☐ دبلوم ☐ بكالوريوس ☐ ماجستير فأعلى

4 -الحالة **الاجتماعية:**

☐ متزوج. ☐ أعزب ☐ مطلق ☐ أرمل

5-عدد **أفراد الأسرة:**

☐ اقل من 4افراد ☐ 4-6افراد ☐ 6-8افراد ☐ أكثر من 8

6-المنطقة:

☐ **مدينة** ☐ **قرية** ☐ **مخيم**

التمويل

1-مبلغ التمويل الذي حصلت عليه:

☐ اقل من$1000 ☐ $2999-1000 ☐ $5000-3000 ☐ أكثر من 5000

2-كيف تم استخدام التمويل الذي حصلت عليه:

تأسيس مشروع جديد ☐ توسيع(تطوير) مشروع قائم

3-القطاع المستخدم به التمويل:

☐تجاري ☐ صناعي ☐ زراعي ☐مهني ☐ حرفي ☐عقاري ☐ خدمات

4-هل يعمل الى جانبك بالمشروع اشخاص اخرين:

☐ نعم ☐ لا

6-**هل حقق التمويل الذي حصلت عليه زيادة في دخل الأسرة؟**

نعم لا

7-اذا كانت الإجابة نعم على السؤال السابق كم هو الدخل الإضافي المتأتي؟ .....

8-هل ساعد الدخل الإضافي بتحسين قدرتك الشرائية؟

نعم لا

9-هل العائد المتأتي من المشروع جعل دخل الاسرة يزداد فوق 2293 شيقل؟

نعم لا

القسم الثاني: اضع إشارة حول العبارة التي تراه مناسب وفق الأسئلة المقدمة:

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
اولاً	**تأثير التمويل الممنوح على الفقر**					
	مستوى الدخل/ مستوى المعيشية والاستهلاك					
1	أصبح لدي القدرة على تغطية مصاريف الاسرة الشهرية من خلال دخلي بعد الحصول على القرض.					
2	أسهم دخل المشروع في توفير مدخرات مالية.					
3	وفر المشروع دخل إضافي لي.					
4	أسهم دخل المشروع في تحسين مستوى المعيشة لدي.					
5	أثر دخل المشروع على زيادة القدرة الشرائية.					
6	ساهم التمويل الذي حصلت عليه بتوفير وسائل للترفيه لأسرتي.					
7	زادت نسبة نفقاتي على التعليم لأسرتي.					
8	أسهم المشروع في زيادة نسبة نفقاتي على الرعاية الصحية لأسرتي					
9	ما هو حجم استهلاك الأسرة على المأكل والمشرب والملبس قبل الحصول على القرض					
10	ساعد العائد من المشروع في تحسين نوعية الغذاء المتوفرة في المنزل					
11	ساعد العائد المتأتي من المشروع في عمل تحسينات إضافية على السكن.					
ثانياً	**أثر التمويل الممنوح على التمكين من تنمية أعمالي**					
1	اتسعت اعمالي الحرة ومقدرتي المهنية					
2	توفر شركة التمويل التدريب والاستشارة المطلوبة لنجاح المشروع					
3	زادت ادارتي للمشروع من نمو خبراتي الإدارية.					
4	أصبح لدي مهارات أكثر في مجال مشروعي بعد الحصول على القرض					
5	اكتسبت مهارات تزيد من مستوى الإنتاجية					
6	زادت ادارتي للمشروع من قدرتي على التوظيف الأمثل للموارد.					
7	زادت ادارتي للمشروع من معرفتي بالأمور الحياتية.					
8	أسهمت علاقتي بالممول على زيادة وعيي بالحقوق القانونية.					
9	ساعد المشروع على ثقتي بقدرتي على الاعتماد على الذات.					
10	عززت ادارتي للمشروع من مشاركتي باتخاذ القرارات.					
11	أصبحت عضو فاعل بالمجتمع بعد حصولي على تمويل للمشروع.					
12	تعززت ادارتي للمشروع من مشاركتي السياسية والتفاوضية.					

الرقم	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
13	أصبح لدي ميل لترشيد استهلاكي					
14	أصبحت اشعر بالأمان بعد الحصول على التمويل لمشروعي					
15	تحسن شعوري بالمكانة الاجتماعية بعد امتلاكي للمشروع.					
16	اشعر بالاستقرار الاجتماعي بعد استثمار التمويل الذي حصلت عليه					
17	أصبح لدي المقدرة على إدارة الوقت					
18	تمكنت من التخطيط لكافة أمور حياتي					
19	أصبح لدي المقدرة على تحمل المسؤولية					
20	أسهم التمويل في استمرارية مشروعي.					
21	زادت ادارتي للمشروع من معرفتي في استخدام التكنولوجيا.					
22	زادت ادارتي للمشروع من معرفتي وخبرتي الإدارية والمهنية					
23	زادت ادارتي للمشروع من معرفتي بتقلبات السوق					
24	أسهمت ادارتي للمشروع من استخدامي لتكنولوجيا لم أكن أعلم بها.					
25	بفضل ادارتي لمشروعي أصبح لدي مقدره أكثر على تنظيم موازنتي					
26	ساعدك التمويل الذي حصلت في توفير معدات جديدة لمشروعي.					
27	أصبحت لدي القدرة على استخدام البرامج المحوسبة في شتى مجالات إدارة مشروعي.					
ثالثاً	**البطالة**					
	دور التمويل الممنوح في توفير فرص عمل					
1	ساعد التمويل الذي حصلت عليه في فتح فروع جديدة لمشروعي					
2	عدد العمال بالمشروع الممول كافي					
3	ساهم مشروعي الممول على خلق فرص عمل لأفراد اخرين					
4	يتم توظيف العمال وفق قانون العمل					
5	ساهم التمويل في زيادة عدد العاملين في مشروعي.					
6	ساهم التمويل باعتمادي على المواد والوسائل المحلية					
7	يتم اختيار العمال على اساس القرابة					
8	يتم اختيار العمال على اساس مهني					
9	معظم العمال بمشروعي بنظام العمل الجزئي					
10	الراتب المدفوع للعمال ضمن الحد الادنى للأجور					
11	المشروع الممول يأتي ضمن مجال معرفتي وخبرتي					

شكرا لحسن تعاونكم

ملحق رقم 2.5.5 رسالة التحكيم للاستبانة

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

معهد التنمية المستدامة

تخصص بناء مؤسسات وتنمية بشرية

رسالة تحكيم استبانة

الأخ/ت الدكتور/ة_____ المحترم/ة

تحية طيبة وبعد،

أرجو التكرم بالعمل على تحكيم استبانتي البحثية، المتعلقة بموضوع دراستي (دور مؤسسات التمويل الصغير في الحد من الفقر والبطالة بالضفة الغربية، دراسة حالة شركة فاتن، شركة ريف للتمويل الصغير، مؤسسة أصالة) وذلك من أجل الحصول على درجة الماجستير من جامعة القدس /معهد التنمية المستدامة/تخصص بناء مؤسسات وتنمية بشرية.

و تفضلوا بقبول الاحترام ،،،،

الباحثة /زينة هديب

ملحق رقم 3.5.5

قائمة بأسماء المحكمين

	اسم المحكم	مكان العمل
1	د.عزمي الأطرش	جامعة القدس
2	د.منصور غرابة	جامعة القدس
3	د.وسيم أبو فاشة	جامعة بيرزيت
4	د.عبد الهادي صباح	جامعة القدس المفتوحة